الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عباس لغرور -خنشلة-

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
القسم: علوم اجتماعية
الرقم التسلسلي: ...../ش. ع. إ ج / ك. ع. إ ج. إ ن /2024

دور مديريـــة البيئـــة في حمايـــة المجـال الحضـري من التلـوث

دراسة ميدانية في مدينة خنشلة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر شعبة علم الاجتماع
تخصص: علم الاجتماع الحضري

إعداد الطالبة :طير سرور
إشراف الأستاذة: د/ خام الله صبرينة

أعضاء لجنة المناقشة

اللقب والاسم	الرتبة	الصفة
رحامنية سعيدة	أستاذ محاضر -أ-	رئيسا
خام الله صبرينة	أستاذ محاضر -ب	مشرفا ومقررا
عنصر مفيدة	أستاذ محاضر -أ	مناقشا

السنـــــة الجامعيـــة
2024/2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عباس لغرور -خنشلة-

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
القسم :علوم اجتماعية
الرقم التسلسلي : ...../ش. ع. إ ج / ك .ع . إ ج. إ ن /2024

دور مديريـــة البيئـــة في حمايـــة المجـال الحضـري من التلـوث

دراسة ميدانية في مدينة خنشلة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر شعبة علم الاجتماع
تخصص : علم الاجتماع الحضري

إعداد الطالبة: طير سرور
إشراف الأستاذة: د/ خام الله صبرينة

أعضاء لجنة المناقشة

اللقب والاسم	الرتبة	الصفة
رحامنية سعيدة	أستاذ محاضر -أ	رئيسا
خام الله صبرينة	أستاذ محاضر -ب	مشرفا ومقررا
عنصر مفيدة	أستاذ محاضر -أ	مناقشا

السنـــــة الجامعيـــة
2024/2023

شكر و تقدير

الحمد والثناء والشكر لله العلي القدير على نعمه الظاهرة والباطنة،

الذي بحمده تتم الصالحات. واعترافا بالفضل وتقديرا للجميل، لا يسعني وانا انتهي من هذا العمل إلا أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذة/ خام الله صبرينة

كما أتقدم بالشكر و العرفان إلى أسرتي الصغيرة الأساتذة المشرفين على تدريسنا وكذا أعضاء لجنة المناقشة

وكل من أمدني بيد العون والمساعدة في طبع وإخراج هذا العمل

طير سرور

فهرس المحتويات

المحتويات	رقم الصفحة
شكر و تقدير	
المقدمة	أ
القسم النظري :	4
الفصـــــل الأول -الإطار العام للدراسة	4
صباغة الإشكالية	5
أسباب اختيار الموضوع	7
أهمية الدراسة	8
أهداف الدراسة	9
المفاهيم الأساسية للدراسة	9
الدراسات السابقة	13
المقاربة النظرية	17
الفصـــــل الثانـــــي	18
التأصيل النظري للدراسة	18
أولا : ملامح الأزمة البيئية	19
ثانيا: تاريخ الاهتمام بالبيئة	20
ثالثا: واقع البيئة على المستوى العالمي والوطني	25
رابعا: الجهود الدولية والوطنية المبذولة في مجال حماية البيئة	38
القسم الميداني	47
الفصل الثالث :الاجـــراءات المنهجيـــة للدراســـة	47
المجال المكاني للدراسة	48

المجال البشري للدراسة	57
المجال الزمني للدراسة	57
المنهج	58
أدوات جمع البيانات	59
عينة البحث	60
الفصل الرابع : تحليل وتفسير البيانات	61
مناقشة النتائج في ظل الفرضيات والدراسات السابقة	62
خاتمة	75
قائمة المصادر والمراجع	77
الملاحق	82
ملخص الدراسة	89

فهرسة الأشكال

مديرية البيئة لولاية خنشلة	48
هيكل مديرية البيئة	45
مختلف مهام مديرية البيئة	50
البرامج العادية	50
قائمة المشاريع في الإنطلاق	50
قائمة المشاريع في طور الإنجاز	51
برنامج المشاريع الاستثمارية	51
مهام كل مصلحة	52
خريطة الموقع الجغرافي لمدينة خنشلة	54

مقدمـــــة

مقدمة

تعتبر البيئة الوسط الذي يعيش فيه الإنسان ممارسا فيه نشاطه ليحصل منه على مقومات الحياة من غذاء ومأوى وملبس لذا فإن البيئة ليست مجرد عناصر مادية بحتة بل هي مجموعة من الموارد المادية والاجتماعية والثقافية التي يسعى الإنسان فيها إلى إشباع حاجاته وتكوين نمط معين من العلاقات الإنسانية من خلالا تفاعله مع غيره ليضمن بذلك البقاء والاستقرار في بيته والذي له الدور الكبير في تعديلها وتهيئتها بما يتلاءم واحتياجاته ومتطلباته.

حيث شكلت البيئة في مجتمعاتنا المعاصرة موضوع اهتمام عالمي لما تحتله من مكانة كبيرة ومتزايدة يوما بعد يوم وما زاد من أهميتها تفاقم المشاكل البيئية في كل أنحاء العالم بسبب الأفعال اللامسؤولة للإنسان فيها ، متسببا في تدميرها، والذي لم يقتصر على البيئة الطبيعية فحسب بل أصبح يهدد المحيط الاجتماعي الحضري للإنسان بسبب التنافس الصناعي، واستنزاف خيرات الأرض بلا عقلانية ولا ترشيد للاستهلاك وتسابق نحو التسلح الذي ألقى بضلاله وويلاته على بني البشر في العالم أجمع .

والجزائر كغيرها من دول العالم ليست بأحسن حال مما هو سائد في باقي الدول إذ تعيش هي الأخرى حالة من التدهور البيئي جراء عدة عوامل ناتجة عن اللاوعي البيئي كالسلوكيات المفسدة للبيئة من طرف المواطنين، والمتضحة كذلك في برامج التصنيع المضر بها من خلال إنتاج كميات كبيرة من الغازات والسموم المنتشرة في الجو والمؤثرة على مستوى الصحة العمومية، فتنتشر الأوبئة الخطيرة على صحة المواطنين، ونتيجة لذلك اتجهت العديد من الدول والهيئات الرسمية والعالمية للاهتمام بالبيئة والدعوة للحفاظ عليها وتحقيق الاستدامة في برامج التنمية والتصنيع تلبية لاحتياجات الحاضر دون إغفال متطلبات المستقبل، وهذا لا يتأتى إلا بإشراك المؤسسات والهيئات الرسمية كمديرية البيئة باعتبارها مؤسسة حكومية عاملة في ميدان حماية البيئة والحريصة على تحقيق مبدأ الاستدامة في جميع المشاريع التنموية والتي أصبح لها أدوار هامة في المحافظة على المجال الحضري من خلال الآليات القانونية والتشريعية وهذا ضمن إستراتيجية وطنية تتبناها الدولة الجزائرية لتدارك الخسائر، وتنظيم التسيير المؤسساتي لحماية البيئة، وكذلك جملة النشاطات التوعوية الموجهة إلى شريحة المجتمع لتنمية الوعي البيئي لديهم وتعديل سلوكاتهم وممارساتهم المضرة بالمحيط والبيئة

لهذا تعتبر مديرية البيئة إحدى هذه المؤسسات التي يمكن من خلالها توضيح صورة البيئة الحالية والتعريف بكيفية المحافظة عليها إما بالشكل الإداري والقانوني أو من خلال الجانب التحسيسي

الهادف إلى رفع مستوى الوعي البيئي للمواطنين وتشجيع السلوك الحامي للبيئة من أجل تحقيق مبدأ لي الحق في بيئة نظيفة وصحية.

من هنا فإن هذا البحث يحاول تسليط الضوء على واقع حماية البيئة في الجزائر من خلال أحدى المؤسسات العاملة في الحقل البيئي، ويتجلى هذا من خلال معرفة الدور الفعلي لمديرية البيئة في حماية البيئة والمحافظة عليها عبر مجموعة من النشاطات والآليات المؤسساتية لحماية البيئة، والتطرق كذلك لجملة الصعوبات والمعوقات التي تواجهها في أداء هذا الدور، ومن هذا المنطلق اعتمدت الدراسة في معالجتها لهذا الموضوع على منهجية عامة ضبطت محتواه في أربعة فصول مترابطة فيما بينها على النحو التالي:

القسم الأول: اشتمل هذا القسم على الجانب النظري فنجد **الفصل الأول** ،الذي يحتوي على الإطار المنهجي للدراسة من خلال : طرح الإشكالية بدأناها بتحديد ،السؤال الرئيسي والأسئلة الفرعية وفرضية عامة وفرضيتان جزئيتان وبيان الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار الموضوع، والإشارة إلى أهداف وأهمية الدراسة ثم تحديد ابرز مفاهيم الدراسة التي تعتبر مفاتيح الفهم العام للموضوع كما عرجنا على الدراسات السابقة والمشابهة لموضوع دراستنا. ثم **الفصل الثاني: التأصيل النظري** إذ احتوى على عدة عناصر:

أولا : ملامح ا لأزمة البيئية وبدورها قسمت الى مرحلتين : المرحلة الأولى مرحلة حماية الإنسان من البيئة والمرحلة الثانية مرحلة حماية البيئة من الإنسان

ثانيا : تاريخ الاهتمام بالبيئة وركزنا في هذا العنصر على مظاهر على المستوى العالمي والمستوى الوطني

ثالثا : واقع البيئة على المستوى العالمي والوطني اذ عرجنا على أهم المشكلات البيئية سواء الطبيعية أو الخاصة بالسكان

رابعا: تم التركيز فيه على الجهود الدولية والوطنية لحماية البيئة وذلك بعرض أهم المؤترات العالمية التي أنعقدت من أجل حماية البيئة ، أما على المستوى الوطني من خلال التطرق للإطار التشريعي والقانوني لحماية البيئة في الجزائر، قبل الاستقلال وبعد الاستقلال ، والإشارة إلى أهم الجهود الوطنية لحمايتها.

أما **القسم الثاني :** والمتمثل في القسم الميداني وضم **فصليين الفصل الثالث** الذي اعتمدنا فيه على مجالاتة: المجال المكاني والمجال الزمني، المجال البشري المنهج المتبع، أدوات جمع البيانات المستعملة في مراحل الدراسة و اختيار العينة

الفصل الرابع: ناقشنا فيه عرض وتحليل النتائج في ضوء الفرضية وتساؤلات الدراسة، ثم التطرق في الأخير الى النتائج العامة المتوصل إليها في هذا البحث ، وعرض جملة من

الاقتراحات والتوصيات أخيرا وليس أخرا خاتمة البحث. و الملخص الذي أبرزنا فيه دور مديرية البيئة في حماية المجال الحضري من التلوث في بلدية خنشلة

القسم النظري

الفصـــــل الأول

الإطار العام للدراسة

1. صياغة الإشكالية.
2. أسباب اختيارا لموضوع
3. أهمية الدراسة
4. أهداف الدراسة
5. المفاهيم الأساسية للدراسة
6. الدراسات السابقة
7. المقاربة النظرية

صياغة الإشكالية:

منذ أن خلق الإنسان على سطح هذا الكون وهو في علاقة تفاعلية تبادلية بينه وبين بيئته، فتارة يغير فيها كعنصر أساسي من مكونات النظام البيئي مستغلا لها وللخيرات التي وجدت فيها لإشباع حاجاته ورغباته وتارة أخرى تغير البيئة فيه فتفرض عليه تغيير طبيعة معاشه، حتى يتسنى له التأقلم فيها ومواصلة الحياة بسلام.

من مسلمات اليوم أن حياتنا قد كانت كما ستبقى على الدوام إنسانا وبيئة ، الإنسان يستثمر البيئة والبيئة تعطي الإنسان في حدود اتزانها المرن لمصادر الحياة، بقدر ما يبذله فيها من جهد، باعتبارها الوسط والمجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان مؤثرا ومتأثرا.

فإذا كان التقدم البشري هو الثمرة التاريخية والحتمية لقدرة الإنسان على التعامل مع معطيات الطبيعة، إلا أنه في ذات الوقت أدى إلى تبديل العلاقة بينهما حتى نسي الإنسان أنه جزء مكمل للأنظمة البيئية التي سخرها الله له و ملكه عليها، فهو يعمل على إخلال توازنها بتحطيمه حدود العلاقة الحوارية بينه وبين الطبيعة، حيث أصبح يسعى إلى السيطرة عليها وإخضاعها له بشتى الطرق دون ترشيد لمواردها.

ومن هنا فقد أدى سوء استخدام هذه الموارد الطبيعية إما باستنزاف ما لا يتجدد منها أو بتبديد المتجدد إلى ظهور مشكلات بيئية متفاوتة الحدة والخطورة.

لكن التفكير الواعي بأهمية حماية المجال الحضري وضرورة صونه لم يظهر إلا حين وصل التأثير السلبي للإنسان في بيئته إلى مرحلة خطيرة تهدد مستقبل وجوده.

وتنذر بوجود أزمات ستدخل بنظام التوازن ونتيجة لتفاقم الوضع جاءت النداءات عبر كل أنحاء العالم تطالب بترشيد التعامل مع البيئة والمحافظة عليها.

ومن هنا فقد أصبحت قضية حماية المجال الحضري من التلوث من أهم القضايا المتداولة على الساحة الدولية والوطنية نظرا لتفاقم المشكلات البيئية وتعقدها مع مرور الزمن ونظرا لأهمية البالغة التي تكتسيها وكثرة المشاكل التي تطرحها، فقد بدأ الإحساس بالتبلور منذ عقدين تقريبا بخطورة إفساد البيئة و ضرورة حمايتها وبذل المجهودات الحقيقية أملا في إنقاذها وصونها من كل الأخطار والمشاكل، على أساس شامل لكل القضايا البيئية .

نتيجة لذلك تكاثفت الجهود والمساعي على مستوى الحكومات والمؤسسات الدولية بغية تحقيق الهدف المنشود ألا وهو – **حماية البيئة-** وذلك بإرساء سياسة بيئية من خلال سن

جملة من القوانين والتشريعات الفعالة ضمن استراتيجيات دولية ومحلية، بغية حماية البيئة والمحافظة عليها.

وفي ضل هذه التطورات على المستوى العالمي أضحت البيئة قضية الجميع وعلى جميع المستويات عالميا ووطنيا، ففي الجزائر باعتبارها عضوا مهما في عد منظمات عالمية أولت فيها الدولة اهتماما كبيرا للبيئة ضمن سياسات الحفاظ عليها وحمايتها.

إذ تشهد الجزائر وكغيرها من الدول تعاني من مشكلات بيئية مختلفة المنشأ والتأثير، تمس جميع المناطق وخاصة في المدن الكبرى نظرا لتسارع وتيرة التحضر فيها والتوطين الصناعي المتزايد والمؤثر على الإطار الصحي والمعيشي للمواطنين.

وحسب التقرير الذي أعدته وزارة البيئة وتهيئة الإقليم والسياحة أزمة ايكولوجية حادة، إذ يؤثر التدهور المستمر للأرض والتصحر في ضياع الغطاء النباتي والتنوع البيولوجي.

وأيا كان المجال الحضري الذي ندرسه أو نتحدث عنه فهو يشكل مهد النشاط البشري وبالتالي فهو محط اهتمام الكثير من التخصصات الذي عني بدراسته وجعله هذا محل اهتمام من قبل علم الاجتماع الذي يهتم بدراسة هذا النشاط البشري الذي تتخلله مجموعة من التفاعلات التي تنظم سيرورة العلاقات الإنسانية للفرد في إطار ممنهج ومنظم للبيئة على أرض الواقع ،لتضافر الجهود والمساعي على المستوى المؤسساتي الحكومي بغية تحقيق حماية البيئة ودرء المخاطر عنها أو التخفيف من وقع حدتها في جهود حثيثة أملا في صونها وإنقاذها من سوء التسيير من مواردها وأنانيته الاستخدام الذي يتخبط فيه الواقع البيئي الحالي محليا كان أو عالمي، باعتبار أن حماية البيئة قضية عالمية المستوى.

مما دعا بالضرورة إلى إرساء سياسة واضحة لضمان توازن ايكولوجي للنظام البيئي في الجزائر، يوازيها على نفس المنحى إضافة إلى سن القوانين والتشريعات البيئية للعمل على تعزيز جملة من المفاهيم البيئية كالوعي البيئي والثقافة البيئية والتربية البيئية وتبنيها في أوساط المواطنين، ولا يتأتى هذا على المستوى الوطني والمحلي خصوصا إلا بتفعيل دور المؤسسات الحكومية العاملة في مجال البيئة.

إذ تعتبر مديرية البيئة أبرز هذه المؤسسات على مستوى ولاية خنشلة كهيئة وصية على حماية بيئة المجال الحضري ، تعمل على تنمية المسؤولية الجماعية للمواطنين واعتبار حماية البيئة قضية الجميع من خلال نشاطاتها الموجهة إلى جميع شرائح المجتمع المحلي.

وعليه فإن البحث يحاول تسليط الضوء على واقع إحدى المؤسسات المجتمع – الحكومية- والعاملة بالحقل البيئي بالجزائر من خلال الإجابة على التساؤلات التالي:

_ ما هو دور مديرية البيئة في حماية المجال الحضري من التلوث ببلدية خنشلة ؟

تندرج تحتها أسئلة فرعية وهي كالتالي:

_ ماهي آليات الحد من التلوث داخل المجال الحضري ؟

_ ما مدى تأثير التلوث على المجال الحضري ؟

الفرضية العامة: لمديرية البيئة دور فعال في الحفاظ على المجال الحضري.

الفرضيات الفرعية:

الفرضية الأولى: لمديرية البيئة إستراتيجية واضحة للحد من التلوث في المجال الحضري .

الفرضية الثانية :للتلوث البيئي أثر سلبي كبير على المجال الحضري .

أسباب اختيار الموضوع :

يمكن تحديد جملة من الأسباب تدفع الباحث نحو معالجة أهم القضايا التي يريد دراستها نحددها في مايلي :

- باعتبار أن هذا الموضوع يندرج في إطار تخصصنا العلمي وبالتالي يجدر بنا الخوض في دراسة المجالات الحضرية ، وعلاقتها بالبيئة باعتبار أن البيئة من أبرز المجالات التي تؤثر في الحياة الحضرية .

-باعتبار أن مشكلة التلوث من القضايا المهمة التي تؤرق المسؤولين والمسيرين للنشاط الحضري في المدن .

- التعمق في الدور الفعال لمديرية البيئة لحماية المجال الحضري من التلوث .

أهمية الدراسة :

من خلال الأسباب السابقة الذكر تكمن أهمية الدراسة والمتمثلة في:

1/الأهمية العلمية:

* دور مديرية البيئة في الحفاظ على المجال الحضري من التلوث

*محاولة التعرف على مصادر التلوث ومسبباتها

* محاولة التعرف على الآثار السلبية الناتجة عن التلوث داخل المجال الحضري

* محاولة التعرف على طرق مواجهة التلوث من خلال الاستراتيجيات المعتمدة من طرف مديرية البيئة

* الوصول إلى بعض الحلول والاقتراحات من خلال النتائج الميدانية

2 /الأهمية العملية:

تساهم الدراسة عن دور مديرية البيئة في حماية المجال الحضري من التلوث في التعرف على واقع البيئة في مدينتنا، مع تحديد مسؤولية مديرية البيئة في تطبيق القوانين والتشريعات الخاصة في حماية البيئة

كشف واقع حماية البيئة في الجزائر من خلال إبراز الدور الذي تمارسه مديرية البيئة كهيئة وصية وفاعلة في حماية المجال الحضري والمحافظة عليه من الأخطار والمشكلات التي تعترضها، ومحاولة ترسيخ مبادئ الوعي البيئي في أوساط المجتمع وتجنيد كل الطاقات والمؤسسات من أجل حماية المجال الحضري من كل الأخطار والتخفيف من حدة المشكلات البيئية لتي تعترضها.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة النقاط التالية:

1 اهداف علمية تتمثل في :

- معرفة مهام مديرية البيئة في حماية المجال الحضري ومدى تطبيقها للقوانين والتشريعات الخاصة
- معرفة فحوى الآليات والاستراتيجيات المنتهجة في ميدان حماية المجال الحضري والمحافظة عليه.
- إبراز النشاطات الهادفة إلى نشر الوعي البيئي والموجهة إلى مختلف شرائح المجتمع.

2 اهداف عملية تتمثل في:

- التعرف على أهم المشاكل البيئة في الولاية لأجل إيجاد حلول عملية لها.
- حصر أهم الصعوبات والمعوقات التي تواجه مديرية البيئة في أداء مهامها وأدوارها والتي تثبط النشاطات الهادفة لحماية المجال الحضري.

المفاهيم الأساسية للدراسة:

أولا: المفاهيم الرئيسية

مفهوم الدور:

_ **لغـــة**: وهو من الناحية اللغوية من الفصل دار يدور دورا اي تحرك باتجاهات متعددة وهو في مكانه **(وآخرون، آذار 1996، صفحة 132)**

_ **اصطلاحا**: يمكن القول بأنه شهد ثراء كبيرا وتنوعا من حيث من المعاني وهو ينسب من الناحية السوسيولوجية إلى رالف لينتون إذ يذهب في هذا الإطار إلى القول بان كل تنظيم يتضمن مجموعة من الأدوار ويفترض الأشخاص القائمين بها الخضوع التام لها ويحدد الدور جملة من الواجبات التي يطلع بتنفيذها كل فرد في التنظيم **(بودون، فرونسوا يوريكو، و وآخرون، 1986، صفحة 288)**

وفي نفس الصدد يشير (معن عمر الخليل) بأن الأدوار تمثل في: وحدات اجتماعية تساهم في بناء المؤسسات الاجتماعية مثل المدرسة كمؤسسة اجتماعية قد يتم تحليلها على أنها تضم مجموعة من أدوار خاصة بالتلاميذ والمعلمين تسود كل المدارس **(الخليل، 2000، صفحة 364)**

_ **اجرائيا**: الدور هو الوظيفة او الفعل او الاتجاه او الموقف المناسب للمركز الذي تحتله هيئة او ادارة وهو ايضا مجموعة من الانشطة والمسؤوليات والصلاحيات الممنوحة لهيئة او ادارة من اجل تقديم المهام المنسوبة اليها

مديرية البيئة: وهي الجهاز الرئيسي التابع للدولة على المستوى المحلي والهيئة المكلفة بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، كانت سابقا تعرف بالوكالة الوطنية لحماية البيئة ثم انحلت هذه الوكالة وأصبحت عبارة عن خلية تنشط على مستوى ديوان السيد الوالي إلى غاية 1996 أين أنشأت مفتشية البيئة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 60/96 المؤرخ في 1996/01/27 ثم تحولت التسمية من مفتشية إلى مديرية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 494/03 المؤرخ في 2003/12/17 دعمت مديريات البيئة على المستوى الوطني بمخطط تنظيمي ينظم ويحدد المهام والأنشطة والمصالح منها مصلحة التحسيس والإعلام والتربية البيئية: والمكلفة بالتحسين والتربية البيئية وتنفيذ البرنامج الوطني الخاص للتربية البيئية على المستوى المحلي **(العدد 33، مارس 2018)**

المجال الحضري:

_ **لغة:**الحضرية هي دراسة الطرق المميزة لتفاعل سكان المدن مع البيئة الحضرية وتعتبر عنصر مباشر من التخصصات مثل التخطيط الحضري

_ **اصطلاحا**: لقد وضع علماء الاجتماع عدة تعاريف للوسط الحضري تختلف باختلاف وجهات نظر كل منهم حيث نجد رادفيلد يعرف المجال الحضري بأنه وحدة حضرية سكانية كبيرة غير متجانسة تعتمد على الصناعة و التجارة ومختلف الخدمات وذات تنظيم اجتماعي خاص فالحياة في المدن تختلف كل الاختلاف عن الحياة في الريف **(عائشة، 1993)**

كما يعرفه لويس ورث في موضع آخر بأنه المركز الذي تنتشر فيه تأثير الحياة المتحضرة إلى أقصى جهات في الأرض والتي منها أيضا ينفذ القانون الذي يطبق على كل الناس ولذلك فإن أكثر المشاكل الملحقة في المجتمع تأخذ شكلا جادا في المدينة **(غيث، 1987، صفحة 179)**

_ **اجرائيا:** هو عبارة عن وحدة حضرية أو تجمع سكاني يقع في منطقة جغرافية معينة ويتجه نشاط السكان فيه بمعنى آخر ذلك المجال الذي تتجسد فيه معالم الحياة الحضرية

مفهوم التلوث :

_ **لغة:** كلمة ذات معنى عام وهي تعني ظهور شيء ما في مكان غير مناسب ولا يكون مرغوبا فيه في هذا المكان

_ **اصطلاحا:** يعرف التلوث بمفهومه العلمي على انه إفساد مكونات البيئة حيث تتكون هذه المكونات من عناصر مفيدة إلى عناصر هدامة (ملوثات) يفقدها دورها في صنع الحياة كما تعرف الملوثات بأنها اية مواد صلبة أو سائلة أو غازية و اية ميكروبات أو جزيئات تؤدي إلى زيادة أو نقصان في المجال الطبيعي لأي من المكونات البيئية **(الثالث، ديسمبر 2013)**

_ **اجرائيا:** يمكن القول أن التلوث هو اختلاف في توزيع نسبة طبيعة مكونات الهواء والماء والتربة، وهو صورة من صور الفساد وينتج اساسا عن تدخل الانسان في قوانين البيئة

ثانيا / **المفاهيم ذات الصلة:**

مفهوم البيئة:

_ **لغـــة**: يعود الأصل اللغوي لكلمة بيئة في اللغة العربية إلى فعل بوأ ومنه تبوأ أي حل ونزل وأقام والاسم منه بيئة بمعنى المنزل

وقد ذكر بن منظور لكلمة بيئة معنيين قريبين من بعضهما

الأول: بمعنى إصلاح المكان، وتهيئته للمبيت فيه، قبل تبوأ أي جعله ملائما لمبيته، ثم اتخذه محلا له.

والثاني: بمعنى النزول، والإقامة، كأن يقول تبوأ المكان اي نزلا فيه وأقام به.

وفي القرآن الكريم قوله تعالى " أن تبوا لقومكما بمصر بيوتا" (الكريم)

أي اتخذا وهيئا بمصر بيوتا لقومكم **(حجاب، 1999، صفحة 11)**.

فالبيئة تعني كل ما هو خارج عن الانسان وعن كيانه , وكل ما يحيط به من موجودات وأنها ذلك الحيز الذي يمارس فيه البشر مختلف أنشطة حياتهم وتشمل هذا الاطار كافة الكائنات الحية من حيوان ونبات والتي يتعايش معها الانسان**(السروي، 2009، صفحة 24)**

ومن خلال هذا التحديد اللغوي لمفهوم، البيئة، يتضح أنها تعني المكان أو الموطن أو المنزل الذي يتخذه الإنسان مستقرا لنزوله، ومبيته.

_ **اصطلاحا**: فقد عرفت البيئة عدة تعريفات فعلى سبيل المثال يعرفها ريكاردوسالهابر بأنها: مجموعة العوامل الطبيعية المحيطة التي تؤثر على الكائن الحي أو التي تحدد نظام حياة مجموعة من الكائنات الحية في مكان وتؤلف ايكولوجية مترابطة وبعبارة أخرى فإن البيئة هي كل ما يحيط بالإنسان، أو هي مختلف العناصر الطبيعية التي تؤثر تأثيرا مباشرا على الكائنات الحية بما فيها الإنسان.

وفي نفس السياق الدلالي عرفت البيئة سابقا أيضا، حية وغير حية والعناصر المشيدة، أو التي أقامها الإنسان من خلال تفاعله المستمر مع البيئة الطبيعية وتكون البيئة الطبيعة المشيدة وحدة كاملة كما تمثل العلاقات القامة بين الإنسان وبيئته والتفاعلات المتبادلة بينهما شبكة بالغة التعقيد (طراف، 1998، صفحة 15)

_ **إجرائيا**: هي كل ما يحيط بالإنسان من مكونات حية وغير حية ويستمد منها مقومات حياته في اطار علاقة تفاعلية ذات تأثروتأثير، كما تحدد له نوعية النشاط الذي يمارسه فيها

مفهوم حماية البيئة:

_ **لغـــة:** ونقصد بها تحسين الفرد لسلوكه نحو البيئة أي صونها وحمايتها والمحافظة عليها والحرص على عدم افسادها وذلك بالمحافظة على ما هو موجود فيها بالصورة التي هي عليها ومنع الفساد من أن يسري فيها وهذا بالاستثمار دون اسراف ولا استنزاف.

_ **اصطلاحا**: حيث يوجد من يرى أن حماية البيئة تكون عن طريق تكنولوجيا جديدة وهناك من يرى حماية المجال الحضري بالتنظيمات التشريعية والقوانين الصارمة هناك من يرى حماية المجال الحضري بتعديل انظمة الادارة البيئية كما تعتبر حماية البيئة اسلوب للتعامل مع البيئة يأخذ في الحسبان اتزانها ومحدودية مواردها**(الصابريني، الكويت 1990)**حتى تبقى مأوى مريح للإنسان.

_ **اجرائيا**: وحسب ما ورد فإن المفهوم الإجرائي الذي نقصده في هذه الدراسة لحماية المجال الحضري هو صون الموارد البيئية والمحافظة عليها من طرف مديرية البيئة وهذا من خلال سن جملة من القوانين البيئية وترسيخ القيم البيئية وتبنيها في الوسط الاجتماعي.

الدراسات السابقة :

الدراسة الأولى :

تتمثل الدراسة الأولى في رسالة دكتوراه في القانون العام من اعداد الطالب: وناسي يحي، تحت إشراف الأستاذ الدكتور كحلولة محمد تحت عنوان:" الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر" بجامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان سنة 2007 قام الباحث بدراسة نظرية تطرق فيها الى الاجابة عن جملة من التساؤلات، تتمثل أهمها في ما مدى فعالية وكفاية لآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر؟

وهل نحن في حاجة الى تطبيق القواعد التداخلية والاصلاحية في البيئة من تطبيق قواعد المسؤولية الجنائية والمدنية ؟

وللإجابة على هذه التساؤلات استخدم الباحث المنهج التحليلي والنقدي لدراسة وتقييم فعالية مختلف الآليات القانونية التي يتضمنها التنظيم القانوني لحماية البيئة في الجزائر.

ومن جملة أهداف الدراسة وصول الباحث إلى تحقيق تحليل قانوني شبه شمولي لمختلف العوامل المؤثرة في الآليات القانونية لحماية البيئة، ولتوضيح الثغرات والنقائص التي تكمن في النظام القانوني لحماية البيئة في الجزائر.

كما تهدف الدراسة الى الكشف عن صلاحيات و مجالات تدخل وزارة البيئة وتهيئة الاقليم وبقية الوزارات الأخرى في مجال حماية البيئة، ومدى توظيف مختلف الآليات القانونية المتاحة لحماية البيئة، ومن اجل التدخل بطريقة متكاملة وفعالة على مختلف مراحل التلوث بأساليب وقائية متكاملة.

بالإضافة الى ذلك دراسة الأسباب التي تقف وراء ضعف هذه الآليات لمواجهة التدهور الذي تعرفه البيئة في الجزائر.

ومن جملة ما تطرق له الباحث في دراسته نجد محاولة تفصيلية في أنواع الحماية القانونية للبيئة وفق منظور مستعمل بالدول الغربية ودول العالم الثالث ومن بينها الجزائر، يقوم هذا المنظور على تحقيق التوازن بين حماية البيئة والتنمية، حيث تم عرض مختلف الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر.

كما تطرق الباحث في بداية بحثه لمعنى الحماية ومضمون مفهوم البيئة والعناصر التي تنطوي تحتها.

ومن خلال الدراسة خلص الباحث الى معرفة النتائج التالية:

- أن الاصلاحات ركزت على تفعيل الطابع التقني والعلمي للقواعد البيئية المتعلقة بمظاهر التلوث.

- يحضى القضاء المدني بالقسط الأوفر في تحميل المتسببين في الأضرار الإيكولوجية تبعات مسؤولياتهم.
- تواجه عملية إصلاح الأضرار الايكولوجية الخالصة ذات الطابع الحديث صعوبتين، تتعلق أولاهما بإنكار التكييف القانوني الكلاسيكي لمركز قانوني واضع للعناصر والأملاك الطبيعية والعلاقات الايكولوجية الغير مملوكة لأحد، وتتمثل الصعوبة الثانية في عدم ملامة القواعد التقليدية المتعلقة بتحريك الدعوى لإثارة المسؤولية المدنية عن الأضرار الايكولوجية.
- يؤدي القضاء الجنائي دورا بالغ الأهمية في ردع السلوكات الإجرامية الماسة بالبيئة الى جانب الردع المدني.
- بالرغم من وجود القواعد الآلية القانونية الوقائية المتعلقة بحماية البيئة إلا أن التدهور البيئي لا يزال مستمرا، كما تشير اليه التقارير الوطنية حول حالة البيئة في الجزائر.

وما نستطيع قوله عن الباحث في هذه الدراسة أنه وعلى الرغم من افتقادها للجانب الميداني أو التحليل الكمي للجرائم الماسة بالبيئة، إلا أنه تم اصدار تقييم لمدى فعالية الآليات القانونية لحماية البيئة، وبالرغم من ذلك إلا أن الدراسة أفادتنا في الكثير من الجوانب وخاصة الجانب القانوني منها والذي تعرضنا فيه على الحماية القانونية للبيئة في الجزائر.

الدراسة الثانية :

وتتمثل في رسالة الدكتوراه في القانون من أعداد الطالب الحبيب بن خليفة ، تحت اشراف الاستاذ الدكتور وناس يحي تحت عنوان {الطابع التنظيمي للمبادئ العامة قانون حماية البيئة }نموذجا بجامعة أحمد دراية – أدرار سنة 2022/2021 قام الباحث بدراسة نظرية تطرق فيها الى الاجابة عن جملة من التساؤلات تتمثل أهمها في كيف يمكن للسلطات الادارية والقضائية تحقيق افضل حماية للبيئة استنادا للمبادئ العامة في المجال البيئي ؟وكيف يمكن لهذه السلطات اسقاطها وتكييفها على اغلب الحالات المستجدة ؟

وللإجابة على هذه التساؤلات استخدم الباحث المنهج التحليلي وخاصة عند تحليل وتمحيص النصوص القانونية ، وكذلك المنهج الوصفي لإيضاح مختلف المفاهيم ولا مناص من استخدام المنهج المقارن في مختلف أطوار البحث الذي بواسطته يمكننا مقارنة التطور الحاصل لهذه المبادئ في التشريع الفقه والقضاء الجزائري ببعض التشريعات المقارنة على غرار التشريع الفرنسي والمغربي واللبناني .ومن جملة أهداف الدراسة :

- ابراز القيمة القانونية للمبادئ العامة وكشف دورها في مجال حماية المجال الحضري
- - تبيان كيفية تطبيق هذه المبادئ وهذا لتسهيل مهمة السلطات المختصة –الادارية والقضائية – في ايجاد حلول اكثر مرونة ونجاعة في مجال البيئة
- ومن جملة ماتطرق له الباحث في دراسته : معالجة مضمون المبادئ العامة في المجال البيئي وعرض بعض تطبيقات السلطتين الادارية والقضائية الجزائرية والوقوف على

مدى مسايرتها للتطور الحاصل مع مقارنتها بالتشريعات المقارنة في بعض الاحيان ثم تطرق الباحث الى دراسة الممارسات الادارية العادية للسلطات التنظيمية في مجال البيئة وفقا لما اقره القانون وعلى ضوء التوجيهات العامة وذلك من خلال وسائلها وسلطتها الضبطية والوقائية التي تستبق بها حدوث الاضرار البيئية والردعية التي تعالج بها حدوث الاضرار ان وقعت ومن ثم ربطها بهذه المبادئ .

من خلال الدراسة خلص الباحث الى النتائج التالية :

-اعتماد المشرع الجزائري الى نظام القوائم ؛ بحصر أنواع الحيوانات والنباتات المراد حمايتهافي قوائم محددة على ان يتعرض المخالف للمسائلة

-في إطار حماية مختلف الموارد الطبيعية من التدهور اقر المشرع الجزائري حماية البيئة في اطار التنمية المستدامة عدة عقوبات وغرامات مالية لاتتعدى 20.000د ج وهذا ما لا يتناسب مع حجم الضرر

- على الرغم من حداثة تجربة ادماج البعد البيئي ضمن مخططات التنمية المرتكزة اساسا على سياسة التخطيط في الجزائر فقد حققت بعض الإيجابيات في مجال حماية عناصر البيئة

وما نستطيع قوله على الباحث في هذه الدراسة انه وعلى الرغم من افتقارها للتحليل الكمي لدور مديرية البيئة في حماية المجال الحضري من التلوث . وبالرغم من ذلك الا ان الدراسة افادتنا في الكثير من الجوانب التنظيمية والقانونية خاصة في مجال تحليل اهم ماجاء في المخططات في الجزائر .

الدراسة الثالثة :قام بإنجاز هذه الدراسة الطالب "قريد سمير" بجامعة باجي مختار بعنابة بكلية العلوم الانسانية والاجتماعية قسم علم الاجتماع تخصص علم اجتماع التنمية وهي عبارة عن مذكرة لنيل شهادة الماجستير سنة 2006/2005 بعنوان دور الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث في نشر الثقافة البيئية وتعتبر هذه الدراسة ميدانية للجمعية الوطنية لمكافحة التلوث كدراسة حالة وقد طرحت في هذه الدراسة تساؤلين رئيسيين وهما:

1- ماهو الدور الفعلي للجمعية الوطنية لمكافحة التلوث في نشر الثقافة البيئية؟
2- ماهي المعوقات والمشكلات التي تعيق عمل هذه الجمعية؟
3- حيث حدد الباحث مجموعة من الأهداف لدراسة هذا الموضوع والمتمثلة كلها تقريبا في اعطاء لمحة عامة وشاملة حول المجتمع المدني ومؤسساته المختلفة وبالأخص حول الجمعيات البيئية وكذا الدور البيئي الذي تضطلع به هذه الجمعية في نشر الثقافة البيئية إضافة للمعوقات التي تعترض عمل هذه الجمعية.

4- وقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على منهج دراسة الحالة بشكل أساسي لتحليل وتفسير هذه الظاهرة ومن أجل الوصول إلى نتائج علمية تمت الاستعانة بالأدوات البحثية المناسبة للدراسة والتي تمثلت في :

_ المقابلة بنوعيها الحرة والمقننة والتي شملت أعضاء الجمعية الوثائق والسجلات والمتمثلة في الجرائد الرسمية والقوانين والمراسيم المتعلقة بتنظيم وسير الجمعيات.،حيث استفدنا من هذه الدراسة في كيفية اختيار عينة الدراسة، وكذا أدوات جمع البيانات.،وبصفة عامة لقد أمدتنا الدراسة السابقة بقدر من البيانات عن ظاهرة الدراسة ورصيد معرفي جعلنا لا نبدأ من فراغ، كما ساعدتنا في رسم صورة عامة لمشكلة الدراسة وتحديد تصور مقترح إجراء اتها سواء من حيث إعداد خطة الدراسة أو من حيث تحديد مفاهيمها، ومنهجها وأدواتها، أو صياغة تساؤلها واختيار عينتها.

المقاربة النظرية :

تنطلق نضرية الانعكاس من الملاحظة القائمة بأن التدهور البيئي في الدول الصناعية الغربية قد بدأ في التصاعد بعد الحرب العالمية الثانية ،وأن بلغ القمة عند نهاية الستينيات ، ويفسر التحول الدرامي في الوعي والقلق بشأن البيئة بعد عام 1970 باعتار رد فعل مباشر للأوضاع المتدهورة . يسوق دنلاب وسكارس (1990) قرائن تفصيلية عن هذا الموقف ، حيث يشير تحليلها البيانات استطلاعات الرأي على مدار عشرون سنة إلى أن أغلبية المواطنين الأمريكيين ، أصبحوا يعتبرون بصورة متزايدة عددا كبيرا من المشكلات البيئية بمثابة تهديد لكل من صحتهم الشخصية ونوعية البيئة بصفة عامة أن هذا التهديد قد تعاظم بصورة ملحوظة خلال هذه الفترة ن فضلا عن ذلك فإن هذه الأغلبة تدرك أن نوعية البيئة تتدهور وأنها سوف تستمر في الأغلب في التدهور .

ويذهب جييهليكا إلى خطورة الأوضاع الإكولوجية ،وهكذا ففي حنوب ألمانيا وبلجيكا ولكسمبورغ وهولاندا حيث يبلغ تلوث الأنهار والغابات والتربة أشده عكس انجلترا والدول الاسكندينافية ،فنسبة التلوث بها أقل. ومع ذلك فإن البيانات الأخرى لاتدعم هذه الفرضية الانعكاسية ففي حين أن نوعية البيئة كانت تتدهور بصفة منتظمة على مدار أغلب سنوات القرن الماضي فإن الناس قد تجاهلوا هده التطورات معظم هذه الفترة ، كما كان الحال في الولايات المتحدة الامريكية .

نظرية الحتمية البيئية (Determinism):

ويقر أصحاب هذه النظرية أن الإنسان يخضع بكل ما فيه للبيئة فهي التي تسيطر عليه وليس العكس كما يتردد .ويشيع. فالبيئة بما فيها من مناخ معين وغطاء نباتي وحياة حيوانية تؤثر على الإنسان من مختلف الجوانب ونمثل لذلك بتأثير البيئة على عظام الإنسان.

فإذا كان الإنسان يعيش في بيئة جبلية يكون تأثيرها بالإيجاب على تقوية عضلات الأرجل .. أما إذا كانت بحرية فهي تقوي عضلات اليدين، وقد أدى هذا التأثير المتباين والتناقض الواضح بين الشعوب وخاصة بين الآسيويين والأوربيين، والذي استرعى انتباه الفلاسفة منذ القدم إلى ظهور نظرية الحتمية

لتفسير هذا التناقض. روادها :

ابن خلدون (1400م) وقد ارتكز ابن خلدون في تفسير علاقة الإنسان ببيئته على أثر المناخ في طبائع الشعوب وتأثير الهواء على ألوان البشر ، وضرب مثلاً لذلك بشعوب السودان والذين وصفهم بالخفة والطيش وكثرة الطرب والسبب في ذلك الحرارة التي تجعلهم أسرع فرحاً وسروراً وأكثر انبساطاً. كما تحدث ابن خلدون عن الأقاليم الجغرافية وتأثيرها في حياة الإنسان حيث يرى أن هناك سبعة أقاليم، يتميز

الثالث والرابع والخامس بالاعتدال وهو صفة طبائع سكانها أيضاً وألوانهم..الخ أما الأقاليم غير المعتدلة فتلك التي تقع في الأول والثاني والسادس والسابع وسكانها متوحشون غير مستأنسين.

أرسطو (284-322 ق.م): تناول في كتابه عن السياسة الفرق بين سكان المناطق الباردة في أوروبا وسكان آسيا، فسكان أوروبا بالنسبة له يتميزون بالشجاعة التي كانت أساس حريتهم لكنهم غير ماهرين في الإدارة والفهم والتنظيم وبالتالي يفتقدون إمكانية السيطرة أو الإمساك بزمام الأمور. أما سكان آسيا فلديهم الفكر والمهارة الفنية لكنهم يفتقرون إلى الجرأة مما جعلهم محكومين بغيرهم .. في حين أن الإغريق في ذلك الوقت كانوا يعيشون في منطقة وسط بين الآسيويين والأوروبيين مما جعلهم يجمعون بين مميزات المجموعتين.

- هيبوقراط (420 ق.م) و قد شار كتابه "الجو والماء والأقاليم"، أن سكان الجبال المعرضين للأمطار والرياح يتصفون بالشجاعة وطول القامة والطباع الحميدة أما سكان الأقاليم

المكشوفة الجافة فيتصفون بنحافة القامة وحب التحكم.[1] **http://www.feedo.net /environoment/ecologie/manInteractionWithEnvironement.htm الزيارة 2024/3/25**

النقد : عدم المنطقية ، صحيح ان البيئة تؤثر على الانسان لكن ليس العامل الوحيد او المنفرد إذ نجد عوامل تاريخية لها دور في التأثير ، ضف إلى ذلك يلعب التطور التكنولوجي دورا أساسيا في الحد من العوائق البيئية و أهمية دور التاريخ و الحضارة الذي يحد من سيطرة البيئة على الانسان

الفصـــــل الثانـــــي

التأصيل النظري للدراسة

أولا :ملامح الأزمة البيئية

1/1 مرحلة حماية الإنسان من البيئة

2/1 مرحلة حماية البيئة من الإنسان

ثانيا: تاريخ الاهتمام بالبيئة

1/2 مظاهر الاهتمام بالبيئة على المستوى العالمي

2/2 مظاهر الاهتمام بالبيئة على المستوى الوطني

ثالثا: واقع البيئة على المستوى العالمي والوطني

I/ واقع البيئة في العالم

1/3 المشكلات البيئية

2/3 المشكلات البيئية المتعلقة بتزايد السكان

II/ واقع البيئة في الجزائر

رابعا: الجهود الدولية والوطنية المبذولة في مجال حماية البيئة

1/4 الجهود الدولية المبذولة في مجال حماية البيئة

2/4 الجهود الوطنية الفعلية المبذولة في مجال حماية البيئة

الفصل الثاني : التأصيل النظري للدراسة :

أولا :

1/ ملامح الأزمة البيئية

بدأ الإنسان حياته على الأرض وهمه الأكبر حماية نفسه من عوامل البيئة وأخطارها كالفيضانات والثلوج وعواصف وانحباس الأمطار ، و ما يعايشه من حيوانات مفترسة وكائنات دقيقة، تبين له أنها تسبب الأمراض ، أي أن الإنسان في هذه المرحلة كان يقف أمام البيئة ضعيفا باحثا عن وسائل لحماية نفسه منها ونستطيع أن نميز بذلك مرحلتين من خلال هذه العلاقة :

1/1 :مرحلة حماية الإنسان من البيئة:

وفيها استنبط الإنسان من بيئته وسائل عيشه من مأكل ومشرب وملبس ومسكن ووسيلة انتقال ووسائل ترفيه، لكن استغلال الإنسان لمصادر الطبيعة التي منحه الله إياها لم يكن أحيانا بطريقة سليمة ورشيدة بل كان بطرق استنزافية ومسرفة خاصة المصادر الطبيعية غير المتجددة (الفحم، البترول، المياه الجوفية).

أما المصادر المتجددة (النباتات، التربة، المياه) فقد أسرف الإنسان في استغلالها بمعدل يفوق معدل تجددها تحت الظروف الطبيعية، فتعويض شجرة في الصحراء يحتاج إلى عشرات السنين.

وقد نجم عن الثورة الصناعية مشكلات التلوث بالمواد الكيماوية التي تقذف في الهواء والماء والأرض وما يحدث ذلك من تلويث لمأكل الإنسان ومشربه وهكذا تدرجت العلاقة بين الإنسان والبيئة إلى أن آلت إلى ضرر كبير أحدثه الإنسان في البيئة وفي مكوناتها، وأصبح هم الإنسان الأكبر هو حماية البيئة من غوائل البيئة فعل الإنسان .

إذ برزت هناك قضايا بيئية عديدة، فرضت على الإنسان ضرورة تنظيم العلاقة بينه و بيئته، وتنظيم أساسه محافظة الإنسان على البيئة واستغلاله لمواردها بشكل عقلاني وإلا فإن النهاية الحتمية لحياة هذا الإنسان على هذا الكوكب فقد انعكست الصورة وتحول هم الإنسان إلى حماية البيئة من خطر الإنسان.(اللطيف، صفحة 112)

2/1 :مرحلة حماية البيئة من الإنسان:

كان الخوف من البيئة قديما أقل مستوى وأضعف ضررا منه في العصر الحديث ذلك أن أخطار البيئة قديما كانت في معظمها – إن لم يكن كلها- طبيعية كالفيضانات والثلوج والقحط والخوف من بعض الحيوانات المفترسة، ورغم صعوبة التعامل معها وقت

إذن إلا أن التكيف معها ليس مستحيلا وتأثيرها على الإنسان ليست بالمهلكةّ، أما الخوف من البيئة حديثا فقد بات مرعبا ومستواه عاليا إذ أنه يهدد سلامة الجنس البشري ومن بعده الكرة الأرضية التي تحتضنه، ذلك أن المشكلات البيئية الجديدة كالتلوث بأنواعه وضعف طبقة الأوزون والأمطار الحمضية وندرة المياه وقلة الغذاء قياسا بالنمو السكاني الذي يشهده العالم (اللطيف، صفحة 112)

ثانيا: تاريخ الاهتمام بالبيئة

1/2 :مظاهر الاهتمام البيئي على المستوى العالمي:

تعتبر سنة 1972 سنة حاسمة في تاريخ البيئة، إذ في هذه السنة انعقد أول مؤتمر دولي يعني بشؤون البيئة، وترعاه الأمم المتحدة، وهذا يعتبر نصرا مدهشا للإنسانية في سبيل حماية البيئة، إذ منذ بداية الثورة الصناعية، ومشاكل التدهور البيئي تزداد حدة يوما بعد يوم، إلى أن أثرت على حياة الإنسانية بشكل ملحوظ، وذلك بسبب تفوق بعض الحيوانات، وظهور الكثير من الأمراض المرتبطة بالتلوث، كأمراض التنفس، والجلد وحمى التيفويد والكوليرا، وغيرها من الأمراض. كما حدث في كثير من دول أوروبا، الأمر الذي استنهض الوعي الاجتماعي وجسدته بعض القرارات السياسية في سن القوانين التي تحمي البيئة، وهذا من أجل حماية الإنسان، فبالرغم من التدهور البيئي الحاصل إلا أن مظاهر الاهتمام بالبيئة موجودة على المستوى العالمي والمحلي بدرجات متفاوتة.

تزامن ظهور الاهتمام بالبيئة مع بروز المشاكل التي تهدد سلامة البيئة خاصة بعد الثورة الصناعية التي شهدتها أوروبا خصوصا، وبعض مناطق العالم عموما إذ أن تطور الصناعة وامتداد المصانع على مساحات واسعة من الأراضي بالقرب من التجمعات الحضرية، وعلى ضفاف الأنهار، أدى إلى تلوث الهواء، بدخان المصانع والمياه بمخلفات التبريد، أما نمو المدن واتساعها فقد خلف مشكلة بيئية عويصة تمثلت خاصة في تلوث الأنهار و الشواطئ القريبة من المدن من جراء تدفق قنوات الصرف الصحي بها، مما أدى إلى ظهور عدة أمراض بين سكان تلك المدن ووفاة الآلاف منهم.

لقد شهد النصف الأول من القرن العشرين أحداثا جساما أثرت على الإنسانية جمعاء والبيئة أيضا، تمثلت في الحرب العالمية الأولى والثانية، التي أدت إلى تسابق حاد من أجل التسلح بين الدول الصناعية المتنافسة، وخاصة في مجال اكتساب الأسلحة النووية، الأمر الذي كانت له الآثار المدمرة على البيئة، والذي كان بادرة لاستنهاض الوعي الاجتماعي البيئي، من أجل الحفاظ على البيئة وحمايتها، وأدى إلى ظهور الحركات البيئية.

_ **الحركات البيئية**:في العقود الأخيرة من القرن العشرين شهد تطورا رئيسيا في أغلب بلدان العالم، فقد تزايد تأثير تلك الحركات وممارستها ضغوط سياسية مختلف الدول والحكومات، والتأثير على برامجها السياسية، كما كان بروز الحركات البيئية يشير بنهوض وعي جديد حول قضايا البيئة، " فالظروف التاريخية التي شهدتها مرحلة السبعينات أدت

إلى توليد التعبئة البيئية، فالوفرة الاقتصادية في الشمال في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، قد حلي درجة كبيرة الجوانب الكمية من التوزيع، وكانت الجوانب الكيفية المتمثلة في الظروف البيئية، ونوعية الحياة هي التي تسبب القلق التلوث و النفايات الصناعية، واستصلاح الحضر وتدفق الوفرة "(دوفيدي، 2002) ومن بين الحركات التي كان لها الصيت الواسع عالميا، حركة السلام الأخضر وصندوق الحياة البرية العالمية، منظمة أصدقاء الأرض وغيرها.

حركة السلام الأخضر GREEN PEACE :- يرجع بداية ظهور هذه الحركة إلى معارضة مجموعة من النشطين البيئيين لتجارب نووية كانت الولايات المتحدة الأمريكية تنوي القيام بها، ففي الخامس والعشرين من شهر سبتمبر علم 1971م انطلق قارب صغير من ميناء فرانكوا فور بكندا، متجها إلى النقطة التي ستفجر عندها القنبلة الهيدروجينية، وكان على متن القارب المسمى فليب كورماك، ثلاثة رجال لكشف حقيقة الكارثة المحتملة التي كانت الحكومة الأمريكية تخطط لها.

تفجير قنبلة من عيار ميغا طن في جزيرة أمشيتيكا – وكان هؤلاء الرجال الثلاثة رفقة أربعة صحفيين يأملون في نقل احتجاجهم إلى العالم بأسره لكن في الثلاثين من سبتمبر بينما كان المركب فليب كورماك يدنو من جزيرة أمشيتيكا قامت قوات حرس السواحل الأمريكية باعتقال طاقم المركب، وإخراجه من المنطقة، وتم تفجير القنبلة في السادس من نوفمبر عام 1971.

رغم أن هؤلاء الرجال يعملون تحت منظمة فنية اسمها السلام الأخضر لم يتمكنوا من إيقاف هذا الانفجار النووي إلا أن مركبهم الصغير وطاقمه تصدروا الصفحات الأولى في الصحف الأمريكية، على إثر ذلك لم تعد جزيرة أمشيتيكا تستخدم على الإطلاق كموقع للاختبارات النووية.

إن الذين يقومون بمثل هذه التجارب النووية هم في الحقيقة من يعوزهم الوعي البيئي " دعنا نطلق عليه اسمها هو الوعي الأخضر، وليكن هذا الوعي مفتاح انتصارنا على اللاوعي وعلى الوعي اللامبالي لأنه وللأسف ما يزال بين أظهرنا من يدمر كل ألوان قوس قزح لأنه ببساطة مصاب بعمى الألوان.

لأن الأمر يتعلق بمن في يديه الأمر والنهي، هذا الكيان الذي كان من المفترض أن يكون الشرطي أصبح اللص الذي نخاف"(domien & philip cullet, 1998)واليوم منظمة غرينبيس منظمة دولية تتمتع بالتمثيل في 40 دولة في أوروبا وأمريكا وآسيا والمحيط الهادي، وحرصا منها على استقلالية قرارها فهي ترفض المساهمات المالية من الحكومات والشركات والمؤسسات الملحقة لها، وعليه فهي تعتمد على المساهمات الفردية من داعميها، الذين يعدون بالملايين ومن هبات الجمعيات الخيرية.

تهدف غرينبيس إلى حماية الكرة الرضية والتنوع البيولوجي بكافة أشكاله والحيلولة دون التلوث، واستغلال محيطات العالم وتربته وهوائه ومياهه العذبة وكذلك ازالة كافة التهديدات النووية، ونزع العنف.

صندوق الحياة البرية العالمي WWF : المعروف بالسم الصندوق العالمي من أجل الطبيعة، تأسس عام 1971، يهتم بشكل أساسي بالحيوانات المهددة بالانقراض، كما أنه يهتم بمسائل البيئة أوسع، وله أهداف مماثلة لمنظمة السلام الأخضر، مثل التعرض للأسباب البشرية للتغيير المناخي، أما جوانب الاهتمام الرئيسية الأخرى تتعلق بحملة لإنقاذ المحيط (المعروفة بأوركا- ORKA) ومحاربة المتاجرة غير الشرعية بالحيوانات المهددة بالانقراض.

منظمة أصدقاء الأرض FOE : لها أهداف عديدة تشترك فيها مع منظمة السلام الأخضر مثل: التغيرات المناخية، وسلامة الأغذية، بما في ذلك الضغط ضد التعديل الوراثي ، كما أنها تقوم بـــ: الحملات المناهضة لاستخدام المواد الكيميائية ذات المخاطر المحتملة في المنتجات اليومية والتلوث.

التأثيرات البيئية لأنظمة النقل وقد كان لهذه الحركات الأثر البالغ في انعقاد أول مؤتمر حول البيئة عام 1972م في مدينة ستوكهولم بالسويد تحت رعاية الأمم المتحدة، الذي وضع الخطوط العريضة لاهتمام عالمي بالبيئة وأسس لنهوض وعي بيئي متنامي حيث تلا هذا المؤتمر العديد من المؤتمرات التي عقدت من أجل البيئة نذكر مؤتمر تبليسي 1977، بجورجيا، حول التربة البيئية، مؤتمر باريس 1987 حول الثقافة البيئية، قمة الأرض بريو ديجانيرو عام 1992م حول التنمية المستدامة، مؤتمر كيوتو 1997م حول التغيرات المناخية، قمة جوهانسبورغ 2002م حول الاحتباس الحراري والتغيرات المناخية أيضا.

2/2: مظاهر الاهتمام بالبيئة على المستوى الوطني: لا يخفى على أحد أن الأوضاع البيئية على مستوى العالم تشهد تدهورا متنامي على جميع الأصعدة، الأمر الذي يتطلب تكاثف الجهود من أجل الحد من الأخطار التي تواجه البيئة وحمايتها، فالجزائر جزء من هذا العالم تتأثر بما هو حادث في مجال لبيئة وهذا ما ينبئ عنه الوضع البيئي في الجزائر.

حيث أن الوضع البيئي في الجزائر ليس بأحسن حال مما هو سائد في العديد من دول العالم، إذ بعد الاستقلال ورثت الجزائر وضعا بيئيا متدهورا نتيجة التخريب الذي أحدثه الاستعمار، وطال العنصر البشري بالخصوص فكانت حصيلة ملايين الشهداء والمشردين ، أمية متفشية لأبعد الحدود، أمراض وفقر بين جميع فئات المجتمع.

فكان بعد الاستقلال مباشرة أن شهدت الجزائر سعيا حثيثا على مستوى الأجهزة الرسمية للتكفل بعدة مشاكل تتعلق بالبيئة، ففي مجال القضاء على الأمية سعت الدولة الجزائرية من القوانين ما يلزم إجبارية التعليم للأطفال ومجانيته.

وفي مجال الصحة سعت إلى مجانية العلاج، ودأبت في مكافحة الأمراض التي كانت تفتك بالآلاف كالحصبة والجدري وبوحمرون والسل وغيرها من خلال دورات التلقيح، بعد الاستقلال لم يخص البعد البيئي باهتمام الكبير مما تمخض عنه إفرازات خطيرة هددت توازن البيئة الطبيعية، حيث تعرض المجال البيئي الجزائري إلى تحديات كانت عنصر هدم وتخريب للخصائص البيئية، في ظل غياب الاهتمام الصارم بالبيئة وبرامج المحافظة ليها.

ويرجع المختصون تدهور البيئة في الجزائر إلى ثلاثة عوامل أساسية ، تتعلق بتصاعد النمو الديموغرافي، وتسارع وتيرة التحضر وتطور التصنيع وهي العوامل التي كان لها تأثير سلبي تمثل في تزايد الضغوط المكثفة على توازن الطبيعة والأنظمة البيئية، مما أدى إلى مزيد من الإسراف في تلويث البيئة بالمخلفات الناتجة عن التجمعات العمرانية والمنشئات الصناعية، كل هذا الأزمة التي شهدتها الجزائر في فترة التسعينات، التي كانت لها انعكاسات بيئية خطيرة خاصة على الثروة الغابية في الجبال والتنوع الإحيائي بها من جراء الحرائق المهولة التي حدثت أثناء مطاردة المسلحين في الجبال إضافة إلى كل هذا، فقد أفرزت هذه الأزمة موجات هجرة ونزوح من الأرياف نحو المدن.

إن هذا الوضع جعل "المختصون على تعدد مناهجهم بيولوجيا كيمياء، جغرافيا قانون اقتصاد وعلم اجتماع، في تقييمهم لحالة البيئة في الجزائر على أن التدهور واصل إلى الخط الأحمر، وانه طال كل مناحي الحياة من الهواء وتربة وغابات ومياه جوفية وسطحية، كما عمدت إلى تقليص رقعة الفقر ومحاربة التصحر من خلال مشروع السد الأخضر هذا التقييم العلمي الذي يدق ناقوس الخطر لوضع البيئة في الجزائر"**(وآخرون ع.، 2001، صفحة 9)**

إذا واقع البيئة في الجزائر اليوم في وضع حرج جدا، وهو ما الزم على السلطات الرسمية الأخذ على عاتقها مسألة حماية البيئة والمحافظة عليها، أما من حيث القوانين التي تهدف إلى حماية البيئة فالجزائر قبل 1983م لم تعرف مسلكا تشريعيا موحدا بسبب تعدد الوصايات على البيئة، ويعتبر القانون الإطار 83/03 المؤرخ في 1983/02/15 المتعلق بحماية البيئة أول خطوة تشريعية جادة من أجل حماية البيئة، حيث تضمن كل الأبعاد البيئية وسن لها القوانين التي تكفل حمايتها.

انطلاقا من واقع البيئة في الجزائر، وما تضمنته المواثيق الدولية ونتائج وتوصيات القسم والمؤتمرات العالمية والإقليمية التي دارت حول البيئة، واستمر هذا القانون الإطار 83/03 المرجع الأساسي في حماية البيئة إلى غاية 2003، أين صدر القانون 03/10المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة المؤرخ في 2003/07/19، والذي تم استدراك كل النقائص التي كانت موجودة في الإطار 83/03.

إن القانون 03/10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة لم يغفل فيه المشرع الجزائري عن كل ما يصون البيئة، وفقا لما تقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية المستدامة الذي انعقد في ريوديجانيرو علم 1992م حيث عرف التنمية المستدامة في المبدأ

الثالث منه بأنها "ضرورة انجاز الحق في التنمية بحيث تحقق على نحو متساوي الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر و المستقبل" **(موستيشيست، 2000، صفحة 17).**

حيث تشهد البيئة في الجزائر عناية كبيرة خاصة في السنوات الأخيرة إذ تسعى وزارة تهيئة الإقليم والبيئة التي ترأسها السيدة : دليلة بوجمعة إلى حماية البيئة وتطوير قطاع البيئة، وهو ما يدل على اهتمام الجهات الرسمية بالبيئة هو اختيار الجزائر للاحتفالات الرسمية باليوم الإعلامي للبيئة لسنة 2006.

إذ كانت الاحتفالات تحت عنوان – الصحراء والتصحر- تحت شعار لا تهجروا المناطق القاحلة وقد جاء اختيار الجزائر من قبل الأمم المتحدة لاحتضان الاحتفالات الرسمية باليوم العالمي للبيئة، اعترافا بالمجهودات الكبيرة التي تبذلها الجزائر من اجل البيئة .

ثالثا: واقع البيئة على المستوى العالمي والوطني

تعاني الجزائر كغيرها من الدول مشاكل بيئية مختلفة المنشأ والتأثير، مست جميع مختلف المناطق وتركزت بشكل خاص في المدن، الحضرية نتيجة التوطين الصناعي والتضخم الحضري وهذا ما أصبحنا نشاهده في المناطق الفقيرة والتركزات السكانية التي كان لها الأثر البالغ في كافة المجالات (الصحية، الاقتصادية، الإطار المعيشي،... الخ)

وفيما يأتي سنحاول توضيح الواقع البيئي في العالم بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة معرجين على أهم الجهود المبذولة في مجال حماية البيئة دوليا و وطنيا.

I / واقع البيئة في العالم:

سنحاول توضيح الواقع البيئي في العالم بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة معرجين على أهم الجهود المبذولة في مجال حماية البيئة دوليا ووطنيا

1/3: المشكلات البيئية:

إن التفاعل بين الإنسان والبيئة قديم قدم ظهور الجنس البشري على كوكب الأرض، وقد ضل في صراع دائم معها، يلبي مطالبه ويشبع رغباته "فالإنسان والبيئة عدو اثيم وصديق حميم... لا يستطيع الإنسان العيش فوق سطح هذه البيئة دون أن تكون له آثار ضارة عليهاوفي نفس الوقت لا يستطيع أن يسلم عيشه دون القضاء على هذه الآثار العنيفة"**(Nation Reserch council U, 2003).**

وقد كان من نتائج السعي لإشباع مختلف الحاجات البشرية مع الزيادة في عدد السكان، أن تزايد الضغوط على البيئة الطبيعية باستهلاك مواردها وتجاوز طاقتها على استيعاب النفايات الناتجة عن الأنشطة البشرية، وتجاوزت المتطلبات الحدود في بعض الحالات بدرجة أصبحت تشكل خطرا على توازن الغلاف الحيوي، كما يحدث اليوم من

اتساع ثقب الأوزون، وزيادة كمية الغازات المسببة للاحتباس الحراري في الجو مما انعكس على التغيرات المتاحة بصفة عامة.

إن الإنسان الذي كان يواجه مشاكل البيئة الطبيعية التي أوجدها الخالق سبحانه وتعالى دون أن يكون للإنسان دخل فيها كثوران البراكين، وهزات الزلازل والفيضانات والأمطار والأعاصير وموجات الجفاف والتصحر وغيرها.

وهذا نتيجة توسع أطماعه، وظلم الإنسان لأخيه الإنسان، وانتهاك حقوق البيئة بسبب بعده عن تعاليم خالقه، فطفت إلى الوجود أزمة بيئية حادة أنتجت عدة مشاكل تعاني منها البيئة نذكر منها على سبيل الحد لا الحصر بعض منها : مشكلة التلوث، استنزاف الموارد الطبيعية، كذلك مشكلة الانفجار السكاني، وسنتطرق بشيء من التفصيل إلى بعض المشاكل التي تعاني منها البيئة.

أ/مشكلة التلوث:

يعتبر تلوث البيئة من المواضيع الحديثة التي فرضت نفسها على الجنس البشري في هذا العصر الحديث خاصة بعد الثورة الصناعية وما تبعها من تغيرات صناعية ونفسية وبيئية وغيرها. إن تلوث البيئة أصبح ظاهرة نحس بها جميعا، فلم تعد البيئة قادرة على تجديد مواردها الطبيعية، واختل التوازن بين عناصرها المختلفة، ولم تعد هذه العناصر قادرة على تحليل مخلفات الإنسان، أو استهلاك النفايات الناتجة عن نشاطاته المختلفة.

وأصبح جو المدن ملوث بالدخان المتصاعد من عوادم السيارات، وبالغازات المتصاعدة من مداخن المصانع، أما التربة الزراعية فقد تلوثت نتيجة الاستعمال المكثف للمخصبات الزراعية والمبيدات الحشرية وحتى أجسام الكائنات الحية لم تسلم من هذا التلوث، فكثير منها يختزن في أنسجته الحية نسبة من بعض الملوثات ولم تسلم المجاري المائية كذلك منة هذا التلوث فمياه الأنهار و البحيرات في كثير من الأماكن أصبحت في حالة يرثى لها من المخلفات الصناعية و فضلات الإنسان.

ولا يقتصر التلوث على مناطق بعينها ، فالغلاف الجوي متصل وتنتقل فيه المواد الملوثة من مكان لآخر، والبحار مفتوحة وتنتقل منها الملوثات البحرية مع تيارات المياه وبذلك فقد ينتقل التلوث من بلد إلى آخر لا دخل له فيه، وحتى الطعام الملوث قد ينتقل من دولة إلى أخرى، وقد تنتقل التيارات الهوائية والطيور والمواد المشعة من مناطق التجارب النووية إلى أماكن أخرى بعيدة (اسلام، 1990، صفحة 15)تصنف الملوثات حسب نشأتها أو حسب مسبباتها، فمن حيث النشأة هناك الملوثات الطبيعية والملوثات المستحدثة، والطبيعية هي التي من مكونات البيئة ذاتها دون تدخل الإنسان كالغازات والتربة التي تقذفها البراكين وأكسيد النتروجين التي تتكون في الهواء نتيجة للتفريغ الكهربائي وحبوب لقاح بعض النباتات الزهرية والجراثيم وغيرها، أما الملوثات المستحدثة فهي التي تتكون نتيجة لما

استحدثه الإنسان في البيئة من تقنيات وما ابتكره من اكتشافات كتلك الناتجة عن شتى الصناعات والتفجيرات النووية ووسائل المواصلات وكذلك ما ينتج من النفايات عن النشاطات البشرية العادية في الريف والمدن(الحمد و محمد سعيد صباريني، 1978، صفحة 121)

وتصنف الملوثات حسب مسبباتها إلى بيولوجية وكيميائية وفيزيائية، وكلها لها آثار ضارة على البيئة، ومن أخطر ما يصيب التلوث الماء والهواء لأن كل الكائنات الحية في حاجة ماسة اليهما، وبهما ترتبط الحياة.

ب/ تلوث المياه:

الماء أهم مصدر للحياة على وجه الأرض فحياة كل الكائنات مرتبطة بوجوده، وما يحدث له من تغيير تتأثر به جميع الكائنات الحية، يتعرض الماء في الطبيعة للتلوث من عدة أوجه، فالصرف الصحي المنزلي، ومجاري تصريف مياه المطار، والنشاطات الزراعية والصناعية وعمليات استكشاف وتصدير وتكرير النفط، فكل هذه النشاطات تؤدي إلى تلوث المياه وجعلها خطرا على صحة الإنسان وكل الأحياء البيئية الأخرى، وتشكل مخلفات المصانع التي تلقى في المياه دون معالجة أو تنقية مصدر الملوثات الكيميائية المتعددة مثل الكبريت ومركبات النيكل والزئبق والزنك والنحاس، والخطورة في هذه المركبات تكمن في انتقالها إلى الإنسان عن طريق السلاسل الغذائية.

تعتبر كميات النفط المطروحة في البحار والمحيطات من أكبر الملوثات، حيث كميات النفط التي تلوث المياه نتيجة لعمليات النقل لوحدها تقدر بملايين الأطنان سنويا,

إضافة على كميات أخرى تطرح في البحار والمحيطات نتيجة لعمليات التنقيب واستخراج النفط والغاز الطبيعي من الآبار الموجودة في قاع البحر، والذي يزيد من احتمالات تلوث المياه بالنفط أكثر هو وقوع بعض الكوارث في ناقلات النفط العملاقة.

إن تلوث المياه لا ينحصر مداه في مياه البحر والمحيطات فقط بل مياه الأنهار أيضا والمياه الجوفية، فالأنهار والأودية القريبة من المناطق الحضرية، أو التي أقيمت على ضفافها مصانع، تتعرض يوميا للتلوث نتيجة لما يلقى فيها من مياه الصرف الصحي، ومخلفات مياه التنظيف والتبريد في المصانع، كذلك المياه الجوفية لم تسلم من هذا التلوث، حيث ثلا في بعض مدن الجنوب الشرقي، منطقة الواحات، يقوم السكان بدفن مياه الصرف الصحي في حفر بالقرب من المنازل، أدى هذا السلوك تدريجيا إلى تلويث مياه الطبقة السطحية التي كانت مصدرا للتزود بمياه الشرب، وكافة الاستعمالات.

وقد تبين من البحوث أن تلوث مياه البحار والمحيطات لا يقتصر على طبقات المياه السطحية فقط، ويكون هذا التلوث قد امتد إلى طبقات المياه العميقة، وقد يصل في بعض الحالات إلى قيعان هذه البحار، وبذلك يمتد الأثر الضار لهذا التلوث إلى كثير من أنواع الكائنات الحية التي تعيش في هذه البحار والمحيطات، وكذلك لا يقتصر تلوث البحار على

المناطق الساحلية فقط مثل المناطق المجاورة للمدن أو الموانئ، أو التجمعات الصناعية، بل قد تظهر آثار هذا التلوث في مناطق بعيدة جدا عن شواطئ البحار، وقد تظهر في وسط مياه المحيطات(اسلام، التلوث مشكلة العصر، 1990، صفحة 97)

إن تلوث المياه يشكل خطرا كبيرا على صحة الإنسان ويهدد سلامته وسلامة وجوده على الأرض، ففي كل الحالات يصل هذا التلوث للإنسان وان لم يشرب هذه المياه الملوثة مباشرة فقد تصله عن طريق الغذاء فالمزروعات المسقية بمياه ملوثة تحمل تلوثها إلى جسم الإنسان عن طريق تناولها.

كذلك كل الكائنات البحرية التي قاومت التلوث وتكيفت معه تنقل الملوثات إلى جسم الإنسان الذي يكون مآله الهلاك، ولهذا فإن حماية الأوساط المائية من التلوث هو حماية للإنسان من خطر لإصابة بالأمراض أو الهلاك.

ج/ تلوث الهواء:

يعتبر الهواء ملوث إذا حدث تغيير في تركيبه لسبب من الأسباب أو إذا اختلط ببعض الشوائب أو الغازات الأخرى بقدر يضر بحياة الكائنات الحية التي تستنشق هذا الهواء أو تعيش عليهن وتعدد أشكال المواد المسببة لتلوث الهواء إذ اغلبها مستحدثة من صنع الإنسان – إذ استثنينا بعض الملوثات الناتجة عن العوامل الطبيعية كغبار البراكين وغبار الطلع ولم تنشأ هذه العوامل في يوم وليلة ولكنها بدأت في الظهور منذ أن ابتكر الإنسان الآلة واستخدمها في كل مناحي الحياة.

وقد ظلت هذه العوامل تتزايد مع زيادة التقدم العلمي للإنسان ونتيجة أخذه بالأساليب الصناعية والتكنولوجية الحديثة حيث ظهر هذا الأثر واضحا في النصف الثاني من القرن العشرين حيث شعر الإنسان بخطرها على حياته وتفطن إلى أثرها المدمر على البيئة.

وقد صاحب التقدم الصناعي للإنسان استخدام كميات هائلة من مختلف أنواع الوقود مثل الفحم، بعض مقطرات زيت البترول، والغاز الطبيعي، نتيجة احتراق الوقود في محطات الطاقة، والمصانع، وفي محركات السيارات حيث تنتج عنه كمية كبيرة من الغازات التي تتصاعد على شكل دخان محمل بالرماد وبكثير من الشوائب.

وتنتشر هذه الغازات في جو المدن والمناطق المحيطة بالمنشآت الصناعية وغالبا ما تحمل الرياح هذه الغازات إلى مناطق أخرى بعيدة عن هذه المنشآت لتسقط على شكل أمطار حمضية يكون لها أثر بالغ السوء على الكائنات الحية.

تعدد أنواع الغازات والشوائب التي تتصاعد إلى الهواء مسببة التلوث هذه الغازات هي غاز ثاني أكسيد الكربون، وثاني أكسيد الكبريت، وبعض أكاسيد النتروجين، بالإضافة

إلى بعض الشوائب المحملة بأبخرة بعض الفلزات الثقيلة مثل الرصاص(اسلام، التلوث مشكلة العصر ، 1990، صفحة 21).

يشكل تلوث الهواء خطرا محدقا بالإنسان والبيئة على حد سواء فتاريخ البشرية مليء بالحوادث المروعة التي فتكت بالإنسان نتيجة لتلوث الهواء – ومن الحوادث الأكثر شهرة نذكر ما حدث في لندن عام 1952م الفترة مابين (5-9 ديسمبر) حيث توفي 4000 شخص نتيجة تمركز الضباب والدخان الملوث فوق المدينة لمدة (04) أربعة أيام وعدم تحركه من فوق لندن وقد أصيب غالبية السكان بضيق التنفس، وارتفاع درجة الحرارة وزرقة البشرة بسبب نقص الأكسجين في الدم والتهاب الرئة الحاد وأمراض القلب(مصطفى، 1995، صفحة 125)إن الحفاظ على سلامة البيئة من التلوث هي مسؤولية جماعية يتحملها كل فرد لأن خطرها يهدد الجميع بلا تفريق لذلك يجب المساهمة في الحد من أخطار التلوث وذلك من خلال العمل على وقف الصناعات الكيميائية التي تلوث البيئة بالمقابل زيادة المساحات الخضراء والسعي إلى نشر الوعي البيئي بين المواطنين من خلال برامج وسائل الإعلام والكتب المدرسية من أجل سلامة البيئة.

د/ استنزاف الموارد الطبيعية:

تشمل الموارد الطبيعية كل الموارد الموجودة على سطح الأرض سواء كانت في صورة أراضي زراعية أراضي مستخدمة في الأغراض الصناعية أو السكنية، أو في صورة غابات.

كما تتضمن باطن الأرض وما تحتويه من الموارد المعدنية المختلفة، ومصادر الطاقة بالإضافة إلى موارد المياه سواء كانت تقنية أو معالجة إلى جانب الهواء المحيط بالكرة الأرضية(أحمد و مصطفى احسان حفصي، صفحة 323)والموارد الطبيعية منها المتجددة التي تتجدد تلقائيا داخل النظم الطبيعية وهي مستمرة في العطاء في حال استخدامها بصورة عقلانية، وعدم الإسراف الفاحش في استعماله.

أما الموارد الطبيعية غير المتجددة فإن زيادة استهلاكها يشكل قضية على جانب من الخطورة التي تعرض هذه الموارد للفناء بمرور الوقت، المر الذي يتطلب من الجميع معرفة كيفية استخدام هذه الموارد بشكل يتيح استخدامها للأجيال الحاضرة، ويضمن بقاءها للأجيال القادمة.

مع قيام الثورة الصناعية زادت حاجة المصانع إلى المواد الخام التي تحتاجها في الصناعة، فاستغل الإنسان ظهر الأرض وباطنها في استخراج الخامات وتحويلها للصناعات حيث استغلت الدول الاستعمارية مستعمراتها أبشع استغلال.

إذ عملت على استنزاف كل الموارد الطبيعية المتاحة دون استثناء، حيث ° يقوم الإنسان باستخدام جزء من الموارد الخام التي يستخرجها من المقالع بشكل فعلي، أما الباقي

فيرميه على شكل نفايات وحياتنا مثل مياه الشرب والغابات والثروة السمكية، أو تستغلها على نحو يهدد استدامتها قاذورات وتساهم هذه النفايات الصناعية بتلويث البيئة والهواء والتربة و الماء**(مصطفي، 1995، صفحة 153)**

ووفقا للتقرير النهائي الخاص بـ (تقييم اللفية للنظام الايكولوجي) فإن النشاطات البشرية تستنزف على مدى ما يقارب 60% من عناصر النظام الايكولوجي التي تعيل حياتنا مثل مياه الشرب والغابات والثروة السمكية، أو تستغلها على نحو يهدد استدامتها والخطر أن هذا الاستنزاف يزيد من تهديد حدوث تغيرات حادة و هائلة الحجم وغير قابلة للإصلاح، مثل التغيرات المناخية، وانهيار المخزون السمكي في المحيطات والبحار وتنطوي هذه النشاطات البشرية على تلويث الغلاف الجوي بالمزيد من غازات الاحتباس الحراري، واستنزاف خزانات المياه الجوفية، وإزالة الغابات والإفراط في صيد السمك.

أثبت التقييم أن التأثيرات السلبية التي يحدثها الإنسان على كوكبنا تتفاقم باستمرار وبوتيرة تسارعية ومخيفة، فأعداد البشر المتزايدة، والجهود المبذولة لتوفير المزيد من الموارد يؤدي إلى تغيير الأنظمة البيئية ويدمرها بمعدلات غير معهودة لكن المفزع الذي يبينه تقييم اللفية للنظام الايكولوجي هو حجم ونطاق هذا التأثير اللذان وصلا إلى حد لا يمكن تجاهله بعد الآن، و توضح هذه التأثيرات هو تحويل الأنظمة البيئية الطبيعية، وإزالة الغابات من أجل الزراعة ومن اجل استعمالات الخشب.

والنتيجة أن الغابات اجتثت واختفت تماما من 25 بلدان وفي 29 بلدا آخر تقلصت المساحات التي تغطيها الغابات بنسبة 90% إضافة إلى أن الصيد الجائر إلى الأبد ربع مخزون الثروة السمكية في البحار والمحيطات(الشربيني، 2005، صفحة 158)

ومن أهم المشاكل البيئية أيضا نجد: التصحر، استنزاف الموارد الطبيعية، انقراض النباتات والحيوانات مشكلة الأمن الغذائي المشكلة السكانية ... الخ**(مطاوع، 2005، صفحة 95_98).**

ومن جملة مشاكل استنزاف الموارد الطبيعية، تمثلت في الآتي:

- استنزاف الهواء الجوي: حيث أدت الملوثات الناتجة عن الصناعات المختلفة والتقنيات الحديثة إلى تحويل الهواء من مورد مفيد إلى مورد ملوث وبالتالي فقد أصبحت مناطق كثيرة من العالم تعاني من خطر استنزاف الهواء، كما هو في بعض البلدان والمناطق الصناعية مثل لندن، طوكيو،... الخ.
- استنزاف المياه: وقد أدى التقدم الصناعي والتقني إلى تعرض المياه للتلوث من خلال النفايات الملوثة ومجموعة السلوكيات الخاطئة كتصريف فضلات الإنسان، ومياه الصرف الصحي في مجاري المياه العذبة، وكذا مخلفات الصناعة، إضافة إلى الزيادة السكانية مما أفرز الطلب المفرط لاستهلاك المياه ونتج عليه نقص الموارد المائية.

- استنزاف التربة: ويتجلى ذلك من خلال إسراف الإنسان في استغلال واستعمال هذه التربة للرعي الجائر واستخدام المبيدات وعلى نطاق واسع، سواء استغلال مياه الري ومشكلة التصحر، إضافة إلى استنزاف الموارد الغذائية والتي تمثلت في الموارد النباتية، الحيوانية، البحرية ....الخ(شحاتة، صفحة 132_134)

ه- **مشكلة التصحر**: التصحر نوع من التدهور الذي تتعرض له النظم البيئية الطبيعية تحت تأثير ظروف مناخية متقلبة من جهة ومن جهة الإفراط في استغلال الطبيعة من طرف الإنسان، وتتأثر الدول الفقيرة بهذه الظاهرة خاصة الموجودة في إفريقيا وأمريكا الجنوبية وهذا ما أشارت إليه ندوة موسكو حين أقرت أن نسبة 75% من مساحات الراضي في العالم قد تحولت إلى صحاري ومنها 55% لوحدها في قارة أفريقيا وترجع الأسباب التي أدت إلى التصحر إلى مايلي:

- نشاط الإنسان غير الواعي بإقامة المباني على الأراضي الزراعية وسوء العمليات الزراعية والرعي الجائر.
- التذبذب في الظروف الطبيعية البيئية.
- إزالة الغطاء لنباتي بقطع الأشجار للاستفادة منها وانخفاض مستوى المعيشة وإهمال زراعة الأرض.
- الحروب التي تعمل على تحويل الأرض من زراعية إلى صحراوية قاحلة.

و – <u>الاحتباس الحراري</u>: والذي يرجع أساسا إلى ارتفاع نسبة الملوثات من الغازات المختلفة،(ثانيأكسيد الكربون، أكسيد الآزوت،... الخ) بالإضافة إلى الجسيمات متباينة الأصل والخصائص والتي تعمل على عبور أشعة الشمس وحرارتها للغلاف الجوي والوصول إلى سطح الأرض، وقد أسهمت نشاطات الإنسان وتنوعها بشكل كبير في تزايد معدلات تلوث الهواء والذي أفرز تغييرات مناخية سريعة متوقعة خلال فترة زمنية قصيرة وبالتالي أدت إلى الإخلال بالتوازن البيئي على مستوى العالم، وقد تجلت آثاره في:

- زيادة ارتفاع منسوب سطح البحر منذ بداية القرن العشرين إلى 1991م بمعدل يتراوح مابين (0 إلى 20 ...).

انقراض العديد من الفصائل النباتية والحيوانية الفطرية لصعوبة التأقلم مع الخصائص البيئية الجديدة(**اللطيف، البيئة والانسان من منظور اجتماعي ، صفحة 113_114**).هذا ما لخصه مؤتمر جوهانسبورغ .

2/3 مشكلات البيئة المتعلقة بتزايد السكان:

لقد غير البشر دائما عالم الطبيعة وتغيروا معه، وتتوقف الآن آفاق التنمية البشرية على حكمة بني البشر في إدارة صلتهم بالبيئة، ذلك أن التغيرات في حجم السكان ومعدل نموهم وتوزيعهم لها أثر واسع النطاق على البيئة، ففي الفترة الممتدة بين 1900-2000

زادت انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بنسبة 20%، والذي يعتبر من أهم الغازات المسببة للاحتباس الحراري، وفي نفس الفترة 900-2000 تضاعف عدد البشر أربعة مرات تقريبا أي من 1.6 مليار نسمة إلى 6.1 مليار نسمة، وترتب عن ذلك استهلاك المزيد من كميات مختلفة من أنواع الوقود (نفط، غاز، فحم،...).

كما أن التوسيع في الزراعة وتدمير الغابات وتزايد إنتاج كيمياويات معينة تؤدي إلى زيادة غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي، هذا وأن تلوث الهواء يقتل لوحده ثلاثة ملايين شخص في السنة منهم 90% في العالم الثالث، فمنذ نهاية العصر الجليدي إلى يومنا هذا اندثر نصف غابات العالم ولم يبقى سوى 20% من الغطاء النباتي الأصلي سليما بدون تأثير بشري كبير، وقد بلغت معدلات إزالة الغابات خلال الربعين سنة الماضية أعلى مستوياتها في التاريخ، وبالتوازي بلغ النمو السكاني ذروته أيضا، وانخفض نصيب الفرد من مساحة الغابات على مستوى العالم بأكثر من 50%، وذلك بسبب تناقص مساحة الغابات تزايد عدد السكان.

تحتوي الغابات المدارية على 50% من التنوع البيولوجي المتبقي في العالم، وإذا استمر معدل إزالة الغابات بالسرعة الحالية قد تزول أكبر غابة مدارية في غضون 50 سنة، وسوف يؤدي فقدان الغابات المدارية إلى حدوث انخفاض كبير لا درجة له في التنوع البيولوجي العالمي، وقد ينجم عن النمو السكاني وتغير المناخ نقص إقليمي في الموارد ويؤدي بدوره إلى استغلال المناطق الحساسة بينيا كالسفوح والسهول المعرضة للفيضانات، أو الاستغلال المفرط للفيضانات والمناطق الساحلية، وقد تؤدي هذه الأوضاع إلى زيادة اللاجئين البينين والهجرة، وما يرتبط بها من تحديات اجتماعية وسياسية ذلك و لئن كان تشرد السكان نتيجة لتدهور البيئة بسبب الكوارث الطبيعية أو الحروب، والاستغلال المفرط ظاهرة قديمة، إلا أن الجديد هو حدوث حركات كبيرة للسكان نتيجة كفاعل نمو السكان و نضوب المواد، وتدمير البيئة.

فعندما أصابت موجة مدية شاطئ بابوازي(غينيا الجديدة) في عام 1998م هلك آلاف السكان لأن التركيز السكاني كان على الشريط الساحلي وعندما تسبب نهر الياغتي في فيضان هائل في الصين، تأكد أن التعرية وإزالة الغابات الناجمين عن الاكتظاظ السكاني على طول ضفاف النهر قد زادتا من تفاقم الكارثة.

وفي عام 2001 لما هز زلزال السالفادور تبين أن الإنزلاقات الأرضية التي حدثت آن ذاك في منحدرات الجبال وشردت الآلاف من الناس كان سببها الأول هو اقتلاع الأشجار والغطاء النباتي الأصلي لأغراض الزراعة المعيشية، ويقدر ابنك الدولي أن 25 مليون شخص شردوا في عام 1998م نتيجة لتدهور البيئي، بحيث فاق عددهم لأول مرة في التاريخ عدد اللاجئين بسبب الحروب.

وكثيرا ما يتعرض اللاجئون المشردون في المناطق التي يعدون اليا الخطر، فقد أدت أزمة 1994م في روندا إلى تدفق أكثر من 600 الف شخص إلى شمال تنزانيا متسببين في ضرر بيئي كبير بالمنطقة لقطعهم الغابة للوقود وبناء الأكواخ لصيدهم بالمحميات الحيوانية الممنوعة(لبيب، 2004، صفحة 182_184)إن التدهور البيئي المتعلق بنمو السكان، وتخلف الإنتاج الغذائي أدى إلى أزمة فغي نقص الغذاء لدى كثير من الدول النامية خاصة جنوب الصحراء الأفريقية، حيث يعاني سكان هذه البلدان من نقص في الغذاء، كما تعجز هذه الدول عن استيراد ما يكفيها من الغذاء تحت طائل الفقر، ° ففي هذه البدان يعاني في عام 1999 ما لا يقل عن 800 مليون من سوء تغذية مزمن، وفي كثير من هذه البلدان تدهورت قدرات إنتاج الأغذية في مواجهة التربة والنقص المزمن في المياه، والسياسات الزراعية غير السليمة، وسرعة النمو السكاني(لبيب، جغرافيا السكان الثابت والمتحول، 2004، صفحة 188).

- يعيش ما يزيد عن مليار نسمة في العالم على أقل من دولار واحد كدخل يومي وهي حالة فقر شديد يعاني أصحابها من الجوع ، والضعف، و المرض، وتتعرض البلدان الفقيرة أكثر من غيرها لتحديات تدهور التربة، ونقص المياه فكأنما الوقود و حياة الرفاهية تزيد في استهلاك الطاقة، وفي إنتاج النفايات وزيادة معدلات التلوث، فإن الفقر يدمر البيئة. المشكلة السكانية: وتعد المشكلة السكانية أحد أهم الأخطار التي تواجه الإنسان خلال صيرورته على كوكب الأرض وقد أفرزت التوقعات أن عدد سكان العالم بحلول 2010 إلى 6.5 بليون نسمة ليصل سنة 2030 إلى 10 بليون نسمة ويبلغ نهاية القرن 21 م بحوالي 100 مليون نسمة كل عام وهذا ما افرز مشكلات أهمها:
- ازدياد أعداد هائلة من السكان على أراضي زراعية محدودة ما ساعد على انتشار الجوع و سوء التغذية... الخ
- غياب العدالة والمساواة في توزيع المواد الغذائية رغم لتقدم التكنولوجي.
- الاكتظاظ السكاني في الريف نتيجة التقدم في المجالات التكنولوجية الزراعية..
- الازدحام السكاني في المناطق الحضرية وتفاقم مشكلات الفقر والمرض والجريمة وعدم الاستقرار الاجتماعي، ومازاد من خطورة المشكلة السكانية هي التوقعات التي تشير إلى أن الغالبية العظمى من الزيادة ستحدث في الأحياء المتخلفة التي تعاني من الازدحام والاكتظاظ السكاني(السيد، 2007، صفحة 385_386).

-النمو **الديموغرافي** : يبلغ عدد سكان الأرض 1.6 مليار نسمة، ومن المتوقع أن يرتفع إلى 3.9 مليار نسمة بحلول عام 2050م وتشير التوقعات إلى أن 49 دولة الأقل تقدما ستشهد نموا سكانيا بمعدل ثلاثة إضعاف، ليرتفع عدد سكانها خلال الفترة ذاتها من 668 مليون نسمة إلى 86.1 مليار، ولن يبدأ عدد السكان بالتراجع إلا خلال النصف الثاني من القرن بفعل انخفاض معدلات الولادة.

- **الفقر والتفاوت الاجتماعي**: يعيش حوالي 8.2 مليار نسمة بدخل يقل عن دولارين في اليوم، في حين يطاول سوء التغذية 800 مليون نسمة، بينهم أكثر من 150 مليون طفل، ويملك 15% من سكان الدول الأكثر ثراء 80% من الثروات العالمية.

- **الاستغلال المسرف لثروات الأرض**: يتعدى استغلال الثروات الطبيعية بمعدل 20% كل عام قدرة الأرض على تجديدها، بحسب الصندوق الدولي للحياة البرية، وتشير توقعات الصندوق إلى أن استهلاك سكان العالم في عام 2050م سيتجاوز بكثير قدرة الأرض على تجديد مصادرها البيولوجية ويتحدثون عن نسبة تتراوح بين 180 و 220%.

II/ واقع البيئة في الجزائر:

بالرغم من كون الجزائر من أكبر بلدان القارة الإفريقية بـ: 2.381.000 كلم2 غير أن مواردها الطبيعية لاتناسب ما يمكن انتظاره من مثل هذه المساحة لأنها محدودة وهشة بالظروف المناخية وسوء توزيعها على الإقليم مما يعرض الأراضي الفلاحية للخطر من خلال اكتساح العمران المتميز بالتسارع وسوء الحكم فيه ،(إذ ارتفع من 40"سنة 1977 الى 60.سنة 1987 حيث تضاعف عدد السكان ب 3مرات من 6.779.000 نسمة إلى 17.460.000 نسمة وبالتالي الانتشار المفرط للمدن والذي تولد عنه عدة مشاكل أخرى كندرة المياه (والبيئة، 2000)

وفي حديثنا عن المناطق الحضرية في بلادنا فلا يخفى عن أحد أن المجتمع الحضري يتميز بالكثافة السكانية الكبيرة وتزايد التخصص الناتج عن تقسيم العمل في الجزائر فالتوسع العمراني غير المدروس والنمو الديموغرافي فيه من العوامل المباشرة للتدهور التدريجي للمجال الحضري إلي من بينه :

أ/ تلوث الهواء (سهام، 2006)عرفت الجزائر خلال السنوات الماضية تطورا هاما على الصعيد الحضري والصناعي الذي ولد تلوثا هوائيا يمكن في بعض الأحيان مشاهدته بالعين المجردة، ترجع التدفقات الهوائية في التجمعات الحضرية أساسا لحركة المرور مصادر منزلية تدفقات صناعية صادرة عن الوحدات الإنتاجية أو صادرة عن احتراق النفايات الصلبة في الهواء الطلق.

ولا شك أن الأفراد يختلفون في استجابتهم لملوثات الهواء، فالأطفال خاصة أكثر حساسية لامتصاص أجسامهم للملوثات بسرعة وكذا كبار السن والمرضى بأمراض مزمنة.

ب/ **النفايات**: إن اغلب النفايات حتى المسموح بها من طرف البلدية هي نفايات خام لا تخضع لمعايير حماية البيئة خاصة المنزلية منها فهي تشكل مصدرا هاما لتلوث بيئة المجال الحضري في الجزائر بسبب طبيعتها السمية المشوهة لجمال المناظر، الجزائري ينتج يوميا ما يعادل بالقيمة المتوسطة 0.5 كلغ من النفايات الحضرية وتزيد هذه النسبة إلى 1.2 غ في كبريات المدن بالإضافة إلى نتائج سلوكيات المواطن غير المحسوبة في تأزم

هذه الوضعية نجد أن تسيير النفايات في الجزائر يتميز بنقائص هامة كانعدام فرز النفايات في عين مصدرها انعدام المزابل الخاضعة للمراقبة نقص في إعلام وتحسيس المستهلك...

أما فيما يتعلق بالأنشطة الصناعية فقبل صدور القانون المتعلق بحماية البيئة (1983) كانت المشاريع الصناعية تنجز دون القيام بدراسة أثرها على البيئة حيث كان المقاولون يفضلون المواقع سهلة التهيئة مما جعل الصناعة تبتلع مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية وكانت لهذه الوضعية آثار على البيئة والصحة العمومية، مثال ذلك هو أن تدفقات كل من مركب المنظفات لسور الغزلان لوث سد لكحل والمنطقة الصناعية لتيارت لوثت سد نجدة ... زد على ذلك إنتاج النفايات الصناعية كالإسمنت والجبس والغازات ذات المفعول الحراري الناتجة عن مصانع التكرير، ولا بد من الإشارة إلى التسممات الأكثر حدوثا سببها(سهام، تجربة الجزائر في حماية البيئة، 2006)الرصاص، تذويب وتكرير الرصاص صناعة الطلاء وعليه فالتقييم البيئي للمشروعات الصناعية هو أفضل حل للتقليل من الآثار الناجمة من خلال إيجاد بدائل ممكنة سواء في المعدات أو العمليات الإنتاجية"(سهام، تجربة الجزائر في حماية البيئة، 2006) في نفس الوقت لا يمكننا أن نغفل وجود أوساط وأنواع التنوع البيولوجي في خطر فالمعروف أن التنوع البيولوجي هو مجموع الجسيمات الحية من حيوان ونبات مع دعامتها الوراثية الأنظمة البيئية والتنوع البيولوجي أساسي للمساعدة على التكيف مع التغيرات، إلا أنه رغم كوزن هذا التنوع الثري في الجزائر فهو متقهقر في الجزء الشمالي نجد الغابات المتوسطية وفي الهضاب الحلفة والعرعار.

أما الصحراء فهي قاحلة في مجملها تقريبا وكل منطقة تحوي حيواناتها وكائناتها البرية والبحرية التي يجب حمايتها إلا أنها اليوم تعاني من عدة مشاكل كالأمراض الحرائق ... واهم مايمكن ذكره والذي يعمل حاليا على حمايته بدعم دولي هو الحظائر الوطنية والمحميات الطبيعية للحفاظ على التنوع البيولوجي وهي تغطي حوالي 53 مليون هكتار.

تزخر الجزائر بمناطق بحرية وشاطئية أكسبتها واجهة بحرية رائعة ممتدة على طول 1200 كلم وبالرغم من كون عمق هذه المنطقة الساحلية لا يتعدى 50 كلم بمساحة 45 ألف كلم2 إلا أنها تأوي حوالي 12.5 مليون نسمة أي ما يعادل 43/من إجمالي السكان بكثافة سكانية تقدر ب33ن/كم2 مقابل 12.22ن/كم2 بالنسبة لمجموع الإقليم (الديوان الوطني للإحصاء)

هذا التركز الكثير للسكان ، ومايتبعه من تمركز لمعظم الأنشطة الصناعية والسياحية والتجهيزات القاعدية المتنامية أثر على المساحة الشاطئية (ضياع حوالي 17/ من المساحة الإجمالية للمنطقة الشاطئية وعلى الموارد المائية حيث سجل التلوث البحري المتولد على الأقطاب الصناعية نسبا تبعث على القلق خاصة التسربات البترولية فحوالي 100 مليون طن من المحروقات تمر سنويا بالقرب من الشواطئ الجزائرية ، و50 مليون طن تشحن سنويا من الموانئ الجزائرية ، 10.00 طن تفقد وتتسرب في البحر أثناء هذه العمليات،

فهل يمكن تخيل تأثير ترسب المعادن الثقيلة على الأحياء البحرية ؟ ... فقد تم منع الاستحمام في 183 شاطئ ضمن 511 شاطئ أي أكثر من الثلث ،وظفإلى ذلك مشكل الانجراف الشاطئ والاقتلاع المفرط للمال من الشواطئ

فحسب التقرير الذي أعدته وزارة البيئة وتهيئة الإقليم والسياحة تشهد الجزائر أمة ايكولوجية حادة حيث يؤثر التدهور المستمر للأراضي والتصحر في ضياع الغطاء النباتي وضياع التنوع البيولوجي والاستيطان المبالغ فيه في المدن الساحلية والتغيرات الطويلة المدى على مناخ الأرض وعلى الإنتاجية الطبيعية للأنظمة الايكولوجية وتهدم مجهودات تخفيض نسبة الفقر والنمو الاقتصادي الدائم

وسمح التحليل المفصل للمشاكل الايكولوجية الذي تم إجراءه في إطار المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة بالكشف عن المشكلات التالية :

_ موارد بيئية محدودة وضعيفة النوعية : وهذا الوضع تفسره سياسة تستند على العرض دون غيره وسياسة تسيير الطلب والأسعار غير الرشيدة وغير معقولة للمنشأة المالية الأساسية مما يفضي إلى تسربات هائلة من المياه المستعملة غير المعالجة يضاف إلى ذلك مشكلة تخصيص الموارد المقدر المتاح يقدر بنحو 338 للفرد في السنة يزيدها تفاقما مشكلة نوعية المياه الرديئة حيث ان نسبة التنقية لا تكاد تذكر وغياب ضبط ذات مصداقية مما ينذر بتوقع حدوث أزمة مائية حادة. **(سهام، تجربة الجزائر في حماية البيئة ، 2006)**

_ موارد في مجال التربة والغطاء النباتي في تدهور مستمر :

فالممارسات الزراعية والعوامل الطبيعية – الانجراف الناجم عن المياه والرياح ، الجفاف المتكرر – لا يفسران الأجزاء المتزايدة من الخسارة الجوهرية للأراضي الزراعية المنتجة اتساع نطاق التصحر ذلك أن سياسة فلاحية غير ملائمة ومفصولة عن السياسة الريفية وغياب حقوق التملك او الانتفاع الواضحة عدم اتساق السياسة العقارية والتوسع العمراني والصناعي الذي لايعرف الحدود ، كل ذلك لم يساعد على تحقيق استثمار يرمي إلى حفظ الموارد الطبيعية ونتيجة لذلك أصبح الانجراف يصيب آو يهدد 12 مليون هكتار في المناطق الجبلية وقد تراجعت المساحة الغابية لايقل عن 1 مليون هكتار في مابين 1955-1997 وزحف الرمال على 8 ملايين هكتار من السهوب .

في تقييم لمشروع السد الأخضر قام به مركز البحث العلمي التقني للمناطق الجافة فان 42%فقط من المشاريع والمخططات وقد استمرت ونجحت كما ان تنفيذه تعرض للتوقيف في سنة 1993 نتيجة للقانون لعقاري لان أملاك العروش لم توضع في الحسبان عن برمجة المشروع وعدم احترام المعايير التقنية وعدم ملائمة بعض الشجيرات للمناخ واحتياجاتها لعناية خاصة لا يمكن توفيرها فقد حدد البرنامج زرع 100 الف هكتار سنويا بينما المنجز هم 120 هكتار في 20 سنة نتيجة للعوامل السابقة تعيش الجزائر أزمة بيئية

خانقة بسبب برنامج التنمية والتصنيع مما يسبب مستويات عالية لتلوث المياه والملوثات الطبيعية والحضرية المتزايدة التي تسبب مشاكل صحية عويصة

في كل مرة تحاول الدولة تسوية مشاكل البيئة على مستوى المجال الحضري ، فان ضغط المواطنين والنشاطات تزيد من حدتها وظهور مشكلات جديدة كتسيير النفايات الصبة والتطهير وصعود المياه .....الخ(سهام، تجربة الجزائر في حماية البيئة ، 2006)

_ **إطار مؤسساتي وقانوني ضعيف:** فالمشاكل زادتها تفاقما آليات التنظيمية والقانونية المجزات وقليلة التطبيق كما ان آليات التطبيق للقوة العمومية ضئيلة فرغم إنشاء العديد من الهيئات كوزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة و إعداد نصوص تشريعية وتنظيمية متعددة إلا أن المؤسسات البيئية ماتزال قليلة التأطير زهيدة التمويل لا تتوفر لها حتى الآن دواعي المصداقية والسلطة اللازمة لتأدية مهامها على الوجه اللائق وما تزال وسائل الرصد والمتابعة لنوعية المنظومة البيئية روابط واهية و دور المجتمع المدني هامشي.كما أن التمدن غير المراقب والتصنيع غير المتحكم فيه قد اوجد تلوثات في تطور مستمر كانتشار النفايات المنزلية الحضرية ، والقمامات وتدهور نوعية المياه والهواء وتلاحظ الناتج من خلال تدهور بعض مؤشرات الصحة العمومية في مايخص الوفيات والأمراض و الأوبئة المنتشرة وقد تم تقييم الخسائر الاقتصادية للصحة العمومية بأكثر من 7 بالمئة من الناتج الوطني الخام وترجع الأسباب إلى عدم انجاز أي دراسة علمية متكاملة حول البيئة ، وعدم اهتمام القائمين على القطاع بالشراكة مع المواطنين أيضا سوء تسير التدعيماتالمالية الآتيةأساسا من الدولةوالتيتعتبرفي مجملها غير كافية(WWW.DZ.UNDP/ORG (devlopement local).

رابعا: الجهودالدولية والوطنية المبذولة في مجال حماية البيئة

1/4 الجهودالدولية المبذولة في مجال حماية البيئة :

يمكن تحديد هذه الجهود في خطوطها الكبرى في مايلي:

1- **المعاهدات الأولى**: خلال النصف الأول من القرن العشرين، كان طرح مشكلات البيئة يتم علة مستوى محلي، وكان الاهتمام بتأثير الأنشطة البشرية على البيئة ضعيف جدا فضلا عن أن الاتفاقيات والندوات المهتمة بالبيئة كانت تقتصر على بعض الدول فقط كما أن المعاهدات الدولية الأولى أصبحت ضرورية حين اتضحت خطورة الانعكاسات(على البيئة) العابرة للأقاليم.

ففي " المرحلة الأولى تناولت هذه المعاهدات مسألة الاتفاق على ممارسات مشتركة ترمي إما إلى حماية الموارد الحيوانية البحرية أو البرية، وإما إلى توزيع عادل للاستفادة من مورد مشترك كحال الاتفاقية سنة 1902م الخاصة بحماية الطيور ومفيدة للزراعة أو حال

معاهدة 1911م الخاصة بحماية انواع عجول البحر المهددة بالانقراض"(وآخرون ا.، 1998، صفحة 9)

2-المؤتمر العلمي حول الحفاظ على الموارد واستخدامها سنة 1949م:لقد جرى التأكيد منذ ما يزيد عن الأربعين عاما، على المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المجتمع البشري، وهذا من خلال أول مؤتمر علمي عالمي تعقده الأمم المتحدة وهو " المؤتمر العلمي حول الحفاظ على الموارد واستخدامها" والذي عقد في " ليك سكس " في سنة 1949 حيث أشار فيه أحد المتحدثين إلى أن بقاء الانسان في الكون هو مشكلة تهون في الواقع أمامها كل المشكلات الأخرى" **(عنيسي، 1998، صفحة 125)**وقد خرج هذا المؤتمر بعدد من التوصيات تتمثل في: **(عنيسي، مخاطر تلوث البيئة على الانسان، 199°، صفحة 125)** :

أ- التأكيد على أن خصب الطبيعة هو ارث يجب المحافظة عليه للأجيال القادمة.
ب-التأكيد على إيجاد وسائل لتجنب تبديد الموارد الطبيعية.
ت-تطبيق الوسائل الفنية الحديثة للتوصل إلى أقصى استخدام ممكن وخلق مصادر جديدة.

لكن على الرغم من أهمية هذه التوصيات التي أقرها المؤتمر إلا أنه اغفل إلى حد ما بعض المسائل المهمة مثل: التلوث وتأثيراته على الإنسان والبيئة وكذا تأثير النشاط البشري على البيئة ولذلك أدرك المجتمع الدولي ضرورة الاهتمام بإدراج هذه المسائل في الاعتبارات البيئية من خلال عقد مؤتمرات أخرى.

3- مؤتمر ستوكهولم سنة 1972م :

في بداية السبعينات عقدت عدة لقاءات قدمت خلالها تقارير تمهيدية ركزت على ضرورة إدماج البيئة في التنمية، من خلال ترشيد استخدام الموارد الطبيعية والعمل على حمايتها حتى تلبي احتياجات الأجيال المقبلة وضمن هذا الإطار " فقد قدم التقرير الأول المنبثق عن نادي روما والمعنون كفى من النمو في سنة 1970 بفرضية الحدود البيئية للنمو الاقتصادي محدثا بذلك نقاشات حادة بين المناضلين أنصار النمو في درجة الصفر وبين دعاة النمو مهما كان الثمن" **(وآخرون ا.، 1998، صفحة 5)**وبعد سنة من نشر هذا التقرير بالضبط 1971م عقدت حلقة بين (فونيه) الدراسية عن البيئة والتنمية حيث كان لها أثر كبير في توضيح الروابط بين البيئة والتنمية ومنذ ذلك الحين بدأ النقاش يميل إلى التركيز بعيدا عن النمو مقابل التنمية إلى أمكانية تكامل النمو والبيئة **(طلبة، 1992، صفحة 263)** ويمكن تلخيص أهم المبادئ التي أقرها المؤتمر كما يلي:

أ/ الحاجة إلى الحفاظ- لصالح الحاضر والأجيال المقبلة- على الموارد الطبيعية للأرض بما في ذلك الهواء والمياه والتربة والحيوانات والنباتات وذلك من خلال التخطيط والإدارة الملائمة.

ب/ الحاجة إلى الإبقاء على قدرة الأرض في إنتاج الموارد الحيوية المتجددة وتجديد هذه القدرة كلما تسنى ذلك.

ج/ الحاجة إلى ايلاء حفظ الطبيعة بما في ذلك الأحياء البرية أهمية في عملية التخطيط للتنمية الاقتصادية واستغلال الموارد غير المتجددة بما يصونها من النفاذ، ووقف إلقاء المواد السامة وغيرها تجنبا للضرر الخطير بالنظم الأيكولوجية.

بالرغم من النتائج الايجابية التي أقرها المؤتمر إلا أن أعضاء المجتمع الدولي لم يكن ليقبل أن تكون اعتبارات الحماية البيئية على حساب التنمية الوطنية المحلية ، " الدول النامية وكذلك الدول الصناعية ضلت تنظر إلى الحركة البيئية بشك، إذا لم تكن الصلة بين البيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية مفهوم بوضوح بعد، فلقد كان الاعتبار السائد لدى معظم مسؤولي الدول النامية أن الاعتبارات البيئية مسألة رفاه لا يمكن تحملها بينما اعتبرت الدول الصناعية أن حماية البيئة وإدخال قيود بيئية يعني إغلاق معامل وزيادة بطالة(حمدان، **الضوابط البيئية وآثارها في التنمية الوطنية في الوطن العربي)**

4- ندوة المكسيك كوكريوك حول أنماط استخدام الموارد واستراتيجيات البيئة والتنمية سنة 1974م

حددت عددا من المفاهيم الرئيسية منها:

أ- العوامل الاقتصادية والاجتماعية هي غالبا المسبب الرئيسي للتدهور البيئي.

ب-يجب سد الحاجات الأساسية للإنسان دون تجاوز الحدود الخارجية لقدرة المحيط الحيوي.

ت-يجب أن يكون لدى الجيل الحالي الرؤية لأخذ حاجات الأجيال القادمة في الاعتبار وأن لا يستولي على مصادر الأرض المحدودة وأن لا يلوث نظمنها التي تدعم الحياة فلا يهدد بذلك رفاهية الانسان في المستقبل وحتى بقائه(رية، **1999، صفحة 133_134)**

5-ندوة بلغراد حول التنمية البيئية سنة 1975م:

اتفق في هذه الندوة(توفيق، **1993، صفحة 202_203)** التي عقدت في اكتوبر 1975م واتفقوا في هذه الندوة على:

أ- إعطاء الإنسان القدرة على فهم ما تتميز به البيئة من طبيعة معقدة نتيجة للتفاعل الدائم بين مكوناتها الاجتماعية والثقافية والبيولوجية والفيزيائية.
ب-إمداد الفرد بالوسائل والمفاهيم التي تساعده على الاستخدام العقلاني لموارد البيئة.
ت-إيجاد وعي عالمي لأهمية الحفاظ على البيئة.
ث-إيجاد وعي بأهمية التكامل البيئي في العالم المعاصر.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن ميثاق بلغراد يشكل إطار علمي للتربية البيئية أو هو في الواقع ميثاق أخلاقي عالمي يعتبر الأساس لكل عمل مستقبلي في مجال التربية البيئية وقد تم على إثره)الميثاق) عقد ندوات إقليمية خلال عامي 1976م 1977م بمناطق مختلفة من العالم من بينها ندوة عربية للتربية البيئية عقدت بالكويت في نوفمبر 1976م (محسن، 1993)

6- تقرير الاستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة سنة 1981م :

لقد وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريرا صدر عام 1981م تحت عنوان الاستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة وبحسب هذا التقرير فإن العالم كان يخسر كل عام مايقارب 15 مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة علما في هذا الصدد بان الأرض الزراعية في العالم لا تتجاوز 11% فقط من مساحة الكرة الأرضية ككل (140 مليون كلم2) وفي ظرف 15 سنة فقط زاد حزام الصحراء في السودان مثلا بين 90 و100كلم ودمر أكثر من 3.8 مليون هكتار من الغابات الاستوائية (وقد قدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في حينه ان استمرار نمط تدمير الغابات بهذا المستوى سيؤدي بـ 09 دول على الأقل خلال 30 سنة إلى تدمير ثرواتها الغابية بأكملها)(والعلوم، 1993).

إلى جانب كل هذا، وضمن السياق نفسه نظم البرنامج دورة خاصة لمجلس إدارته(في نيروبي) شارك فيه ممثلوا 105 دول ناقشوا أثناءها التقرير وتوصل المؤتمرون إلى إعلان مشترك أمدوا في الحاجة إلى إعادة تقديم النشاط الإنساني في ضوء ما يخلفه من آثار في البيئة الإنسانية.

اعتبروا أن العقد الإنمائي الثالث للأمم المتحدة للثمانينات يعطي فرصة مهمة لهذا الغرض، وأعلنوا أن لا مجال للموازنة فالتنمية والبيئة مسألتان متداخلتان ومتصلتان في آن معا بمعدلات النمو السكاني ونمط استغلا المواد، ودعو في قرار خاص ملحق بالإعلان غلى تشكيل لجنة دولية خاصة تكون مهمتها اقتراح استراتيجيات بيئية طويلة الأمد لتحقيق تنمية قابلة للاستمرار حتى عام 2000**(والعلوم، الادارة البيئية في الوطن العربي تونس، 1993).**

7- **الميثاق العالمي للتنمية**: أكد الميثاق على مجموعة من المسائل الأساسية منها **(والعلوم، الادارة البيئية في الوطن العربي تونس، 1993)**

أ- أن تدهور النظم الطبيعية سببه سوء استخدام الموارد الطبيعية.

ب-أن الإخفاق في وضع نظام اقتصادي مناسب يؤدي إلى انهيار الهياكل الاجتماعية والسياسية و الاقتصادية للحضارة الإنسانية.

ت-يجب توجيه الاهتمام في تخطيط وتنفيذ أنشطة التنمية الاجتماعية و الاقتصادية (الوطنية والدولية) إلى أن حفظ الطبيعة هو جزء لا يتجزأ من تلك الأنشطة. وتجدر الإشارة في هذا السياق بان اللجنة قامت بعملها لمدة 03 سنوات وزارت عشرات المدن والدول في مختلف القارات الخمس وقدمت تقريرا في 27 أفريل 1987م تحت عنوان مستقبلنا المشترك**(والعلوم، الادارة البيئية في الوطن العربي تونس، 1993).**

8- تقرير مستقبلنا المشترك 27 افريل 1987م :

أكد التقرير على جملة من المسائل الأساسية(توفيق، الادارة البيئية في الوطن العربي ، 1993، صفحة 203)

أ/الإدارة الواعية للمصادر المتاحة والقدرات البيئية وإعادة تأهيل البيئة التي تعرضت للتدهور

ب/ الأخذ بسياسات التوقعات من منطلق أنها أكثر فعالية واقتصاد في تحقيق التنمية الملائمة للبيئة

ج/ تحديد سياسات البيئة والتنمية والنابعة من الحاجة إلى التنمية القابلة للاستمرار

ومن ثمة فقد أكد مؤتمر (مستقبلنا المشترك أفريل 1987) أن تحقيق التوازن بين البيئة والتنمية هو شرط ضروري لتحقيق تنمية مستدامة .

9- مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية سنة 1992:

خرج هذا المؤتمر بعدة مبادئ منها (توفيق، الادارة البيئية في الوطن العربي ، 1993، صفحة 62)

أ/ إن حق التنمية يجب أن يتجسد بما يضمن توازن حاجات التنمية والحفاظ على البيئة للأجيال الحالية والمقبلة.

ب/ أن حماية البيئة يجب أن تشكل جزء لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن أن ينظر اليها بمعزل عنها.

ج/ يجب أن تتحمل الدول المتقدمة المسؤولية في التنمية القابلة للاستمرار بالنظر إلى الضغوط التي تفرضها مجتمعاتها على بيئة الأرض بالنظر إلى نوعية الثقافة التي تستخدمها.

وفي الواقع إذا كان مؤتمر ستوكهولم وضع مسألة البيئة على جدول الاهتمامات الدولية فإن مؤتمر الأرض كان معدا لنقلها إلى جدول التنفيذ الإجرائي والعملي (توفيق، الادارة البيئية في الوطن العربي ، 1993، صفحة 62)

وفي نفس الصدد يشير الباحث عبد الخالق عبد الله بأن (الارتقاء بالوعي البيئي ونشر الثقافة البيئية هي ربما أهم إضافة تقدمها التنمية المستدامة التي تتطلب من أجل تحقيقها مشاركة جماعية هادئة من قبل أفراد المجتمع إلا أنها تبدوا غائبة ولم تتبلور كما كان متوقعا خلال قمة الأرض فقد فشلت القمة في تحويل التنمية المستدامة إلى برنامج عمل ملزم لجميع الدول الغنية والفقيرة في العالم وظهر التباين الحاد بين شمال متقدم يبحث عن الرفاهية و جنوب متخلف يريد الخروج من أزماته التنموية والبيئية)(الله، جانفي 1993)

10- الندوات التي عقدت بعد قمة الأرض:

عقدت عدة ندوات في التسعينات مثل ندوات البيئة والتنمية المنعقدة بريوديجانيرو ، السكان المنعقدة بالقاهرة سنة 1994م التنمية الاجتماعية المنعقدة بكوبنهاغن المنعقدة سنة 1995م وتتمثل هذه الأهداف في:

أ- تقليص نسبة سكان البلدان السائرة في طريق النمو اللذين يعيشون فقرا متقعا بـ 50% إلى غاية سنة 2015.
ب-تحقيق تربية ابتدائية لكافة السكان في جميع البلدان إلى غاية 2015م.
ت-تطوير المساواة بين الجنسين وترقية وضع المرأة بالقضاء على التمييز في التعليم الابتدائي والثانوي إلى غاية 2005.

11-المؤتمر الدولي الأول حول البيئة والتنمية في إفريقيا:

عقد هذا المؤتمر بجامعة اسيوط في مصر في الفترة من 21 إلى 24 اكتوبر سنة 1995م وقد ناقش المشاركون في المؤتمر بلغ عددهم 50 بحثا في مجالات تلوث الهواء والماء وأثره على صحة الإنسان والحيوان والنبات والتغيرات المناخية وأثرها على الموارد المائية بالقارة الإفريقية والآثار التاريخية وكيفية الحفاظ عليها، والتخطيط العمراني وأثره على البيئة وكذا طرق حماية البيئة الافريقية من التلوث **(ارنانوط، التلوث البيني وأثره على صحة الانسان، 1997).**

ويمكن القول أن المؤتمر أثار عدد من القضايا مثل:

مواصفات الغذاء وصحة الانسان وكذا الحماية القانونية للبيئة، ودور الارشاد الزراعي في حماية البيئة من التلوث، أما عن توصياته فتمثلت في:**(ارنانوط، التلوث البيني وأثره على صحة الانسان، 1997).**

أ- اعتبار مكافحة التلوث مشكلة اقليمية على مستوى القارة الافريقية يجب تناولها بالتنسيق مع دول القارة جميعها ووضع سياسة بيئية موحدة في اطار منظمة الوحدة الافريقية تلتزم بها جميع دول القارة.
ب-اصدار اتفاقية دولية لقارة افريقية عن التنمية والبيئة.
ت-انشاء صندوق افريقي لتمويل المشروعات حماية البيئة التي تنفذ على مستوى القارة.
ث-استخدام الطرائق الحديثة لتوظيف النفايات لصالح المجتمع.
ج- حضر استيراد النفايات النووية والكيمياوية من الدول المتقدمة لدفنها في الاراضي الافريقية مهما كان المقابل.

وهكذا فغن المؤتمر أك بان افريقيا تعاني من عدة مشاكل بيئية يتطلب حلها اجراءات حازمة تعمل على انتشال بلدان أفريقيا من الفقر والعمل على دمج الاعتبارات البيئية في عملية التنمية.

2/4 :الجهود الوطنية الفعلية في مجال حماية البيئة:

لم تهتم الجزائر بشكل رسمي و مؤسساتي بمشكلة البيئة إلافي بداية الثمانينيات ، حيث تم وضع قانون عام ومتعلق بالحث على حماية البيئة والمحميات التي أنشأت ، في أفريل1985م وقد تم تحديد الوحدات الصناعية الملوثة للبيئة التي تخص 13 فرعا صناعيا إنتاجيا منها:

الإسمنت، السكر، البتروكيمياء، المناجم، الجلود،... الخ.

وقد تم في الجلسة نفسها وضع برنامج صادقت عليه الحكومة تضمن أربع محاور وهي (guide **éonomique et social de l'algerie , 1987, p. 119)**

أ- إجراءات ذات صبغة عامة وتتمثل في:

- وضع شبكة وطنية لمراقبة مصادر التلوث وللحراسة المستمرة لحالة البيئة.
- إنشاء سلك للمفتشين والمراقبين للبيئة.
- تنفيذ القانون المتعلق بحماية البيئة.

ب-إجراءات لتخفيض التلوث الصناعي.

ت-إجراءات تخفيض التلوث البحري.

ث-إجراءات لتقليص التلوث الضار في الوسط الحضري.

غير أن هذه الاجراءات ضربت عرض الحائط ولم يكن لها أي صدى في واقع الأمر الذي زاد من حدة التلوث والتدهور البيئي في بلادنا.

وفي بداية التسعينات بدأ الاهتمام بالبيئة يتزايد ويأخذ طابع الجدية للأسباب التالية:

- ظهور مصادر التلوث الصناعي اصبحت تشكل خطرا على صحة الأنسان وعلى حياته العامة مثل مصانع الاسمنت، المصانع الكيماوية التي تصب نفاياتها في الهواء والماء والتربة وهو ما دفع بالجزائر إلى وضع استراتيجية وطنية لحماية البيئة قائمة على أساسالتكامل بين التنمية المستديمة والمحافظة على البيئة في اطار قانوني يتماشى مع جدول أعمال القرن الحادي والعشرين وتوصيات قمة الأرض لسنة 1992م من بين ما تضمنت هذه الاستراتيجي مايلي:

1- مكافحة التلوث الصناعي.

2- الحفاظ على الراضي الزراعية والحد من ظاهرة التوسع العمران.

3- معالجة النفايات الصناعية بإنشاء بعض المحطات لهذا الغرض.

4- تشجيع وتمويل البحوث العلمية البيئية برصد جوائز وطنية لذلك.

5- وضع منظومة تشريعية خاصة بالبيئة (وآخرون ع.، 2001، صفحة 56_58) إنشاء مجموعة من الهياكل والاجهزة البيئية الوطنية والمحلية، حيث أنشأت مديرية عامة للبيئة على مستوى الوزارة الداخلية، ومفتشيات البيشة على مستوى كل الولايات سنة 1996م.

6-كما تم تخصيص كتابة الدولة للبيئة سنة 1997م وهو ما اعطى دفعا لقضية البيئة في بلادنا، توج سنة 1998م بإنشاء صندوق وطني لحماية البيئة كما تم انشاء المجلس الأعلى للبيئة سنة 1999(خروبي، دور الخدمة الاجتماعية في مواجهة مشكلات التلوث الابيئي- دراسة ميدانية للجمعيات البيئية ولاية عنابة رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير (غير منشورة) علم اجتماع التنمية، قسم علم الاجتماع جامعة باجي مختار الجزائر.)وتواصل الاهتمام الرسمي بالبيئة وقضاياها، حيث شهدت سنة 2001م انطلاق النقاش الوطني حول وضع البيئة ومستقبلها بمشاركة أطراف وجهات عديدة ابرزها الجمهور وجمعيات حماية البيئة **(الاقليم، 2001، صفحة 10)**

كما عرفت سنة 2002م اتخاذ جملة من التدابير والاجراءات لحماية البيئة من التلوث والتدهور مثل:

- مصادقة مجلس الوزراء على مشروع تمهيدي للقانون المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة بهدف معالجة مواطن الضعف والنقص التي تضمنها قانون 83-03 المؤرخ في 05 فيفري 1983م المتعلق بحماية البيئة.
- وتجسد هذا المشروع في صدور قانون 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003م الخاص بحماية البيئة في اطار التنمية المستديمة، حيث حدد آليات التدخل التي تمكن الادارة من بلوغ أهدافها في مجال البيئة واختيار الفضاء المتعدد الاختصاصات للتكفل بالسياسة البيئية.
- كما فرض قانون المالية لسنة 2002-2003م ضرائب جزائية على كل شخص أو عنصر يساهم في التلوث البيئي.
- انشاء مجلس علمي للبيئة وتخصيص ميزانية له تقدر بـ 30 مليون دينار جزائري لتمويل مشاريع البحث العلمي حول تسيير النفايات حماية المواد المالية تهيئة الاقليم.
- تخصيص الدولة لـ 1.2 مليار دينار جزائري لتطهير السواحل التي تعرضت للتلوث.
- إنشاء لجنة وطنية ولجان جهوية للوقاية من كل أشكال التلوث البحري، وتعزيز امكانيات تدخل الجهات المكلفة لهذه المهمة.
- إعلان سنة 2002م سنة المدن النظيفة من وزارة تهيئة الاقليم والبيئة، لتحسين تسيير جمع و نقل وازالة ومعالجة وانتقاء النفايات الصناعية.
- إنشاء شبكة لمراقبة نوعية الهواء ومستوى التلوث الجوي " سماء صافية" في العاصمة.

كما شاركت الجزائر المجتمع الدولي الاهتمام بالقضايا البيئية من خلال مجموعة من الأنشطة أبرزها:

- الانضمام والمصادقة على الاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني الجفاف خاصة أفريقيا في جانفي 1996.
- الانضمام والموافقة على الاتفاقية المتعلقة بالصندوق الدولي للتعويض عن أضرار التلوث الزيتي في أفريل 1998م.
- في اطار الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا "نيباد" احتضنت الجزائر اللجنة المكلفة بالمبادرة من أجل البيئة، حيث تم خلال هذا اللقاء التعريف بهم التحديات التي تواجهها دول القارة في المجال البيئي والتنموي، وتحديد الوليات البيئية التي يجب التكفل بها لتحسين أوضاع البيئة وتحقيق التنمية المستديمة وقد حددت الأوليات في مكافحة التلوث والحفاظ على المياه الصالحة

للشرب إلى جانب الحفاظ على الثروة النباتية والتنوع البيولوجي ومكافحة تلوث الهواء والتغيرات المناخية والاستغلال الأمثل للثروات الطبيعية.

كما شاركت الجزائر في قمة "جوهانسبورغ" حول التنمية المستديمة والدعوة إلى تطبيق أجندة 21 التي تمت لمصادقة عليها في قمة الأرض بالبرازيل سنة 1992م **(خروبي، دور الخدمة الاجتماعية في مواجهة مشكلات التلوث الابيئي- دراسة ميدانية للجمعيات البيئية ولاية عنابة رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير (غير منشورة) علم اجتماع التنمية، قسم علم الاجتماع جامعة باجي مختار الجزائر، صفحة 143)**

القسم الميداني

الفصـــــــل الثالـــث

الاجـــراءات المنهجيـــة للدراســـة

مجالات الدراسة :

اولا: المجال المكاني للدراسة:

ثانيا: المجال البشري للدراسة:

ثالثا: المجال الزمني للدراسة:

رابعا: المنهج والأدوات المنهجية المستخدمة في الدراسة:

1 / المنهج

2/ أدوات جمع البيانات

خامسا: عينة البحث

بعد اتمامنا للجانب النظري لدراستنا حاولنا اخراج الدراسة الى الميدان من خلال الدراسة الميدانية للبحث، وتعد الدراسة الميدانية وسيلة هامة من وسائل جمع البيانات عن الواقع الاجتماعي للموضوع فكان من الضروري وضع طريقة تبعا لا تطلبه الظاهرة وخصائصها، وذلك بالتطرق إلى مختلف الخطوات الاساسية لمعالجة البحث ميدانيا والمتمثلة في تحديد مجالات الدراسة المنهج المتبع ادوات جمع البيانات

1/مجالات الدراسة :

يتضمن مجال الدراسة تحديد المجال الزماني والمكاني والبشري بتحديد البيئة الاجتماعية التي ستتم فيها الدراسة وهذا يعد ضرورة تستوجبــها مرحلة التعميم فكلما حددنا مجال الدراسة اكثر كلما عزلنا وانشانا آخر، حتى نصل في الاخير الى تحديد مجالات الدراسة تخدم موضوعنا

أولا: المجال المكاني للدراسة:

1/ المجال الخاص:

المصدر:(خنشلة، 2024)

الإنشاء

- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-60 المؤرخ في 27 جانفي 1996 المتضمن إحداث مفتشية البيئة في الولاية
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03-494 المؤرخ في 17 ديسمبر 2003، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-60 المؤرخ في 27 جانفي 1996 والمتضمن إحداث **مفتشية** البيئة في الولاية

مهام مديرية البيئة

- تتصور وتنفذ بالاتصال مع الأجهزة الأخرى في الدولة والولاية والبلدية برنامجا لحماية البيئة في كامل تراب الولاية
- تسلم الرخص والإذن والتأشيرات المنصوص عليها في التأشير و التنظيم المعمول بهما في ميدان البيئة
- تقترح كل التدابير الرامية إلى تحسين التراتيب التشريعية والتنظيمية التي لها صلة بحماية البيئة
- تتخذ بالاتصال مع الأجهزة الأخرى في الدولة التدابير الرامية إلى الوقاية من كل أشكال تدهور البيئة ومكافحته، ل لاسيما التلوث و الأضرار و التصحر و انجراف التربة و الحفاظ على التنوع البيولوجي و صيانة الثروات الصيدية و ترقية المساحات الخضراء و النشاط البستني
- ترقي أعمال الإعلام و التربية و التوعية في مجال البيئة
- تتخذ أو تكلف من يتخذ التدابير الرامية إلى تحسين إطار الحياة وجودتها

1) هيكل مديرية البيئة لولاية خنشلة

القائمة الاسمية للمسؤولين

رئيس مصلحة المحافظة على التنوع البيولوجي و الأنظمة البيئية: عايب امحمد

مختلف مصالح مديرية البيئة

المصدر:(خنشلة، 2024)

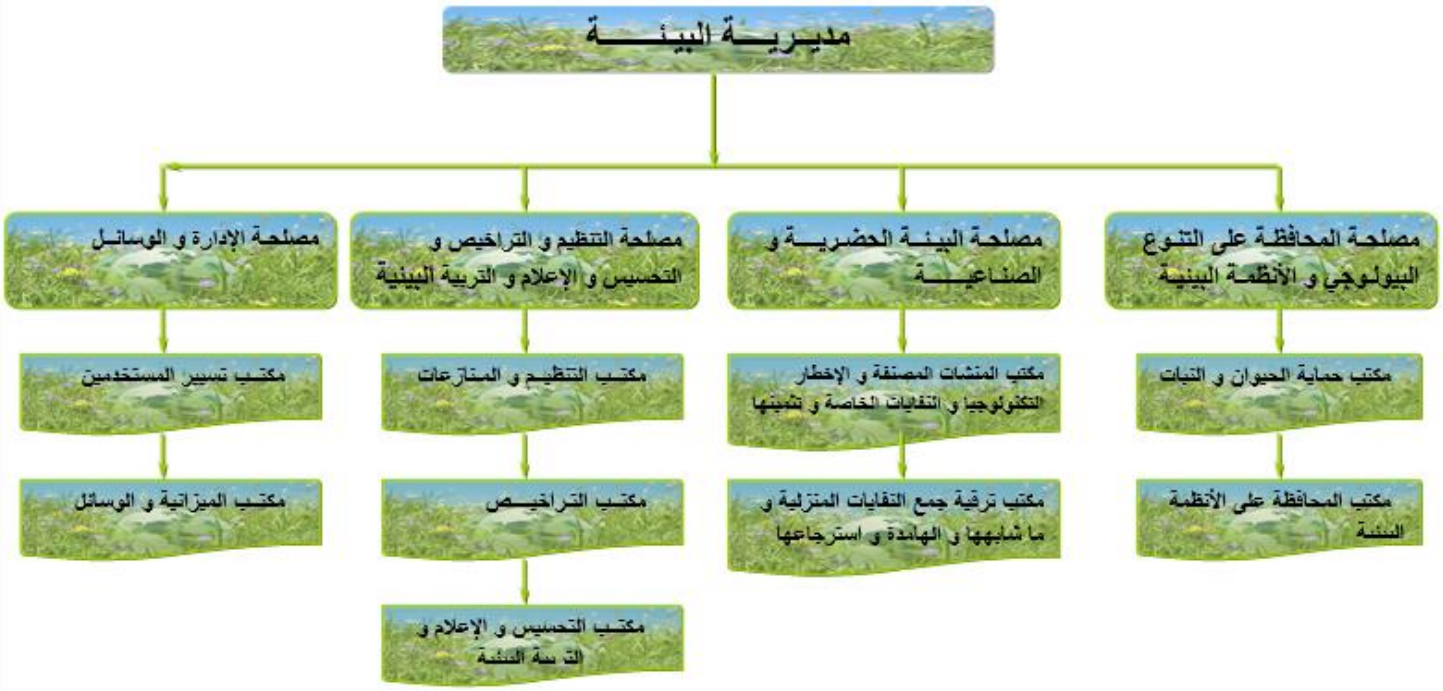
مديريـــة البيئـــــة
مصلحـة المحافظـة على التنـوع البيولـوجي و الأنظمـة البيئية
مصلحـة البيئـة الحضريـــة و الصنـاعيـــة
مصلحة التنظيم و التراخيص و التحسيس و الإعلام و التربية البيئية
مصلحـة الإدارة و الوسائـل
مكتب حماية الحيوان و النبات
مكتب المنشآت المصنفة و الإخطار التكنولوجيا و النفايات الخاصة و تثمينها
مكتب التنظيم و المنازعات
مكتب تسيير المستخدمين
مكتب المحافظة على الأنظمة البيئية
مكتب ترقية جمع النفايات المنزلية و ما شابهها و الهامدة و استرجاعها
مكتب التراخيـــص
مكتب الميزانية و الوسائل
مكتب التحسيس و الإعلام و التربية البيئية

الرقم	اسم العملية
15	اقتناء 06 جرافة لقمامات المراقبة

البرنامج العادي

الرقم	اسم العملية
01	دراسة، انجاز و تجهيز دار البيئة ، دار دنيا في ولاية خنشلة
02	دارسة، بناء و تجهيز مقر مديرية البيئة مع سكن في ولاية خنشلة

قائمة المشاريع قيد الانطلاق

الرقم	اسم العملية
01	القضاء على القمامات الفوضوية بمدينة خنشلة طريق مسكيانة
02	القضاء على القمامات الفوضوية لـ 06 بلديات
03	تموين و تركيب نظام الطاقة الشمسية لـ 03 قمامات المراقبة لبلديات بابار، ح
04	اقتناء 03 جسر ميزان لقمامات المراقبة لبلديات بابار، عين الطويلة و ششار
05	اقتناء حفار لمركز النفايات الهامدة قسم III في خنشلة - اقتناء آلة شحن - اقتناء كاسرة الخرسانة - اقتناء شاحنتين ذات مقطورة 05 طن - اقتناء شاحنة ذات صهريج
06	اقتناء تجهيزات لمركز النفايات الهامدة قسم III في خنشلة

المصدر:(خنشلة، 2024)

قائمة المشاريع في طور الانجاز

برنامج الهضاب العليا

الرقم	اسم العملية
01	القضاء على القمامات الفوضوية بمدينة خنشلة
02	القضاء على القمامات الفوضوية بـ19 بلدية (الشطر الأول)
03	دراسة و انجاز 14 قمامة مراقبة (الشطر الأول)
04	دراسة و انجاز مركز للنفايات الهامدة القسم III في خنشلة (الشطر
05	دراسة وخبرة لاستنقاذ غابة الأرز
06	دراسة لتصنيف غابة الأرز أولاد يعقوب ضمن الحضرية الوطنية
07	دراسة مخطط لتسيير النفايات الاستشفائية للولاية و اقتناء مرمدات
08	انجاز 03 مخططات لمدينة خنشلة و قايس و ششار
09	دراسة و انجاز و تجهيز محطة لمراقبة حالة البيئة (الشطر الأول)
10	تهيئة و تجهيز مركز التحويل و تجهيز مجمع 07 بلديات (الشطر الث
11	دراسة و انجاز 14 قمامة مراقبة (الشطر الثاني)
12	دراسة و انجاز مركز للنفايات الهامدة القسم III في خنشلة (الشطر
13	تعميم التربية البيئية في الوسط المدرسي
14	دراسة، انجاز و تجهيز محطة لمراقبة حالة البيئة (الشطر الثاني)

المصدر:(خنشلة، 2024)

2)برنامج المشاريع الاستثمارية

برنامج الهضاب العليا

الرقم	اسم العملية
01	تهيئة و تجهيز مركز التحويل و تجهيز مجمع 07 بلديات (الشطر الأول)
02	دراسة مخطط توجيهي لتسيير النفايات المنزلية و ما شابهها لـ20 بلدية
03	القضاء على القمامات الفوضوية بـ19 بلدية (الشطر الثاني)
04	تكوين موظفي البلديات في تسيير النفايات
05	دراسة مخطط تهيئة الإقليم للولاية

البرنامج العادي

الرقم	اسم العملية
01	دراسة المخطط الرئيسي لتسيير النفايات الصلبة الحضرية و انجاز مركز لردم و اقتناء تجهيزات الاستغلال و جمع النفايات لمدينة خنشلة

مهام كل مصلحة

مصالح المديرية	المحافظة على التنوع البيولوجي و الأنظمة البيئية	مصلحة البيئة الحضرية و الصناعية	مصلحة التنظيم و التراخيص و التحسيس و الإعلام و التربية البيئية	مصلحة الإدارة و الوسائل
المهام	- جرد و تثمين مختلف الأنظمة البيئية و المواقع التي يجب حمايتها و متابعة تنفيذ وسائل التدخل.	- متابعة و تقييم الدراسات و مراقبة منشآت المعالجة و إزالة التلوث في المجال الحضري و ترقية نشاطات استرجاع النفايات المنزلية و ما شابهها و الجامدة و تثمينها. - اخذ و متابعة التدابير التي تهدف إلى الوقاية من التلوث و الأضرار الصناعية و تنفيذ الأحكام التنظيمية المتعلقة بالمنشآت المصنفة و مراقبة منشآت المعالجة و إزالة التلوث الصناعي و ترقية نشاطات استرجاع النفايات الخاصة.	- تنفيذ البرنامج المتعلق بالتحسيس و الاتصال و الإعلام و التربية البيئية - دراسة و متابعة شؤون المنازعات التي يكون فيها القطاع طرفا فيها و تنفيذ إجراءات الدراسة و موجز التأثير في البيئة.	- تسيير المستخدمين و الوسائل و المحاسبة و الميزانية

07	بناء و تجهيز محطة لمراقبة حالة البيئة في خنشلة (القطر الثاني)

3)فرص الاستثمار

- تثمين النفايات المنزلية و مماثلها
- تثمين النفايات الهامدة
- خلق مؤسسات مصغرة لرسكلة الورق، الزجاج، الحديد و الخشب
- خلق مؤسسة مصغرة لإعادة استعمال المياه

4) الأحداث

- الاحتفال باليوم العالمي للشجرة 21 مارس
- اليوم العالمي للماء 22 مارس
- اليوم العالمي للمدينة 20 فيفري
- الاحتفال باليوم العالمي للتنوع البيولوجي 22 ماي
- الاحتفال باليوم العالمي للبيئة 05 جوان
- اليوم العالمي للتصحر والجفاف 17 جوان
- اليوم العالمي للنظافة 15 سبتمبر
- اليوم العالمي للمحافظة على طبقة الأزون 16 سبتمبر
- اليوم العربي للبيئة 14 أكتوبر

ب/ المجال العام:

المصدر:(خنشلة، 2024)

لمحة إدارية وطبيعية عن ولاية خنشلة: تقع ولاية خنشلة في منطقة السهول العليا وتبد حوالي 600 كلم عن الجزائر العاصمة، وتحتل موقعا استراتيجيا مهما باعتبارها نقطة التقاء العديد من المحاور والطرق الوطنية التي تربط بين المنطقة الشمالية والمناطق الداخلية للجزائر على غرار ولاية قسنطينة ،أم البواقي وولاية سوق اهراس

تمتد الولاية على مساحة 9715 كلم2 موزعة على 08 دوائر و 21 بلدية ويبلغ عدد سكانها 499290 نسمة (خنشلة، estimation de la repartition de la population et la densitépar commune ، 2020/12/31، صفحة 01)

تتموضع مدينة خنشلة على مدرج سفوح جبال الاوراس من الناحية الغربية جبال اولاد يعقوب، جبل راس سرذون، لجهة الغربية للمدينة تتميز بكونها محاطة الى غاية الجنوب الشرقي بشعاب شعبة لقوالة، شعبة تمايورت.

كما أنها تعتبر ايضا امتدادا للسهول العليا القسنطينية في الشمال الشرقي أما جنوبا فهو على شكل سهول منبسطة باتجاه سلسلة النمامشة للأطلس الصحراوي وتقع على

ارتفاع 1130م عن سطح البحر، يقطعها الطريقين الوطنيين رقم 80 و88 اللذان يعدان من المحاور المهيكلة للمجال في المدينة°

الموقع الفلكي والموقع الاداري:

تقع مدينة خنشلة فلكيا ضمن إقليم ولاية خنشلة المحصور بين خطي طول 730و630 درجة شرق خط غرينيتش وبين خطي عرض 34و35 درجة شمال خط الاستواء

تقع مدينة خنشلة اداريا ضمن تراب بلدية خنشلة، وهي واحدة بين 21 بلدية التي تضمهم الولاية وتعد مركزا اداريا بالولاية، فهي تعد اصغر بلدية مساحة في الولاة وحدودها الادارية كالآتي:

_ شمالا: الشمال الشرقي بغاي ، الشمال الغربي الحامة

_ شرقا: امتداد بلدية بغاي وانسيغة

_ جنوبا: بلدية انسيغة

_ غربا: بلدية الحامة

الشكل رقم 1 :خريطة الموقع الجغرافي لمدينة خنشلة(خريطة الموقع الجغرافي لمدينة خنشلة, 2024)

الدرا

سة الطبيعية للمدينة:

تعتبر دراسة الجانب الطبيعي جد مهمة لما لها من دور في مجال البيئة،حيث تحددمن خلالها المناطق الأكثر عرضة للتلوث وايضا على أساسها نحدد المناطق التي تصلح لردم النفايات وبالتالي المحافظة على المجال الحضري

وتتميز معالم السطح بثلاثة أشكال تضاريسية

أ_ المنطقة الجبلية:

سلسلة جبال الأوراس : والتي تغطي المنطقة المركزية لبلدية خنشلة وتنقسم بدورها إلى قسمين:

جبال الجهة الجنوبية: متمثلة في جبال تافركاسة ورأس سردون على ارتفاع 1500_1700 متر وفق اتجاه الجنوب الغربي _ الشمال الشرقي

منطقة السهول العليا: والتي تمتد في الجهة الشمالية باتجاه بلدية الحامة يبلغ ارتفاع هذه السهول 1100 متر وتشكل نسبة صغيرة جدا من مساحة البلدية

الوادي: وتتركز خاصة على مستوى بلدية انسيغة وتنحصر بين السلاسل الجبلية مشكلة ما يشبه المزراب

الانحدارات: تنشأ الانحدارات من اختلاف الأشكال التضاريسية بين جبال وسهول وغيرها، وتعتبر دراسة الانحدارات هي :

_ الفئة (من 0_0,5%) وهي تمثل اكبر نسبة بالمدينة الأمر الذي ساعد على التوسع السريع للمدينة خاصة في اتجاه الجنوب

_ الفئة (من 5_10 %) توجد منها نسبة قليلة مقارنة بالانحدارات الاولى وهي متوسطة الصلاحية لبناء مراكز او ما شابه

_الفئة (من 10_15 %) وهي منتشرة وبكثرة تحت جبل رأس سردون، وهذا الأخير غير صالح لإنشاء واقامة مشاريع

_ الفئة (أكثر من 15%) تتمثل في أراضي فلاحية غير صالحة للبناء (تكاليف جد مرتفعة) على مقربة من الحمامات (حمام الصالحين) والغابات .

4/أ الدراسة المناخية:

ولاية خنشلة نظرا لموقعها فهي تمتاز بمناخ قاري يمتاز بصيف حار وجاف وشتاء بارد والأمطار في كثير من الأحيان غير كافية (تعرف المنطقة نوعا من الامطار السيلية خلال فترات من السنة والتي لها آثار سلبية على الوسط الطبيعي والبشري في آن واحد)(والتعمير، 2007)

درجة الحرارة: تتميز درجات الحرارة للمنطقة بتغيرات كبيرة (يومية وسنوية)

الحد الأدنى المطلق الملاحظ من _4,8 درجة مئوية

الحد الأقصى المطلق المرصود +42 درجة مئوية، (لوحظ الحد الأقصى المطلق خلال موسم الصيف جدا عالية، مما يولد قوة التبخر خلال هذا الموسم)

ب_ الأمطار: تقدر كمية التساقط بالمنطقة بـ 500 ملم من الماء سنويا ونع ذلك فإن هطول الأمطار غير منتظم، تنتشر على مدى فترة قصيرة وغالبا ما يكون التبخر قويا، الصيف جاف عمليا (من ماي إلى سبتمبر)، عواصف رعدية أمطار قصوى تقع في الشتاء والربيع (مارس هو الشهر الأكثر رطوبة) وماي هو الشهر الأكثر جفافا

ج_ الرياح: إن الرياح السائدة في المنطقة هي الرياح الغربية والشمالية الغربية والتي تجلب رطوبة الأطلس الشمالي (وهذا في فصل الشتاء)، بينما رياح الصيف فهي ساخنة في بعض الأحيان محملة بالرمال كما نشير إلى رياح السيروكو التي تهب على المنطقة في 21 يوم من السنة .

د_ الجليد: ويلاحظ تأثيره في الفترة الممتدة من أكتوبر إلى أفريل مما يساهم في عرقلة حركة المرور وكثرة الحوادث

ذ_ البرد: يقدر متوسطة بـــــ 10- ايام في السنة

ر_ الثلوج: يقدر متوسط عدد ايام تساقط الثلوج في مدينة خنشلة بمتوسط 12,4 يوم في السنة،و بدورها تؤثر على حركة المرور والمشاة بحجب الرؤية من جهة ومن جهة أخرى صعوبة الوصول إلى بعض المناطق.

لمحة عن مديرية البيئة : استحدث المشرع الجزائري مديريات ولائية للبيئة والتي تعد الجهاز الرئيسي التابع للدولة في مجال مراقبة تطبيق الاستراتيجيات الوطنية لحماية البيئة ومراقبة وتقييم عمل والتنظيمات المتعلقة بحماية البيئة ففي بداية الأمر تم انشاء عشر مفتشيات في 10 ولايات فقط ولم ستكمل النصاب الا في سنة 1998 حيث بلغ عددها48مفتشية الا انهم تلقوا صعوبات كثيرة نظرا لعدم توف الامكانيات المادية والبشرية التي تسمح لهم بممارسة مهامهم المخولة لهم بمقتضى المرسوم التنفيذي 96=60 المؤرخ في 27 جانفي 1996المتضمن النشاط الرئيسي لمديرية البيئة في مجال مراقبة وتطبيق القوانين و التنظيمات المتعلقة بحمية البيئة .وبهذه الصفة تكلف مديرية البيئة حسب المرسوم أعلاه بجملة النشاطات التالية :

1 – تتصور وتنفذ بالاتصال مع الاجهزة الاخرى في الدولة والولاية والبلدية برنامجا لحماية البيئة في كامل تاب الولاية

2-تسلم الرخص والاذن والتأشيرات المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما في ميدان البيئة

3-تقترح كل التدابير الرامية الى تحسين التراتيب التشريعية والتنظيمية التي لها صلة بحماية البيئة

4-ترقية اعمالا للاعلام والتربية والتوعية في مجال البيئة _ملحق_ 1 **(الرسمية، 1996)**

ثانيا: المجال الزمني للدراسة:

ويقصد به الفترة الزمنية التي يستغرقها البحث بدءا من اختيار الموضوع و الموافقة عليه من طرف اللجنة وإعداد خطة البحث وتحديد الاجراءات والخطوات المنهجية واعداد ادوات البحث واختيار مجالات الدراسة وصولا الى جمع البيانات وتحليلها وكتابة تقرير البحث **(الرشيدي، 2000، صفحة 41)**حيث أن انطلقنا بإجراء الدراسة الميدانية والذي تزامن مع فترة الانجاز النظري للدراسة، والذي أنجز على مرحلتين هما:

المرحلة الأولى: المرحلة الاستطلاعية.

استغرقت هذه المرحلة ما مدته 02 اسابيع وذلك بتاريخ 23.مارس .2024 إلى غاية 3, أفريل 2024 تم خلالها التعرف على مديرية البيئة كهيئة وصية على حماية البيئة بولاية خنشلة والتعرف كذلك على أهم المصالح التابعة لها ، والتي لها علاقة في مجال حماية البيئة والتقرب من الموظفين وخاصة رؤساء المصالح لمعرفة أهم أدوارهم ونشاطاتهم وجل التدخلات الفعلية في مجال حماية البيئة من التلوث.

وكذلك الاطلاع على اهم الوثائق الخاصة بعمل المديرية والمراسلات الواردة من وزارة تهيئة الاقليم والبيئة والسياحة لتابعة لها والالمام بأهم المعلومات من التقارير الرسمية شهرية كانت أو سنوية لجملة المهام والتدخلات في مجال حماية البيئة.

المرحلة الثانية: المرحلة النهائية.:وقد استغرقت مدة 03 أسابيع من 23.مارس إلى غاية 9أفريل 2024تم فيها تطبيق دليل المقابلة على التقنيين و رؤساء المصالح بمديرية البيئة ومديرها طبعا باعتباره المسؤول الأول في تنفيذ القرارات والمقررات وملاحظة أهم الانجازات الفعلية للمديرية على أرض الواقع من خلال زيارة المخبر الولائي –جهز منذ 10 سنوات ولم يشتغل لحد الساعة - وكذلك مركز الردم التقني ببغاي الذي تصب فيه كل من (خنشلة ،بغاي ،الحامة ، نسيغة ، متوسة ، المحمل) ، والوقوف على أهم الانجازات الأخرى في مجال حماية البيئة(البيئة، 2024).(1)**المصدر رئيسة مصلحة مديرية البيئة لولاية خنشلة في 23/مارس/ 2024**

ثالثا : المجال البشري للدراسة:

ونقصد به مجتمع البحث وهو يتضمن جميع مفردات الظاهرة التي ستقوم بدراستها، كما يقصد به عينة البحث واساليب اختبارها ومبررات هذا الاختبار.

ولأن موضوع الدراسة يتناول دراسة دور مديرية البيئة في حماية البيئة، فقد وجدنا بأن مجتمع البحث يتمثل في الأفراد المعنيين والمكلفين بحماية البيئة داخل هذه المؤسسة الحكومية الرسمية، لهذا تم الاعتماد على العينة القصدية في هذه الدراسة والمتمثلة في رؤساء المصالح و المتمثلة في مصلحة البيئة الحضرية- مصلحة البيئة الصناعية – مصلحة التنوع البيولجي والتحسين والنوعية- والسيد المدير كأفراد تنفيذيين للقرارات والمهام البيئية المكلفة بها المديرية المكلفة بها المديرية في الواقع.

رابعا: المنهج والأدوات المنهجية المستخدمة في الدراسة:

1_ منهج الدراسة: لعل من أصعب المهمات في مجال النظر والبحث العلميين، توجيه الفكر نحو الزاوية المنهجية والتحليل والمقاربة وذلك نظرا لما للمنهج من تأثير على

سيرورة انتاج المعرفة في اي بحث علمي نظريا او تطبيقيا وفي كافة الحقول العلمية وخاصة منها حقل علم الاجتماع، اعتبارا لما يتميز به موضوعه دراسة الانسان من حيث تفاعلاه في المجتمع الانساني، من فرادة وخصوصية وتعقيد في المكونات الأبعاد والدلالات.

ولما كان موضوع الدراسة هو الذي يفرض الطريق والمنهج الذي يسلكه الباحث في معالجة الاشكالية على ارض الواقع ومن اجل الاجابة على تساؤلات الدراسة، والوصول الى نتائج اكثر دقة عن الظاهرة المدروسة، لا بد من اتباع طريق يؤهل الباحث غلى كم معرفي يمكن استثماره حاضرا والتنبؤ له مستقبلا في ظل اشكالية البحث واهدافه ونرى أن اكثر المناهج استجابة لطبيعة الموضوع هو اسلوب **المنهج الوصفي** انه وبناء على متطلبات الدراسة.

التي تصنف ضمن الدراسات الوصفية نتوخى مقاربة منهجية تعتمد اساسا على منهج دراسة الحالة بوصفه منهجا يرتكز على الوصف الدقيق لكافة المتغيرات العوامل والظروف أو الظواهر او المواقف كما هي موجودة في الواقع، دون اي تدخل من الباحث، ثم الوصف الدقيق والتحليل الشامل للمساعدة على تفسير الإشكالية التي تتضمننها الدراسة وجمع المعلومات حولها ومحاولة استخلاص المعاني والدلالات التي تحويها هذه البيانات التي امكن الحصول عليها من اجل التنبؤ بها، فالمنهج الوصفي يقوم بدراسة الظاهرة كما توجد في الواقع وصفا دقيقا والتعبير عنه كيفيا وكميا(محمود، 1999، صفحة 129).حيث تمكنا من خلال هذا المنهج من التوفيق في:

- جمع المعلومات النظرية حول موضوع الدراسة ومناقشتها مع بعض الأساتذة للاستفادة من خبرتهم العلمية لتوجيه البحث صوب المنطلقات الصحيحة المحققة للغايات بالإجابة عن تساؤلات الدراسة.
- المساعدة في الصياغة السليمة لتساؤلات الدراسة بناء البيانات لميدانية المتوفرة في الواقع.
- اختيار الأدوات المنهجية المناسبة لموضوع الدراسة والمتمثلة في المقابلة و الملاحظة والتقارير والإحصاءات الرسمية السجلات أو الوثائق.
- تحليل البيانات الميدانية كما هي في الواقع ووصفها وصفا دقيقا للخروج بنتائج شافية للتساؤلات وكافية لكشف الدور الفعلي لمديرية البيئة في حماية البيئة بولاية خنشلة بناء على منهج علمي يتابع سيرورة البحث ويدعمه لان العلم لا يبنى من فراغ، بل يكون على أساس خلفية نظرية تعبر عن أرضية الانطلاق والبحث.

1- أدوات جمع البيانات:

2-2-1- السجلات ووظيفتها: ومن خلالها يقوم الباحث بجمع البيانات المتعلقة بموضوع البحث أو بعض محاوره من الوثائق والسجلات الإدارية، و وظيفتها تكون إما تكميلية لأدوات جمع البيانات الأخرى في التحليل والتفسير والتعليل.

أو جمع البيانات التي تتعلق بالمحاور التي تمسها أدوات جمع البيانات المستخدمة في البحث **(زرواتي، 2002، صفحة 48)** وفي هذه الدراسة سوف نقوم بتحليل الوثائق والسجلات الادارية التي تخص بعض جوانب الموضوع والتي تحصلنا عليها من المؤسسات المعنية حيث أن وظيفتها هنا سوف تكون تكميلية مثل الجريدة الرسمية المتعلقة بالقوانين البيئية.

2-2-2 **الاحصاءات الرسمية والتقارير**: حيث اعتمدنا في هذه الدراسة عبر بعض الاحصائيات والتقارير التي تحصلنا عليها من المؤسسات المعنية بالدراسة خاصة مديرية البيئة التي أمدتنا بمختلف التقارير التي تناولت الوضعية أو الحالة البيئية لولاية خنشلة والاحصائيات الخاصة بالمنشآت الحضرية والصناعية المختلفة بالولاية، كما تحصلنا على بعض الاحصائيات المتعلقة بالمقومات البيئية التي تزخر بها الولاية من أجل احصائها ومعرفة موقعها من سياسة الحماية الموجودة بالولاية من مصالح المعنية مثل مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية... الخ

2-**2-3 المقابلة:** استخدمت المقابلة في البحوث الميدانية لجمع البيانات التي لا يمكن الحصول عليها من الدراسة النظرية أو أدوات جمع البيانات الأخرى، وتجري المقابلة على شكل حوار مع المبحوث وهي تنقسم غلى نوعين مقابلة مقننة وفيها يضع الباحث الأسئلة لكل محور في المقابلة ويكون هذا النوع في المواضيع المحددة والغير متشعبة، ومقابلة غير مقننة وفيها لا يضع الباحث اسئلة المحاور لأن الموضوع غير محدد الأبعاد **(زرواتي، تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، 2002، صفحة 148_149)**

وفي هذه الدراسة استعنت بالمقابلة غير مقننة والتي اجريت مع رئيسة مصلحة مديرية البيئة وبعض الموظفين بها اللذين يشغلون مناصب رؤساء المصالح والذين لهم علاقة بتنفيذ فحوى النصوص القانونية والتشريعية مثل رئيس مصلحة البيئة الحضرية ومتابعتها ومصلحة البيئة الصناعية والمنشآت المصنفة ومصلحة التنوع البيولوجي الذي يهتم بالتنسيق في مجال النشاطات التوعوية مع المجتمع و الجمعيات الولائية، كما اجريت مقابلة مع رؤساء بعض الجمعيات البيئية، و مع بعض الموظفين في مختلف المصالح الادارية في بعض المؤسسات المساهمة في اثراء ببعض الجوانب المعلوماتية للدراسة.

2-2-4 الملاحظة: تعتبر الملاحظة وسيلة هامة من وسائل جمع البيانات، وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة الوصفية على الملاحظة البسيطة المباشرة التي استطيع من خلالها مشاهدة الواقع البيئي لولاية خنشلة ومعرفة الدور الفعلي لمديرية البيئة لأجل

حماية وصون البيئة، حيث تعتبر الملاحظة أول أداة استطيع بها اثارة التساؤلات المبنية على واقع البيئة بالمدينة وصياغة اسئلة المقابلات.

استنادا على الواقع المشاهد مع الاستعانة بالصور الفوتوغرافية التي تثري جوانب الدراسة باعتبارها الدليل المرئي للواقع والحالة البيئية التي تميز ولاية خنشلة.

5-2-2 دليل المقابلة :

عبارة عن دليل يتضمن مجموعة من الأسئلة يتم التعرف لها وجها لوجه بين الباحث والمبحوث او كما يعرفها محمد علي محمد : (بأنها قائمة من الأسئلة او الاستمارة التي يقوم بها الباحث باستنقاء بيانات من خلال مقابلة تتم بنية المبحوث أي أنها تتضمن موقف المواجهة المباشرة)**(دليو و علي غربي، صفحة 192)**

خامسا عينة البحث :

تمثلت عينة بحثنا في خمس موظفين يعملون على مستوى مديرية البيئة لولاية خنشلة ،كل حسب خبرته وتخصصه كما هو موضح في دليل المقابلة من خلال البيانات الشخصية ،إذ اعتمدنا على العينة القصدية كون دراستنا دراسة ميدانية.(استطلاعية)

واختلفت اعمار وخبرات مجتمع البحث، كما هو موضح في البيانات الشخصية لدليل المقابلة.

الفصـــــــل الرابـــع

تحليل وتفسير البيانات

مناقشة النتائج في ضوء الفرضيات والدراسات السابقة

1/عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية في ضوء تساؤلات دليل المقابلة.

تمهيـــــــــد :

تتطلب أي دراسة لظاهرة ما، اتباع جملة من الاجراءات المنهجية الملائمة التي تساعد الباحث في الفهم والتحليل، كما تبعده عن الغموض والالتباس الذي قد ينحرف به عن المعالجة الموضوعية لموضوع دراسته

ونظرا لذلك فإنه يتحتم على الباحث تبيين مختلف الطرائق والأساليب المستخدمة وكيفية استعمالها ومبررات ذلك

وعليه فإننا سنحال في هذا الفصل التعرض للإجراءات المنهجية الميدانية المتبعة في هذه الدراسة، عارضين بذلك فرضيات البحث ومجالات الدراسة _المكانية والزمانية والبشرية_ وكذا الأدوات المعتمدة عليها في جمع البيانات، بالإضافة إلى المعاينة وخصائص مفردات البحث

ولقد احتوى دليل المقابلة على محورين: المحور الأول ويخص البيانات الشخصية للمعنيين بالمقابلة وعددهم خمسة إذ تراوحت أعمارهم بين 35 -42 سنة

أما مستواهم التعليمي فكان : ثلاثة أشخاص ذو مستوى ماستر 2 ،عينة مستواه مهندس دولة و عينة أخرى مستواه التعليمي تقني سامي .

أما الخبرة المهنية فقد تراوحت بين : خمس سنوات الى غاية أربعة عشرة سنة

أما بالنسبة للمحور الثاني فكانت تتمحور حول الموضوع المراد دراسته الا وهو :

دور مديرية البيئة في حماية المجال الحضري من التلوث (دراسة ميدانية بمديرية البيئة بمدينة خنشلة) وكانت الإجابات على النحو التالي :

تحليل نتائج السؤال الأول:

حسب رأيك ما هو دور مديرية البيئة في حماية المجال الحضري من التلوث ؟

فكانت اجابات المبحوثين متطابقة بالإجماع بنسبة 100 %فكون مديرية البيئة هي الوصي الشرعي على تطبيق القوانين والتنظيمات التي أقرها لها المشرع الجزائري في حماية البيئة من التلوث ، وتطبيق الإجراءات وفق مايخوله لها القانون من صلاحيات ،ومعاينة الوسط الحضري لمتابعة ومراقبة حجم التلوث المحاط به .

هذا ما التمسناه في الدراسة السابقة لرسالة الدكتوراه في القانون العام من اعداد الطالب :

وناسي يحي تحت عنوان " الأليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر" اذ تهدف الدراسة الى مدى توظيف مختلف الاليات القانونية المتاحة لحماية البيئة من التلوث.

تحليل نتائج السؤال الثاني:

ماهي أكثر المناطق في ولاية خنشلة عرضة للتلوث ؟

اتفق المبحوثون بنسبة 100% على أن أكثر المناطق عرضة للتلوث هي المناطق التي تكثر فيها النشاطات التجارية ، حيث أن معظم التجار لايلتزمون بقواعد وشروط المحافظة على الوسط الحضري وهذا ما نشاهده بالعين المجردة في مدينتنا من علب وخضروات فاسدة ، وهدا راجع لنقص الوعي البيئي لدى المواطنين ، وعدم الاحساس بالمسؤولية اتجاه بيئتهم

كما أدلى المبحوثين بأن أكثر المناطق عرضة للتلوث، المناطق الأهلة بالسكان ،كون الإنسان هو المتسبب الرئيسي في إيذاء البيئة . هذا ما يتطابق على ما أدلى به الطالب قريد سمير في مذكرته لنيل شهادة الماجستير تحت عنوان دور الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث في نشر الثقافة البيئية ،اذ أعطى الباحث نظرة شاملة عن مدى وعي المجتمع المدني بضرورة الحفاظ على البيئة وكذا المواطنين .

تحليل نتائج السؤال الثالث:

سؤالنا كان : ماهي أشكال التلوث ؟

أجمع المبحوثون بأن التلوث السائد في ولاية خنشلة هو بأنواعه الثلاثة : تلوث الهواء الناتج من دخان السيارات خاصة والمدافئ في فصل الشتاء وكذلك المنشآت الصناعية

تلوث الماء : تسرب مياه الصرف الصحي ،في الوسط الحضري ، صب نفايات المصانع السائلة في شبكة الصرف الصحي دون مراقبة ،كذلك زيوت السيارات مايشوه المنظر العام للمدينة خاصة الأرضية

تلوث التربة نتيجة الرمي العشوائي لفضالات المواطنين ، ضف الى ذلك النفايات الهامدة الناتجة عن رمي مخلفات الأبنية من أتربة ومواد بناء . كما نجد تلوث السمعي نتيجة كثرى الازدحام بالسيارات والضوضاءوالتلوث البصري نتيجة المناظر المقززة لمنظر النفايات.

وعليه هذا مانلاحظه مطابق تماما لدراساتنا السابقة و بالأخص في دراسة الجمعيات البيئية ودورها في نشر الثقافة البيئية للقضاء أو التخفيف من حدة كثرة الأوساخ .

تحليل نتائج السؤال الرابع:

ما أضرار التلوث ؟ مما لاشك فيه ولا يختلف فيه اثنان ، أن للتلوث أضرار كبيرة وخطيرة على حد سواء ,على الانسان من جهة وعلى البيئة من جهة أخرى ،إذ يسبب التلوث أضرار على عدة مستويات العامة والخاصة على حد سواء .

فعلى حسب مجتمع البحث يؤثر التلوث على مايلي :

بالنسبة للإنسان : يؤثر على الجهاز التنفسي نتيجة تلوث الهواء ،يثر على البصر عضويا ونفسيا نظرا لرداءة المنظر ،يؤثر على السمع لكثرة الفوضى المرورية ، يؤثر على الجلد لملامسته الأسطح الغير نظيفة وبالتالي انتقال وانتشار المرض والأوبئة كما حدث في جائحة كورونا والتي أذت الى وفاة عدد لايستهان به من البشرية ، ضف الى ذلك أنتشار الحشرات الضارة وكثرة الحيوانات الضالة . هذا ما أشارت اليه الدراسة الثالثة من بحثنا في ضرورة تحسيس المواطنين للخطر المحدق الذي يدور بهم نتيجة تصرفاتهم اللامسؤولة ،إذتبقى حصة الإنسان هي حصة الأسد لمايحدثه من أذى لبيئته .

تحليل نتائج السؤال الخامس :

ما أسباب التلوث ؟

من بين المبحوثين نجد مبحوث واحد أدلى بنقص الوعي البيئي بينما اتفق الأربعة على أنه : لا مبالات أصحاب المشاريع في نشر مختلف النفايات ، عدم توفر مناطق مخصصة لرمي النفايات خاصة النفايات الهامدة (مخلفات أعمال البناء والصيانة من أتربة ورمل واسمنت الخ .....) وهنا ألقوا اللوم على الجهات المسؤولة على توفير الامكانيات اللازمة للتقليل من حدة التلوث خاصة البلدية

ما نلاحظه من خلال هذا التحليل أنه مماثل لحد ما الدراسة التي قام بها الأستاذ الدكتور وناس يحي تحت عنوان °الطابع التنظيمي للمبادئ العامة قانون حماية البيئة نموذجابجامعة أحمد دراية –سنة 2022/2021 اذ سلط الضوء على أهمية السلطات الادارية والقضائية لتحقيق أفضل حماية للبيئة استندا للمبادئ العامة في المجال البيئي .

تحليل نتائج السؤال السادس :

كانت صيغة السؤال كالتالي : كيف يؤثر النمو الديموغرافي على كثرة التلوث في المدينة ؟

أجمع المبحوثون بنسبة 100% بأن للكثافة السكانية الدور الأهم والرئيسي في كثرة التلوث في المدينة اذ حسبما أقر به أحد المبحوثين بأن كل فرد ينتج ما يقارب 1 كلغ من النفايات يوميا قس على ذلك كم هائل من السكان يقطنون رقعة جغرافية صغيرة خاصة وأن مدينة خنشلة تملك مساحة أقل من جميع بلديات الولاية ، وبالتالي ستظهر نسبة التلوث أكثر من باقي بلديات الولاية . وعليه فكلما زاد السكان زادت نسبة النفاية فإذا ماقارنا بين المدينة والريف نجد أن بيئة الريف أكثر نقاء وصفاء من ناحية المنظر والهواء، نظرا لقلة العامل البشري فيه الذي يكثر في المدينة وبالتالي تكثر أوساخ محيطه الحضري لما يسببه من رمي للنفاية واستعمال لمختلف المركبات ، سواء الفردية أو الجماعية .

أكد هذا التحليل الدراسة الثالثة لبحثنا والتي أشار إليها ، لأثر ازدياد كثافة السكان وعلاقته بكثرة تلوث البيئة كون الانسان هو العامل الأساسي المسبب للتلوث فالعلاقة هنا علاقة متعدية فكلما زاد السكان كثرت النفايات وهذا راجع لغياب الوعي البيئي

تحليل نتائج السؤال السابع :

صيغ السؤال على النحو التالي : **ما هي الضوابط القانونية التي تساعد في مكافحة التلوث ؟**

من خلال توجيه سؤالنا لمجتمع البحث وجدنا اختلاف في إدلاء الإجابة على هذا السؤال ، فاثنان منهم كانت اجابتهم بتطبيق قاعدة تسمى ب pollueur payeurأي تطبيق الرسوم البيئة على كل مختلف النشاطات المسببة للتلوث البيئي على مختلف الاصعدة (المحلات التجارية ، المتاجر الكبرى ، أماكن التسلية كالحدائق .....الخ)

أدلى مبحوث بالمديرية و هو مهندس دولة يملك من الخبرة سبع سنوات بتطبيق وتنفيذ أحكام القوانين والمراسيم التنفيذية خاصة في مجالات جمع النفايات ، وتفريغها ،ونقلها ومعالجتها ، تسييرها ازالتها .....الخ مع تطبيق قانون رقم 19/01 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بتسيير النفايات ، مراقبتها وازالتها واخضاع المؤسسات الملوثة للرسوم .

من خلال تحليلنا لهذا السؤال يتضح لنا جليا توافق دراستنا مع الدراسة الأولى اذ قام الباحث وناسي يحي بالتحقيق والتحليل القانوني لمختلف الآليات القانونية لحماية البيئة وتطبيق كل التنظيمات الخاصة للحذ من هذه الظاهرة التي استفحلت في واقعنا المعاش

كما يتوافق تحليلنا من خلال الدراسة السابقة الثانية في أن المشرع الجزائري أقر في حماية البيئة عقوبات وغرامات مالية لاتتعدى 20.000 دج وهذا لايتناسب مع حجم الضرر.

تحليل نتائج السؤال الثامن :

سؤالنا كان كالتالي :

هل تتماشى استراتيجيات مديرية البيئة مع الواقع ولماذا ؟

اتفق ثلاثة من المبحوثين على أن هذه الاستراتيجيات لا تتوافق مع الواقع نظرا لغياب الصلاحيات الكاملة لمفتش البيئة (صفة الضبطية القضائية) في تجسيده للقرارات المحررة بمحضر المخالفة حيث يتم تحويلها للمصالح المؤهلة لمعالجتها مما ينتج عنه تعتيم في بعض الأحيان من المسؤولين

وبالتالي نلاحظ هنا غياب شبه تام للأساليب الردعية ، للكف من السلوكات الغير المسؤولة للمتسببين للتلوث ، وهنا مربط الفرس فغياب الضبطية القضائية في المجتمع سواء بالنسبة لأصحاب المشاريع أو أصحاب المحالات وحتى المواطنين جعل حالة من التسيب والفوضى في مدينتنا ، ماشوه منظرها وأساء لطبيعتها

بينما أجاب اثنان من المبحوثين بان الاستراتيجيات التي تعتمدها مديرية البيئة في حماية المجال الحضري من التلوث ، تتماشى نوعا ما ، وذلك من خلال التبليغ عن كل التجاوزات عن طريق محاضر إدارية

ما لاحظناه على هذا التحليل بأنه مشابه للدراسة الثانية والتي بعنوان (الطابع التنظيمي للمبادئ العامة قانون حماية البيئة) إذ أبرز الباحث معالجة مضمون المبادئ

في المجال البيئي وعرض بعض تطبيقات السلطتين الادارية والقضائية الجزائرية والوقوف على مدى مسايرتها للتطور الحاصل لتحقيق أفضل حماية للبيئة استندا للمبادئ العامة في المجال البيئي .

تحليل نتائج السؤال التاسع :

ماهي الوتيرة الزمنية المسطرة للحد من التلوث ؟

اتفق ثلاثة من المبحوثين على أن الوتيرة المسطرة للحد من التلوث يجب أن تكون بصفة دائمة ومستمرة للمراقبة والتبليغ ومتابعة كل اشكال التلوث في المدينة للحد منها ،ضف الى ذلك تكثيف المراقبة الدورية للجان الولائية المختصة في ذلك لمتبعة الأوضاع التي آلت إليها الأوساط الحضرية

بينما أجاب اثنان بان طريقة تسيير النفايات يجب ان تكون بطريقة ايكولوجية (جمع ،نقل، فرز ، استرجاع ،تثمين .....الخ) واتباع نظم حديثة للحد من ظاهرة التلوث ،اعداد برامج ومخططات سنوية مسطرة على المستوى الوطني والمحلي للحد من ظاهرة التلوث ومتابعة مدى تجسيدها على أرض الواقع

يتجلى لنا من خلال هذه التصريحات بأن الوتيرة الزمنية المسطرة للحد من التلوث لابد أن تكون نشطة ومستمرة لأن التغافل للحد منها يؤدي الى أسباب غير محمودة وتزايد تفاقم الوضع البيئي وتدهوره

نلمس هذا الطرح في دراستنا السابقة الثانيةحول الوقوف على مدى مسايرة تنظيمات السلطتين الادارية والقضائية للتطور الحاصل على مستوى البيئة .

تحليل نتائج السؤال العاشر :

هل يمكن الاستعانة بجهات أخرى للتصدي لهذه الظاهرة ؟

أجمع الجميع على أن جميع شرائح المجتمع معنية بالوقوف والتصدي لهذه الظاهرة الخطيرة ونذكر على سبيل المثال :

_ الأسرة وتربية أطفالها على الوعي البيئة وأهمية المحافظة على بيئتنا

_ المدرسة بمختلف أطوارها ولما لها من أهمية في غرس القيم والمبادئ السامية في المحافظة على بيئتنا

_ الشارع وذلك برمي النفاية داخل الاماكن المخصصة لذلك

_ المساجد من خلال الدروس والخطب لتوعية المواطن

_ المؤسسات الادارية بمختلف نشاطاتها

_ صناع القرار من أجل التصدي للظاهرة والحد من انتشارها

تحدث عن هذا الجانب الباحث قريد سمير من خلال رسالته للماجستير حول دور الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث الذي التمسنا أهمية دراسته في الدور الذي تلعبه الجمعية في الحد من ظاهرة التلوث داخل المحيط الحضري

وعليه نرى بأن كل أطراف المجتمع معنية بالحفاظ على المجال الحضري حتى ننعم ببيئة نظيفة نتنفس بها هواء نقيا، وينعم أطفالنا بمحيط أمن نظيف خال من الأمراض بعيد عن الحيوانات الضالة.

تحليل نتائج السؤال الحادي عشر :

ماهي الامكانيات المتوفرة لمديرية البيئة لحماية المجال الحضري من التلوث ؟

أدلى مبحوث واحد بضرورة تفعيل وتطبيق جميع القوانين والمراسيم لاسيما تفعيل وتطبيق جميع القوانين والمراسيم لا سيما قانون 03_10المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة والقانون 01_19 الخاص بمراقبة وتسيير النفايات المنزلية وإزالتها

بينما أدلى البقية بنقص فادح في الامكانيات ، على مستوى مديرية البيئة على مستوى ولايتنا ،هذا ما لاحظناه من تفاقهم ظاهرة التلوث في مدينتنا . ومن عدم تفعيل القوانين والتنظيمات الردعية للوقوف في وجه التصرفات غير المسؤولة من طرف كل الجهات

ضف الى ذلك حسب دراستنا السابقة نجد أن إمكانيات مديرية البيئة محدودة ،هذا ما يثبته واقع محيطنا المعاش لما يعانيه من كثرة تواجد النفايات في كل مكان

تحليل نتائج السؤال الثاني عشر :

سؤالنا هو : ما هي أهم العراقيل التي تواجه مديرية البيئة في أداء مهامها ؟

أجمع المبحوثون على أن مديرية لبيئة تعاني من جملة من العراقيل نذكر منها :

- غياب الضبطية القضائية
- غياب القوانين الردعية لتغريم المتسببين في التلوث
- نقص الامكانيات المادية
- قلة الميزانية المخصصة من طرف الدولة للمديرية
- نقص المعدات الثقيلة التي تساعد في جمع النفاية كالشاحنات والجرارات
- نقص المنشآت الحديثة كالرسكلة وإعادة التدوير
- قلة الوعي البيئي لدى مسؤولي المشاريع وكذا المواطنين على حد سواء
- قلة التفاعل مع الأنشطة التحسيسية

من خلال ما أجاب به المبحوثين ، نرى بأنها تعاني من عدة مشاكل سواء على الصعيد المادي او الأدائي أو القانوني هذا ماحال دون تحقيق أهدافها المنشودة وتفاقم تهور البيئة . ضف الى ذلك نجد بأن هذه العراقيل ماتحدثت عنه الدراسات السابقة في محال حماية البيئة ، سواء من الناحية القانونية او المادية الى غير ذلك .

لتحقيق أفضل حماية للبيئة استندا للمبادئ العامة في المجال البيئي

تحليل نتائج السؤال الثالث عشر :

سؤالنا كالتالي : ماهي أهم الحلول التي تقترحها ؟

أجمع مجتمع البحث على أن الحلول المقترحة للحفاظ على المجال الحضري من التلوث ، نستطيع أ نعرضها في مجموعة من النقاط :

- توفير غلاف مالي معتبر لمديرية البيئة
- توفير معدات خاصة الثقيلة للمساعدة في التنظيف
- تطبيق القوانين بصرامة مع اعطاء الصلاحيات الواسعة لمفتش البيئة لتطبيقها (الضبطية القانونية)
- تطبيق الرسم البيئي على كل منتج للنفايات للحد من التلوث
- استبدال الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية القديمة مثل البترول والغاز والفحم التي ألحقت أضرارا جسيمة بالبيئة
- الاعتماد على استخدام الفحم الذي يعتبر أقل ضررا بالبيئة
- الاعتماد على الطاقات الطبيعية المتجددة كالطاقة الشمسية والطاقة الهوائية والمائية
- دعم البلديات بالوسائل المادية للقضاء على النفايات والحد من التلوث
- تكثيف دور فروع مديرية البيئة على مستوى البلديات الأخرى
- تكثيف دور الأنشطة التحسيسية علة مستوى الإذاعة والمدارس والجامعات ....الخ

من خلال ماتطرقنا اليه بأن مديرية البيئة ، لايمكنها تحقيق أهدافها وتجسيدها على أرض الواقع إلا من خلال توفير جميع الامكانيات والوسائل اللازمة لرسم استراتيجياتها وتحقيقها على أرض الواقع الا وهو حماية المجال الحضري من التلوث

هذا مايتطابق ما تحدثنا عليه في الدراسات السابقة ، كون أن للحفاظ على البيئة وترقيتها ، يتم من خلال توفر الهياكل التنظيمية والنصوص التشريعية مع بناء فكرية توعوية ثقافية من أجل حماية بيئتنا الجميلة

تحليل نتائج السؤال الرابع عشر :

صيغ سؤالنا على النحو التالي :**ماهي الاستراتيجيات المستقبلية التي تعتمدها مديرية البيئة في حماية المحيط الحضري من التلوث ؟**

أجمع أربعة من مجتمع البحث على أن لمديرية البيئة مجموعة من الاستراتيجيات التي تزعم على تحقيقها من بينها :

- تفعيل وتكثيف برامج زيارات المراقبة الدورية للقضاء على كافة معالم التلوث على مستوى الولاية
- العمل على معالجة كافة الشكاوي الخاصة بالتلوث
- تكثيف برنامج الزيارات للقضاء على النفايات العشوائية
- التنسيق مع مصالح البلديات في مجال النظافة والحد من التلوث
- تكثيف الحملات التحسيسية للتوعية بمخاطر التلوث على البيئة وعلى الكائنات الحية على حد سواء

بينما لم يتفق أحد المبحوثين مع أراء ز ملائه ويرى بغياب استراتيجية تامة نظرا للنقص الفادح في الغلاف المادي وكذا نقص الميزانية الوطنية المخصصة لمديرية البيئة ،إذ تعتبر ميزانية جد متواضعة ولا تكفي حتى لسد احتياجات الموظفين على حد قوله.

من خلال هذا العرض للاستراتيجية نجد تباين فيإدلاء الآراء فالأغلبية تزعم برسم استراتيجية تحد من ظاهرة التلوث بينما الراي المعارض الأخر يرى بغياب تطبيقها نظرا لقلة الامكانيات.

ضف الى ذلك ، فنجد الدراسة الثالثة التي قمنا بدراستها فنجد أوجه التشابه بين ماخططت له الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومواجهته من عراقيل آلت دون تحقيق ذلك .

2/مناقشة النتائج في ضوء الفرضية:

من أجل تأكيد أو رفض الفرضية المطروحة سابقا، سيتم تحليل النتائج التي توصلنا اليها من خلال دراستنا ومقارنتها بالفرضية المطروحة

الفرضية: هناك أهمية ودور فعال لمديرية البيئة للحفاظ على المحيط الحضري من التلوث من خلال دراستنا توصلنا إلى أن لمديرية البيئة دور مهم في حماية المجال الحضري لمدينة خنشلة من التلوث ، سواء من خلال الحملات التحسيسية في مختلف المؤسسات، أو تطبيق ما يخول لها القانون في تطبيق المراسيم والتنظيمات القانونية

على أنه من المهم الاشارة في خاتمة هذه الدراسة إلى مسألة جد هامة، وتكمن أن قضية حماية المجال الحضري من التلوث في الواقع ليست مسؤولية المديرية لوحدها بل هي قضية مجتمع ككل تتطلب تعبئة جهود جميع الفاعلين الاجتماعيين من مؤسسات المجتمع المدني والهيئات الرسمية والمؤسسات الاقتصادية وغيرها، قصد تغيير سلوكات الأفراد تجاه الاهتمام بالبيئة والمساهمة في حماية المجال الحضري من التلوث

نهيكة عن ذلك من الضروري تطبيق القوانين الردعية، التي تحد من التصرفات اللامسؤولة من طرف المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وكذا المواطنين

وذلك بتفعيل السلطة الضبطية لمفتش البيئة، كي تكون على شكل ضرائب وغرامات لكل متسبب في أذية المجال الحضري من التلوث الذي اصبح شبح يؤرق صحة الانسان والمنظر العام للمدينة

أما بالنسبة للفرضيات الفرعية ،فبالنسبة لآليات الحد من التلوث داخل المجال الحضري فكانت أليات قانونية محدودة وفق التنظيمات المعمول بها ،وتسطير برامج تحسيسة لتوعية المواطن بمخاطر التلوث .

وفي مايخص بالأثار السلبية للتلوث فوجدنا بأن له أثار وخيمة على عدة جوانب سواء الجسدية او البيئية وحتى الاقتصادية .....الخ

3/تحليل النتائج على ضوء الدراسات السابقة:

من خلال دراسة موضوع دور مديرية البيئة في حماية المجال الحضري من التلوث والمقارنة بين اوجه التشابه والاختلاف مع عدة دراسات سابقة، وجدت أن هذا الموضوع تطابق مع هذه الدراسات في جوانب ابراز الآثار التي يتركها التلوث على المجال الحضري ودور مديرية البيئة في حمايته، حيث أن الدراسة الأولى التي كانت بعنوان: الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر حيث توصلت الدراسة أن الاصلاحات ركزت على تفعيل الطابع التقني والعلمي للقواعد البيئية المتعلقة بمظاهر التلوث

كما خلصت الدراسة إلى أن القضاء المدني يحظى بالقسط الأوفر في تحميل المتسببين في الأضرار الايكولوجية تبعات مسؤولياتهم

ضف إلى ذلك جدور القضاء الجنائي البالغ الأهمية في ردع السلوكات الإجرامية الماسة بالبيئة إلى جانب الردع الدني

أما الدراسة الثانية فتتمثل في النظام القانوني لحماية البيئة في ضل التشريع الجزائري إذ كشف عن أهم الجوانب القانونية لحماية البيئة في التشريع الجزائري وذلك من خلال ابراز النصوص القانونية الموجودة في مختلف القطاعات التي بدورها تشكل الأداة الفعالة لحماية البيئة في الجزائر

اما الدراسة الثالثة: فكانت بعنوان " دور الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث في نشر الثقافة البيئية " حيث حدد الباحث مجموعة من الأهداف لدراسة هذا الموضوع والمتمثلة كلها تقريبا في اعطاء لمحة عامة وشاملة حول المجتمع المدني ومؤسساته المختلفة وبالأخص حول الجمعيات البيئية وكذا الدور البيئي الذي تقوم به هذه الجمعية في نشر الثقافة البيئية إضافة للمعوقات التي تعترض عمل هذه الجمعية.

حيث استفدت من هذه الدراسة في كيفية اختيار عينة الدراسة، وكذا أدوات جمع البيانات.

وبصفة عامة لقد أمدتنا الدراسة السابقة بقدر من البيانات عن ظاهرة الدراسة ورصيد معرفي جعلنا لا نبدأ من فراغ، كما ساعدتنا في رسم صورة عامة لمشكلة الدراسة وتحديد تصور مقترح إجراء اتها سواء من حيث إعداد خطة الدراسة أو من حيث تحديد

مفاهيمها، ومنهجها وأدواتها، أو صياغة تساؤلها واختيار عينتها، و مجمل القول أن جوانب الإستفادة منها مست مختلف مراحل البحث بدء بالإشكالية ثم الفرضيات وصولا إلى النتائج .

4 / النتائج العامة :

- قدمت الدراسة مجموعة من النتائج ،في ضوء تحقيق جملة أهداف الدراسة على النحو التالي :
- أن هناك تلوث كبير تعاني منه المدينة نتيجة الرمي العشوائي للنفايات
- عدم وجود ضبطية قانونية تلجأ إليها مديرية البيئة أسهم بشكل كبير في عدم الحد من لتلوث
- غياب الأساليب الردعية ،ضد المسؤولين على تراكم النفايات بشتى أنواعها أدى الى عدم الحد من هذه الظاهرة
- كثرة التجمعات السكانية ، في المناطق العمرانية جعل المجال الحضري للمدينة يشهد ارتفاع محسوسا في نسبة التلوث بها
- إن التلوث الذي تشهده المدينة ، راجع لعدة عوامل متعلقة بالفرد وذلك من خلال عدم وعيه بالأضرار التي يسببها للبيئة ،من خلال الرمي العشوائي للنفايات
- الإمكانيات المحدودة التي تملكها مديرية البيئة ،خاصة في مجال عدم توفر المعدات الثقيلة ،أدى إلى تراكم الأوساخ
- عدم توفر أماكن مخصصة وكافية لردم النفايات
- انعدام وجود ، التقنيات الحديثة خاصة لإعادة تدوير النفايات لاسيما المنزلية
- افتقار المدينة لأماكن فرز النفاية ، هذه الأخيرة التي اذا استغلت لعادت بالفائدة على التنمية للمدينة

أهم التدخلات الواجب اعتمادها في دور مديرية البيئة في حماية المجال الحضري من التلوث.

- ضرورة الوصول إلى مفهوم واضح لدور مديرية البيئة في حماية المجتمع الحضري من التلوث ويقوم على المشاركة الحقيقية والفاعلة لكافة أفراد المجتمع في حماية مدينتهم من كل أشكال التلوث وتثمين دورهم في عملية شعبية حقيقية على مستوى مدينتهم فالمسؤولية مسؤولية الجميع
- العمل على إشراك جميع الفاعلين والمجتمع المدني في الحفاظ على المجال الحضري، من بلديات وجمعيات ومدارس ومساجد
- العمل على خلق مديرية تملك كل الصلاحيات لردع كل المتسببين في أذية المحيط الحضري ،وتغريمهم بغرامات مالية .
- الإستفادة من الخبرات الأجنبية في إيجاد حل للحد من التلوث ، وحماية المجال الحضري
- توفير إمكانيات مادية متوازنة مع حجم التلوث داخل المحيط الحضري
- توفير اليد العاملة المؤهلة والتقنية في مجال وضع الخطط والاستراتيجيات للحد من التلوث وكذا عند دراسة أي مشروع أو تطبيقه، يجب ألا يمس المجال الحضري للمدينة
- التكثيف في الحملات التوعوية و التثقيفية لتزويد المواطن ببيئة ثقافية يحمي من خلالها مجاله الحضري
- وجوب إنشاء أماكن لفرز النفايات وإعادة تدويرها ،وهذا من أجل دفع عجلة التنمية
- توفير حاويات كبيرة خاصة في المناطق العمرانية الأهلة بالسكان ،وحبذا لو تكون بمختلف الألوان ليسهل فرزها مثلا :اللون الأبيض للورق ، اللون الأزرق للزجاج ، واللون الأخضر للبلاستيك .
- وضع لافتات إشهارية دورية ،لنشر الوعي البيئي لدى المواطنين
- تحفيز الأحياء على حملات النظافة ، ولتكن مسابقة بين الأحياء لنيل لقب أنظف وأجمل حي مكلل بجائزة ، حتى ولو تكن بسيطة .

خلاصة

يعتبر التلوث ظاهرة، تؤرق الدولة و المجتمع المدني والمواطن على حد سواء، والتي تعاني منها معظم الدول خاصة الدول النامية، حيث تبين من خلال دراسة موضوعنا تعدد الآليات التي تعتمد عليها مديرية البيئة للمحافظة على المجال الحضري، ضمن استراتيجيات وقواعد ذات أسس قانونية تشريعية، وأخرى تعتمد على جملة النشاطات الموجهة لتنمية الحس البيئي، والرفع من مستوى الوعي البيئي لدى المواطنين، ومن ثم التطرق إلى أهم الصعوبات والمعوقات التي تحول دون ادائها لهذه المهام والأدوار لحماية المجال الحضري وهذا دائما في حدود متطلبات الدراسة وتساؤلاتها.

خاتمـــــــة

خاتمـــــــــــة:

شكلت هذه الدراسة محاولة للوقوف على معالم الدور الميداني لمديرية البيئة في مجال حماية البيئة والمحافظة على نظافة المحيط الاجتماعي الذي ينتمي إليه المواطن بمدينة خنشلة.

حيث تبين من خلال الدراسة النظرية للموضوع تعدد الآليات التي تعتمد عليها كمديرية البيئة للمحافظة على البيئة من الأفعال اللاإنسانية المضرة بها ضمن استراتيجيات وقواعد ذات أسس قانونية تشريعية، وأخرى تعتمد على جملة النشاطات الموجهة لتنمية الحس البيئي والرفع من مستوى الوعي البيئي لدى المواطنين، ومن ثم التطرق إلى أهم الصعوبات والمعوقات التي تحول دون أداءها لهذه المهام والدوار لحماية البيئة وهذا دائما وأبدا في حدود متطلبات الدراسة وتساؤلاتها.

كما توصلت الدراسة الميدانية للموضوع أن قضية حماية البيئة تبقى في الواقع ليست مسئولية مديرية البيئة لوحدها أو المؤسسات الحكومية الرسمية الأخرى كالبلدية - شرطة العمران والبيئة- ومديرية الغابات فحسب بل قضية المجتمع الإنساني ككل، حيث تطلب تعبئة جهود كل الفاعلين البيئيين وغيرهم في جميع المؤسسات والمنظمات الرسمية وغير الرسمية العاملة في الحقل البيئي بغية دمج البعد البيئي في قائمة النشاطات والأعمال، قصد مساعدة الأفراد وجماعات على إدراك خطورة الوضع البيئي والحث على تغيير سلوكياتهم السيئة تجاه مصدر الأمن والعطاء، وضرورة حماية والحفاظ على هذا المورد وحمايته و صون حياة البرية من غضب البيئة الذي لا يعطي فرصة لتوقعه وانتظاره ، حيث يتمنى الإنسان اليوم أن تعود للبيئة صحتها وعافيتها حتى تبقى المسكن الآمن له ولأجياله من بعده.

فالبيئة مريضة والعلاج لا يكون إلا من جنس المرض، فحضارتنا اليوم أخلت بصحة البيئة .

إننا نعيش اليوم نهاية حقبة الحضارة ونكاد ندخل في حقبة ما بعد الحضارة " فهذا يعني أن تلوث البيئة اليوم أصبح مشكلة حضارية

إن صورة المدينة اليوم تعبر عن الألم الذي تعانيه جراء التلوث ما شوه من مظهرها ،هذه المدينة التي تزخر بمناظر طبيعية خلابة ، شوه التلوث وجهها الجميل ،ما يترك أثرا سلبيا في نفوسنا فمن منا لا يتمنى أن ينعم في بيئة نظيفة وهوائها منعش .

وعليه يتضح لنا جليا من خلال دراستنا لموضوع دور مديرية البيئة في حماية المجال الحضري من التلوث دينة خنشلة كنموذج ، محدود لكثرة العوامل والأسباب التي تؤول دون تحقيق ذلك

و على كل فإن هذا العمل يبقى عملا بشريا لا يخلوا من نقائص، رغم كل ما بذل فيه على سبيل البحث والإثراء، حيث أن مجال البحث والتعميق واسع والاجتهادات البحثية تتفاوت فيه كل وإمكانياته وقدراته.

لذا فإني أرحب في هذا الإطار بكل نقد علمي من شانه أن يصوب ويثري البحث في جزئياته وكلياته، كما أرجوا أن يكون هذا البحث مقدمة لبحوث أخرى في المستقبل القريب ولما لا.

قائمة المصادر

و المراجع

قائمـــــــــــــــــــة المصـــــــــــــــــــــــــــــادر والمراجع:

قائمة المصادر:

- القرآن الكريم

قائمة المراجع :

- **الكتب:**

1- إبراهيم عصمت مطاوع: التربية البيئية، الدار العالمية للنشر ،ط الإسكندرية مصر 2005.

2- أحمد السروي: التلوث البيئي (المصادر- التأثيرات –المكافحة والتحكم)، الدار العالمية للنشر والتوزيع 2009.

3- أحمد مدحت إسلام :التلوث مشكلة العصر ،سلسلة عالم المعرفة الكويت ،1990.

4- إيزابيل بياجيوتي وآخرون: العولمة والتنمية المستديمة، إي هيئات للضبط؟ بطاقة للفهم للتوقع للنقاش، ترجمة محمد غانم وآخرون، المركز الوطني للبحوث الانثروبولوجية الاجتماعية والثقافية وهران 1998.

5- بشير صالح الرشيدي: مناهج البحث التربوي،دار الكتاب الحديث الجزائر، 2000 .

6- حسن أحمد شحاته: تلوث البيئة، دار النشر للجامعات القاهرة، 2001.

7- دوغلاس موستيشيست: مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية مصر ،ط 2000.

8- رشاد أحمد عبد اللطيف :البيئة والإنسان من منظور اجتماعي ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر الإسكندرية مصر ،

9- رشيد الحمد ومحمد سعيد صباريني: البيئة ومشكلاتها،دار المعرفة 1978 .

10- رشيد زرواتي: تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، دار هومة الجزائر 2002.

11- سوزان أحمد أبو رية: الإنسان والبيئة والمجتمع مصر دار المعرفة الجامعية 1999.

12- عامر محمود طراف: أخطار البيئة والنظام الدولي المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت لبنان ،1998.

13- عبد العاطي السيد: البيئة والمجتمع، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية مصر 2007.

14- عزوز كردون وآخرون: البيئة في الجزائر التأثر على الأوساط الطبيعية، واستراتيجيات الحماية دار الهدى للطباعة والنشر 2001 ،جامعة منتوري يقسطينة ،

15- علي لبيب :جغرافيا السكان الثابت والمتحول، الدار العربية للعلوم ط2بيروت لبنان 2004 .
16- عمار بوحوش محمود: مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1999.
17- فضيل دليو وعلي غربي : أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية، منشورات جامعة منتوري قسنطينة ، دار البحث ، د ط ،دس .
18- محسن عبد الحميد توفيق: الإدارة البيئية في الوطن العربي تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1993 .
19- محمد السعيد ارنئوط : التلوث البيئي وأثره على صحة الإنسان، القاهرة أوراق شرقية 1997 .
20- محمود مصطفى : الأرض في دوامة الخطر ،الدار العربية للعلوم، ط بيروت لبنان 1995.
21- مريم أحمد مصطفى إحسان حفظي: قضايا التنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية مصر، 2001.
22- مصطفى كمال طلبة: إنقاذ كوكبنا التحديات والآمال (حالة البيئة في العالم) 1972_1992 بيروت لبنان 1992.
23- نعمة الله عنيسي: مخاطر تلوث البيئة على الإنسان، دار الفكر العربي 1998 .

- **المعاجم و القواميس:**

1- محمود عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع،الإسكندرية، 1997.
2- ريمون بودونوفر و نسوايوريكو وآخرون: المعجم النقدي لعلم الاجتماع. ترجمة سليم حداد، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 1986،
3- معن عمر الخليل: معجم علم الاجتماع المعاصر، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان-الأردن:2000.

- **المجلات:**

1- مجلة بلقرمي سهام : تجربة الجزائر في حماية البيئة – مجلة العلوم الانسانية العدد 29 تموز يوليو جامعة المسيلة ، الجزائر 2006 نقلا عن الموقع http://W WW. ULUM.NL/B152.htm

2- رانجيتد وفيدي :الحركات البيئية في الجنوب الشامل –قضايا سبل العيش والرزق وما بعدها .ترجمة :شهرة العالم ،مجلة الثقافة العالمية ،السنة الحادية والعشرين ،الكويت 2002.
3- مجلة أحمد الشربيني: إلى متى يتحمل كوكبنا العربي، وزارة الإعلام العدد 561 الكويت أوت 20.05.
4- رشيد الحمد محمد سعيد الصابريني: البيئة ومشكلاتها سلسلة المعارف العدد 22 الكويت 1990 .
5- عبد الخالق عبد الله: التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية، مجلة المستقبل العربي الصادرة بيروت عن مركز دراسات الوحدة العربية ،العدد 176، جانفي 1993.
6- هشام حمدان: الضوابط البيئية وآثارها في التنمية الوطنية في الوطن العربي: مجلة المستقبل العربي: الصادرة ببيروت عن مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 185 جويلية .

- **مواقع الانترنيت :**

1- WWW.DZ.UNDPORG/devlopement.local
2- http://ar.wikipedia.org
3- http://www.feedo.net
4- /environoment/ecologie/manInteractionWithEnvironement.htm
الزيارة 2024/3/25

- **الجرائد الرسمية:**

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 96_60المؤرخ في 27_01_1996،والمتعلق بإنشاء مديريات البيئة للولايات. الجزائر

- **التقارير والدلائل:**

1- وزارة البيئة وتهيئة الإقليم: تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر،2000 .
2- مديرية البيئة لولاية خنشلة
- estimation de la répartition de la population et la densité par commune 31/12/2020
3 - المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 2007

- **الرسائل والأطروحات:**

1- فريدة خروبي: دور الخدمة الاجتماعية في مواجهة مشكلات التلوث البيئي- دراسة ميدانية للجمعيات البيئية ولاية عنابة، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير (غير منشورة) علم اجتماع التنمية، قسم علم الاجتماع، جامعة باجي مختار الجزائر.

2- وناسي يحي: رسالة دكتوراه في القانون العام، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، 2007.

3- الحبيب بن خليفة: رسالة دكتوراه، الطابع التنظيمي للمبادئ العامة قانون حماية البيئة، 2021-2022.

- **قائمة المراجع باللغة الأجنبية:**

1- carolin domien et philip cullet : droit international de l'environnement testes de base et références, pub par cluwer low, international 1998.

2- challenges for the chemical science in the environment (1) National reserch council U S the 21 th century publiched by national academies press 2003 .

3- guide économique et social de l'algerie, agence nationale d'édition et de publicité ,alger,1987.

الملاحق

دليل مقابلـــــة

1/ البيانات الشخصية:

- العمر :.....
- المستوى التعليمي: .....

- الخبرة المهنية: .....

2/ أسئلة حول الموضوع:

1- حسب رأيك ما هو دور مديرية البيئة في حماية المجال الحضري من التلوث؟

.....
.....
.....
.....

2- ما هي أكثر المناطق في ولاية خنشلة عرضة للتلوث؟.

.....
.....
.....
.....

3- ما هي أشكال التلوث؟..

.....
.....
.....
.....

4- ما أضرار التلوث؟...

.....
.....
.....
.....

5- ما أسباب التلوث؟

.....
.....
.....
.....

6- كيف يؤثر النمو الديموغرافي على كثرة التلوث في المدينة؟.

.....
.....
.....
.....

7- ما هي الضوابط القانونية التي تساعد في مكافحة التلوث؟.

.....
.....

.....
.....

8- هل تتماشى استراتيجيات مديرية البيئة مع الواقع ;ولماذا؟.

.....
.....
.....
.....
.....

9- ما هي الوتيرة الزمنية المسطرة للحد من التلوث؟

.....
.....
.....
.....
.....

10 - هل يمكن الاستعانة بجهات أخرى للتصدي لهذه الظاهرة ؟.

.....
.....
.....
.....
.....

11 - ما هي الإمكانيات المتوفرة لمديرية البيئة لحماية المجال الحضري؟.

.....
.....
.....
.....
.....

12 - ما هي أهم العراقيل التي تتواجه مديرية البيئة في أداء مهامها ؟

.....
.....
.....
.....
.....

13 - ما هي أهم الحلول التي تقترحها؟.

.....
.....
.....
.....
.....

14 - ما هي الاستراتيجيات المستقبلية التي تعتمدها مديرية البيئة في حماية المحيط الحضري من التلوث؟

.....
.....
.....
.....
.....

CARBURANT /STATION MULTI-SERVICE			
30	**Centre enfuteur GHIA GAZ - Beghzou Mohamed-**	**Baghai**	**AM**
31	**centre de stockage des produits pétroliers GHIA NAFT- Beghzou Mohamed-**	**Baghai**	**AW**
32	**SARL GTS LUBRIFIATS IMPO/EXP** TALLOSS Khmissi Dépôt de stockage et distribution des lubrifiants en gros	Babar	**AW**
33	Dépôt de Stockage et de livraison du gaz butane	Chechar	**AW**
34	Dépôt de Stockage et de livraison du gaz butane	Khenchela	**AW**
35	Centre de stockage des carburants NAFTAL CBR 1406	Khenchela	**AW**
36	Station-service SNC STAH FRERES DERSAOUI	Taouzient	**A/PAPC**
37	Station-service KOURDANI Ridha	Chechar	**A/PAPC**
38	Station-service AGGOUN Saleh	El Hamma	**A/PAPC**
39	Station-service SNC Dekkir	Khenchela	**A/PAPC**
40	Station-service BOUFEDJIGHEN Salim	Yabous	**A/PAPC**
41	Station-service BEGHZOU NABIL	Baghai	**A/PAPC**
42	Station-service CHITOUR Zohra	Babar	**A/PAPC**
43	Station-service AZZEDDINE ABD- ELLAH	ELMahmel	**A/PAPC**
44	Station-service Héritiers BOUGOFFA Zoubir	Nsigha	**A/PAPC**
45	Station-service SNC BOUHA - BOUKHADRA Fateh-	Kais	**A/PAPC**
46	Station –service TALLOSS Khmissi	Babar	**A/PAPC**
47	Station –service 4020NAFTAL	khechela	**A/PAPC**
48	Station –service 4022 NAFTAL	Kais	**A/PAPC**
49	Station –service 4021 NAFTAL	Chechar	**A/PAPC**
50	Station –service 4023NAFTAL	Bouhmama	**A/PAPC**
51	Station –service SARL Bedghiou	El hamma	**A/PAPC**
52	Station –service SNC Sekkiou	Chechar	**A/PAPC**
53	Station –service Kezzizyazid	Babar	**A/PAPC**
54	Station –service BougoffaFaysel	khenchela	**A/PAPC**
55	Station –service HAMMOUDI Hichem	Ain Touila	**A/PAPC**
56	Station –service CHBEDAN Fateh	N'sigha	**A/PAPC**
57	Station –service ATTIA Belkacem	Tamza	**A/PAPC**
58	Station –service NEDJEH Djemai	Babar	**A/PAPC**
59	Station –service SARL Chihab	Baghai	**A/PAPC**
60	Station –service SNC Talbi	N'sigha	**A/PAPC**
61	Station –service SARL DJAMEL RASS ELMA	OuledRechach	**A/PAPC**
62	Station –service SAIDAN Mohamed	Mtoussa	**A/PAPC**
63	Station –service MAAOUCH Belkacem	Babar	**A/PAPC**
64	Station –service BelghourRidha	El hamma	**A/PAPC**
65	Station –service KELLIL Sebti	Khenchela	**A/PAPC**
66	Station –service FALEK Lahcen	N'sigha	**A/PAPC**
67	Station –service SARL BAHLOUL	Khenchela	**A/PAPC**
68	Station –service BERDOUK Mohamed	Elhamma	**A/PAPC**

69	Station –service SARL Nakhil FRERE BELABED	Taouzient	A/PAPC
70	Station-service BOUDJEMAA Walid	OuledRechache	A/PAPC
71	Station –service AYECHTahar	AinTouila	A/PAPC
72	Station –service ONALLAHAbdelbaki	N'sigha	A/PAPC
73	Station –service BougoffaNaser	khenchela	A/PAPC
74	Station –service les frères Ouchen	R'mila	A/PAPC
75	Station –service CHEHAT Mohamed Yazid	L'msara	A/PAPC
76	Station –service MERDACI Ziyad	Mtoussa	A/PAPC
77	Station –service DJARAMOU Amor	Khenchela	A/PAPC
78	Station –service KELLIL Imed	Elhamma	A/PAPC
79	Station –service GPL$_C$NAFTAL	Chechar	A/PAPC
80	Station –service mobile NAFTAL	Elhamma	A/PAPC
81	Station –service ZEROUALI Mohamed Elhadi	Khirane	A/PAPC
82	Station –service CHERRABEN Riadh	OuledRechache	A/PAPC
83	Station –service BRIK Mourad	Elhamma	A/PAPC
84	Station-service AGGOUN rachid	Khenchela	A/PAPC
85	Station –service SID Ilyes	Khirane	A/PAPC
86	Station-service SASSI Yacine	babar	A/PAPC
87	Stockage et distribution des lubrifiants AOURAGH Bachir	ELMahmel	A/PAPC
88	Stockage et distribution des lubrifiants BOUALI Boulaares	L'Msara	A/PAPC
89	Stockage et distribution des lubrifiants SLIMANI Hamza	Babar	A/PAPC
MINOTERIE /STOCKAGE DES CEREALES			
90	dépôt de stockage des céréales CCLS	Khenchela	AW
91	dépôt de stockage des engrais-pesticides-insecticides (CCLS khenchela)	Khenchela	AW
92	Semoulerie **El – Bahia**	Khenchela	AW
93	Semoulerie **SARL** – Kamel Amara Fréres Aurès Namemcha	– OuledRechache -	AW
94	Semoulerie des **03 epis**	Z I Khenchela	AW
95	Semoulerie**BABWAR** HEMDAOUI MOHAMED - ELSghir	Babar	AW
96	SARL MINOTERE Elamine - production alimentaire-	Z I Khenchela	A/PAPC
97	Semoulerie DJRAD Khalil	Z I Khenchela	A/PAPC
98	Semoulerie KESSAM Ali	N'sigha	A/PAPC
99	Semoulerie SARL RASS-ALMA-MIDENI Moussa	OuledRechache	A/PAPC
PRODUITS ALIMENTAIRES			
100	**SARL EL AMEL** élevage des poulets+ aliment des bétails	Baghai	AW
101	**SARL RMILA pour la production des œufs- Allaoui Mohamed-** élevage des poulets+ aliment des bétails	Rmila	AW
102	**DANONA** – SNC ATHMANI-	Khenchela	AW

Estimation de la répartition de la population et la densité par commune
situation arrêtée 31/12/2020

Communes	Surface(Km2)	Population Totale	Densité (Hab./ Km2)
KHENCHELA	32	144 210	4507
T. Daira Khenchela	32	144 210	4507
El-Hamma	168	15 570	93
Ensigha	163	11 940	73
Baghai	136	8 570	63
Tamza	385	10 550	27
T. Daira El Hamma	852	46 630	55
Ain Touila	302	21 630	72
M'Toussa	118	7 570	64
T. Daira A.Touila	420	29 200	70
Kais	56	44 520	795
Taouzient	167	13 820	83
Rémila	243	7 010	29
T. Daira Kais	466	65 350	140
Bouhmama	409	13 710	34
Yabous	157	13 360	85
Chelia	152	6 370	42
M'sara	570	5 310	9
T. Daira Bouhmama	1288	38 750	30
Chechar	922	35 530	39
Djellal	378	3 900	10
Kheirane	400	7 320	18
Ouldja	366	3 790	10
T. Daira Chechar	2066	50 540	24
Ouled Rechache	285	31 880	112
Mahmel	371	49 240	133
T. Daira O.Rechache	656	81 120	124
BABAR	3935	43 490	11
T. Daira Babar	3935	43 490	11
TOTAL WILAYA	**9 715**	**499 290**	**51**

ملخص الدراسة:

شكلت البيئة موضوع اهتمام عالمي وهذا لتفاقم وتعدد المشاكل البيئية في مختلف أنحاء العالم ففي الجزائر بشكل خاص، حيث تهدف هذه الدراسة إلى معرفة واقع حماية البيئة في الجزائر بشكل عام وفي ولاية خنشلة بشكل خاص، من خلال معرفة فحوى الآليات والنشاطات، التي تعمد إليها مديرية البيئة كمؤسسة استحدثتها الدولة من أجل حماية البيئة ونشر الوعي البيئي في الوسط الاجتماعي بهدف تنمية الحس البيئي لدى المواطنين، في ولاية خنشلة كنموذج، بإتباع المنهج الوصفي " دراسة ميدانية"

كما اعتمدنا في جمع البيانات على أداة المقابلة التي أجريت مع مختلف المسئولين عن حماية البيئة على مستوى الولاية خاصة رؤساء المصالح بمديرية البيئة، والاطلاع على مضامين السجلات والوثائق والتقارير الرسمية والإحصاءات الرسمية لواقع البيئة بالولاية والتي استقيناها من المعنيين مباشرة.

ومن أهم النتائج التي توصلنا إليها في هذه الدراسة ما يلي:

- من خلال استقراء الوضع البيئي يتضح أن مدينة خنشلة تعاني مجموعة من المشاكل البيئية والتي تختلف من حيث المنشأ حسب طبيعة التلوث والملوث، فتارة تكون طبيعية كالتصحر والانجراف وتارة أخرى اصطناعية للإنسان دور كبير في حدوثها.

- تلعب مديرية البيئة دورا هاما في صيانة البيئة وحمايتها من خلال تطبيق مبادئ تشريعية والقانونية، وأخرى تعتمد فيها على تنمية الحس والوعي البيئي للمواطن من خلال النشاطات المبرمجة لذلك، استنادا إلى بعض المؤسسات الأخرى من بينها البلدية وبعض الجمعيات البيئية ومديريتي الري والغابات ووسائل الإعلام كالإذاعة المحلية.

- تواجه مديرية البيئة كغيرها من المؤسسات بعض المشاكل التي تحول دون إتمام الغايات والأهداف والتي تعددت وتنوعت بين مادية وإدارية وسلوكية ناتجة عن نقص الوعي بضرورة الحفاظ على البيئة لدى المواطنين.

- وما يدل على ظهور الصحوة البيئية بولاية خنشلة الاهتمام المتزايد في الآونة الأخيرة بملف البيئة من خلال برمجة عدة مشاريع تهدف إلى ترقية الفضاءات المحلية تطبيقا لفحوى المشاريع البيئية خاصة في اجتماع الحكومة من يوم الأحد 12/ماي /2024 الذي أقر بمراجعة ملف البيئة على جميع الأصعدة ،وأخرى للترفيه والمساهمة في دفع عجلة التنمية في الولاية.

- **الكلمات المفتاحية**: دور -مديرية البيئة –المجال الحضري-التلوث.

Study summary:

The environment has become a subject of global concern due to the worsening and multitude of environmental issues worldwide. In Algeria, particularly, this study aims to understand the state of environmental protection in Algeria in general and in the Khenchela province specifically. This is done by examining the mechanisms and activities employed by the Directorate of Environment, an institution established by the state to protect the environment and raise environmental awareness within the social milieu, aiming to develop environmental sensitivity among citizens, using Khenchela as a model, following the descriptive method "field study."

In collecting data, we relied on interviews conducted with various officials responsible for environmental protection at the provincial level, particularly the heads of departments at the Directorate of Environment. We also reviewed the contents of records, documents, official reports, and official statistics on the state of the environment in the province, which we obtained directly from the concerned parties.

The most significant findings of this study are as follows:

- Through examining the environmental situation, it is clear that the city of Khenchela suffers from a variety of environmental problems that differ in origin depending on the type and source of pollution. Sometimes these problems are natural, such as desertification and erosion, and other times they are man-made, with humans playing a significant role in their occurrence.

- The Directorate of Environment plays an essential role in maintaining and protecting the environment by implementing legislative and legal principles and developing citizens' environmental awareness through programmed activities. This is done in cooperation with other institutions, including

the municipality, some environmental associations, the directorates of water resources and forests, and media outlets like the local radio.

- The Directorate of Environment, like other institutions, faces several problems that hinder the achievement of its goals. These problems are diverse and include material, administrative, and behavioral issues stemming from a lack of awareness among citizens about the necessity of environmental conservation.

- Indications of an emerging environmental awareness in the Khenchela province include the recent increased focus on environmental issues, with several projects being programmed to enhance local spaces in line with environmental projects, especially following the government meeting on Sunday, May 12, 2024, which decided to review the environmental file on all levels, as well as other projects aimed at entertainment and contributing to the development of the province.

- Keywords: role, Directorate of Environment, urban area, pollution.